جامعة القدس
AL-QUDS UNIVERSITY

مجلة القدس للبحوث الأكاديمية

نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة القدس
الجامعة العربية في القدس، فلسطين

المجلد 1 العدد 3، أيار 2024

المجلة متاحة على الإنترنت
https://aquja.alquds.edu/index.php/arts

جميع الحقوق محفوظة لجامعة القدس، 2024

مجلة القدس للبحوث الأكاديمية نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة القدس - الجامعة العربية في القدس, فلسطين

المجلد 1 العدد: 3
أيّار 2024
https://doi.org/10.47874/aquj04hs2024

المجلس الإستشاري للمجلة

عماد أبو كشك / رئيس

الأعضاء:

إبراهيم كيالي
إدريس تيتي
أسعد رملاوي
رفيق قرمان
سعيد زيداني
عامر مرعي
عماد البرغوثي
غسان سرحان
فدوى اللبدي
محمود الجعفري
مصطفى أبو صوي
معتصم حمدان
معتز القطب
موسى دويك
هاني عابدين

الطاقم المساعد

أحمد حديدون
المساعد الإداري

حسن أبو لطيفة
تطوير المواقع الإلكترونية

رغد خليف
ربى الشيخ
التصميم الجرافيكي

الإشراف العام

إلهام الخطيب
عميد البحث العلمي
جامعة القدس, فلسطين
ekateeb@staff.alquds.edu

رئيس التحرير

مها السمان
هندسة معمارية, تخطيط وسياسات حضرية
جامعة القدس, فلسطين
msamman@staff.alquds.edu

مجلس التحرير

من فلسطين

آمنة بدران
العلوم السياسية
جامعة القدس، **فلسطين**

إياد الحلاق
علم النفس
جامعة القدس، **فلسطين**

بعاد الخالص
العلوم التربوية - رياض أطفال
جامعة القدس، **فلسطين**

رشيد الجيوسي
عميد التعلم الرقمي
جامعة القدس، **فلسطين**

صلاح الهودلية
علم الآثار
جامعة القدس، **فلسطين**

عبد الناصر نور
الإقتصاد والعلوم الإجتماعية
جامعة النجاح، **فلسطين**

عفيف زيدان
العلوم التربوية
جامعة القدس، **فلسطين**

من خارج فلسطين

أميرة دسوقي علي
اللغات والترجمة
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، **مصر**

غادة عقيل
العلوم السياسية
جامعة ألبرتا، **كندا**

فتحي احميدة
العلوم التربوية
الجامعة الهاشمية، **الأردن**

كاميليا كوسومو
دراسات حضرية وعمارة
جامعة تيلرز، **ماليزيا**

كريستوفر هاركر
الجغرافية البشرية كلية لندن الجامعية،
المملكة المتحدة

المشاركون في هذا العدد

أكرم رحال
جامعة القدس، فلسطين

آمنة بدران
جامعة القدس، فلسطين

جيلانج رمضان
جامعة أندونيسيا، أندونيسيا

راشد عياش
باحث مستقل، فلسطين

سندس الجعبري
جامعة الخليل، فلسطين

صلاح الهودلية
جامعة القدس، فلسطين

ضرار عليان
جامعة فلسطين التقنية - خضوري

عطاء طلال جيتاوي
مديرية التربية والتعليم طولكرم، فلسطين

غادة عقيل
جامعة ألبيرتا، كندا

محمود الجعفري
جامعة القدس، فلسطين

مشهور الحبازي
جامعة القدس، فلسطين

نيللي قصاص
جامعة القدس، فلسطين

جميع قوائم الأسماء حسب الترتيب الأبجدي، مع حفظ الألقاب

المجلة الرسمية لجامعة القدس، والصادرة عن عمادة البحث العلمي

مجلة القدس للبحوث الأكاديمية- نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية هي مجلة مستقلة ومحكمة وتعتمد سياسة الوصول المفتوح. تنشر أبحاث متعددة التخصصات وتغطي مجالات واسعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية بما فيها الأدب والفلسفة والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والدراسات الحضرية والعلوم التربوية. وتستقبل المجلة الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: https://aquja.alquds.edu/index.php/arts.

البريد الإلكتروني للمجلة: aqujor.info@alquds.edu.

جامعة القدس

تأسست جامعة القدس عام ١٩٧٧، وهي الجامعة العربية الوحيدة في مدينة القدس. غدت جامعة القدس كواحدة من كبرى الجامعات في المنطقة العربية، سواء من حيث تنوع برامجها، ومن حيث حجم جسمها الطلابي. يتوزع حرمها الجامعي في عدة مواقع في مدينة القدس ومحيطها: حرم البلدة القديمة، حرم الشيخ جراح، حرم بيت حنينا، والحرم الرئيس (في بلدة أبو ديس). إن جامعة القدس، الحرم الرئيس في أبو ديس، هي الجامعة الوحيدة في العالم التي يحيطها جدار الفصل العنصري.
توفر الجامعة فرصة للتعليم العالي والخدمات المجتمعية في منطقة القدس وفي البلدات والقرى ومخيمات اللاجئين المجاورة لها في الضفة الغربية. تحتوي الجامعة على خمسة عشر كلية أكاديمية موزعة على أربعة مواقع، وهي: كلية الآداب، والعلوم والتكنولوجيا، والطب البشري، وطب الأسنان، والصحة العامة، والحقوق، والقرآن والدراسات الإسلامية، وكلية الدعوة وأصول الدين، والقدس- بارد، والعلوم التربوية, والمهن الصحية، والصيدلة والهندسة، والأعمال والاقتصاد, وكلية هند الحسيني للبنات. تستوعب هذه الكليات أكثر من ثلاثة عشر ألف طالبا وطالبة من منطقة القدس ومن مناطق بيت لحم والخليل وجنين وأريحا ونابلس ورام الله وطولكرم وقلقيلية.
تقدّم جامعة القدس بيئة تعليمية حيوية لطلابها وتخلق في الوقت ذاته نواة للإبداع وتبادل الأفكار، وحرية التعبير والابتكار في البحوث. تكمن رؤيتها في مواصلة تزويد الطلاب بأفضل أساليب التعليم الممكنة وترسيخ قيم المواطنة الملتزمة، والانفتاح على الأفكار الجديدة، وتحفيز التعاون البنّاء، واحترام ثقافات العالم. أنشأت جامعة القدس، في سعيها المستمر لتعزيز النموذج التعليمي وأساليب التعليم المتبعة، عدة شراكات مع مؤسسات تعليمية أمريكية وأوروبية. يرتبط أكثر من ٣٠ مركزا ومعهدا بالجامعة، حيث يعمل بعضها في إنشاء البحوث المبتكرة وبعضها الآخر يعمل على تلبية الاحتياجات المجتمعية من خلال تقديم المساعدة لمجتمع القدس.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الجامعة الإلكتروني: https://www.alquds.edu.

- جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة القدس.
- المقالات المنشورة في مجلة القدس للبحوث الأكاديمية لا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو عن رأي جامعة القدس.

المحتويات

كلمة رئيس التحرير

مها السمان 2

مقالات باللغة الإنكليزية

Opinion Articles

Body and Body Politics in Gaza: Testaments of a New Epoch.

Ghada Aqeel 4-9

The Unbent Support for Palestinian Cause: Historical Reflection of Indonesian General Offensive upon the Palestinian Aqsa Flood.

Jelang Ramadhan 10-18

Perspective Article

Appropriation and Expropriation of Palestinian Archeological Sites in the Name of Urban Development: Khirbet Najmat el-Houdali as a Case Study.

Salah Al-Hodalieh 20-30

Review Article

Extraversion Type of Personality and Facebook: A literature Review.

Nelly Qassas, Derar Eleyan 32-49

مقالات بحثية

نظام الفتوة الناصريّة في كتاب "الفتوة" لابن المعمار البغداديّ.

مشهور الحبّازي 52-60

المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس- «الأسباب، والتّحدّيات، وسُبُلُ إعادة تشغيلها».

آمنة بدران، محمود الجعفري 62-77

أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين.

أكرم رحال، سندس الجعبري 78-90

جريمة الاختراق وتأثيرها على الشبكة الإلكترونية في ظل القانون الفلسطيني.

راشد عياش. 92-102

مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية الدنيا (١-٤) للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في تدريس الطلبة من وجهة نظر المعلمين أنفسهم.

عطاء طلال جيتاوي 104-116

كلمة رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الرحمة والنور لشهداء الوطن، هذا الوطن الذي يقدم الشهيد والأسير والجريح، ويقدم أيضا الطالب والأستاذ والعالم والباحث.
أُرحب بقُرّاء هذا العدد، العدد الثالث من مجلة القدس للبحوث الأكاديمية- نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية والذي يأتي ونحن مثقلون بالجراح ولنا زميلات وزملاء باتوا من عِداد الشهداء أو الجرحى أو الأسرى أو المفقودين. وبات القطاع التعليمي كغيره من القطاعات متأثراً بشكل كبير من آثار الحرب على قطاع غزة. ويثقل كاهلنا أيضا أن نرى أكثر من اثني عشر صرحًا تعليميًا جامعيًا قد هُدّم أو أُحرق أو دُمِّر بشكل أو بآخر. نفتقد في هذا العدد الباحثين والمحكمين من القطاع متمنين أن يزيل الله الغمة وينزل علينا رحمته ورضاه ويمنن علينا بوقف تام لاطلاق النار وإعادة سريعة للإعمار. فحقٌ لنا وواجبٌ علينا أن نعود في كل مرة لنبني هذه البلاد بالعلم والمعرفة والاعمار ما استطعنا إليه سبيلًا.

لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساهم في إخراج هذا العدد. نشكر إدارة الجامعة والشؤون الأكاديمية وعميد البحث العلمي والمجلس الإستشاري للمجلة ومجلس التحرير وكل من الباحثين والباحثات والمحكمين والمحكمات من الجامعات المحلية والعربية والأجنبية، والطاقم المساعد لما بذلوه من جهود مباركة. جاء هذا العدد بمقالات رأي افتتاحية باللغة الانكليزية ابتداء بمقال للدكتورة غادة عقيل تحدثت فيه عن دور شهداء غزة في فرض وصنع مرحلة جديدة، تلاها الدكتور جيلاند من جامعة أندونيسيا ليتحدث عن المقارنة بين غزة وفلسطين وتاريخ النضال في أندونيسيا. أما المقالات التالية فجاء مقال للدكتور صلاح الهودلية عن مصادرة المواقع الأثرية الفلسطينية وعلى تداعياتها على مالكي أرض خربة نجمة الهودلي الواقعة في قرية صفّا ومحيطها خاصة، وعلى الموروث الحضاري الفلسطيني عامة.

كما يحتوي العدد على بحث المراجعة للأدبيات بقلم الدكتورة نيللي قصاص والدكتور ضرار عليان عن الشخصية الانبساطية وموقع التواصل الاجتماعي -الفيسبوك والتي ناقشوا فيه دورالأشخاص ذوي الشخصية الانبساطية في المساهمة في التطور والتقدم في مجال الأعمال، والتسويق، وتعزيز المبيعات، والترويج لها. أما المقالات البحثية فجاءت باللغة العربية بمواضيع متنوعة ابتداء بمقال تاريخي تحليلي عن كتاب (الفتوة) لابن المعمار البغداديّ للأستاذ الدكتور مشهور الحبّازي، ويليه مقال عن سُبُلُ إعادة تشغيل المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس للدكتورة آمنة بدران والأستاذ الدكتور محمود الجعفري.

كما تناول العدد مقال للدكتور أكرم رحال والأستاذة سندس الجعبري عن أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين، تلاه مقال عن جريمة الاختراق وتأثيرها على الشبكة الإلكترونية في ظل القانون الفلسطيني للاستاذ راشد عياش. أما المقال العربي الأخير فتناول موضوع المهارات التكنولوجية لدى معلمي المرحلة الأساسية الدنيا (١-٤) ومدى توظيفها في تدريس الطلبة من وجهة نظر المعلمين أنفسهم للاستاذة عطاء طلال جيتاوي.

في الختام نسأل الله التوفيق والسداد في عملنا هذا، نعتذر لمن لم نستطع نشر مقالاته ونأمل بمشاركات أخرى للباحثين والباحثات في الأعداد القادمة وأن يأتي العدد القادم وقد رفع الله عن غزة المصاب الجلل. الحمدلله الذي جعلنا من حملة العلم وناقليه، وسخر لنا الوجود والثبات في أرض فلسطين، نحن أبناء البلاد، تعز علينا جراحها وأوجاعها، ويعزينا أنها أرض رباط وحق، وأن وعد الله لنا بالعلو فيها آتٍ بإذنه تعالى.

مها السمان
رئيس التحرير

Opinion Articles

Ageel, Ghada. Al-Quds Journal for Academic Research
Humanities and Social Sciences 1 (3): 04 - 09, 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:3-9

Body and Body Politic in Gaza: Testaments of a New Epoch

Ghada Ageel

His body remains detained, much like the numerous bodies of Palestinian detainees who perished in the confines of Israeli jails and whose remains have been withheld. Withholding bodies is but part of a systematic Israeli policy since 1967. Imprisoning bodies in graveyards for years after their deaths—whether due to torture, assassination, illness, or dying before completing their prison sentences—is exemplified by the cemeteries of numbers.

Dr. Adnan Al-Bursh is more than just a casualty of Israel's relentless onslaught against Palestinian civilians. He is one of the hundreds of health workers and thousands of civil society leaders who were systematically targeted since the slaughter began. Since October 7, 2023, 340 attacks have been launched on healthcare facilities and workers. The healthcare sector has collapsed with only 9 hospitals partially operational, 130 ambulances destroyed, and 500 healthcare workers have become martyrs, hundreds injured, and over 310 detained (Jadou, 2024).

The harshness of the killing of healthcare workers symbolizes the body politic of the Palestinian steadfastness and embodies the essence of the bold vision of the Palestinian collective, deeply rooted in the spirit of Al-Bursh. Based on recent data gathered from news sources, social media, and websites, his story unfolds.

Before he was taken from us, Dr. Adnan Al-Bursh, 49, was a luminary in the medical field, a distinguished surgeon, and the head of the orthopedic departments at both Shifa Medical Complex and the Islamic University in Gaza. He worked tirelessly at Al-Shifa Hospital until it became a target of Israeli attacks. In November 2023, during the first Israeli invasion into the hospital, Dr. Al-Bursh was forced to evacuate following the orders of the Israeli Occupation Forces (IOF). He temporarily relocated to the south, but eventually returned to the north. According to his nephew Mohammed, Dr. Al-Bursh kept moving from one hospital in Gaza to another, each falling victim of IOF destruction. Ultimately, he ended up at Al-Awda Hospital in Jabalia Refugee Camp, where he continued his work of tending to the injured and saving lives (Khaddar et.al, 2024).

During the first Israeli invasion into Al-Shifa Hospital, Mohammad told CNN Israeli soldiers had told the medical staff, including Dr. Al-Bursh that they could either leave the hospital and go south, or face arrest. He followed orders and went south temporarily, eventually returning to the north of Gaza when he felt the roads were safe, Mohammad said.

- Dr. Ghada Ageel, Visiting Professor, University of Alberta, Canada. Email: ageel@ualberta.ca.

- Copyright 2024, all data in this article is protected and permission for use must be obtained through Al-Quds University (www.alquds.edu).

In December 2023, the IOF invaded Jabalia Camp and arrested Dr. Al-Bursh in Al-Awda Hospital. For over four months, he languished in captivity until he was declared deceased by Israeli prison authorities at Ofer Prison on April 19th leaving behind a wife and five young children, the youngest is three years old.

Dr. Al-Bursh's body is representative of the Palestinian body politic, targeted by Israel, with the intent to destroy it. In the poem "The Last Train has Stopped" Mahmoud Darwish yearned to be able to free his body from his homeland. But he never achieved this goal as for Palestinians, this is an impossible task because the wounds of the body and the wounds of the nation are experienced as one and the same. Likewise, the resistance to these wounds is as one - embodied in the spirit of steadfastness and sumoud (resilience).

This is the spirit which, in his last post on X, Dr. Al-Bursh, encapsulates the collective Palestinian narrative, affirming their enduring presence on their land and their steadfast commitment to living with dignity. He posted a cartoon image of him wearing his scrubs in the midst of Gaza's destruction, with a note that reads, "We will die standing, and we will not kneel… All that remains in the valley are its stones, and we are its stones."

Interestingly, but unsurprisingly, many of Gaza's civil society leaders- both those who have perished as a shaheed (martyr) and those who continue to witness the unfolding genocide as shahid (witness)- consistently articulate a unified sentiment akin to Dr. Al-Bursh's- resilience, in all its forms and shapes is the path for a free Palestine.

Heba Abu Nada, a young writer and poet from Gaza, was tragically killed by an Israeli strike in November 2023. From the largest open-air prison in the world and amidst the ongoing genocide, Heba courageously echoed Dr. Al-Bursh's bold stance. In one of her social media posts, she wrote "we in Gaza are either martyrs or witnesses. We are all waiting for where we will end. Know that we are satisfied and steadfast; and inform the world that we are people who have rights" (Hikayet Shahid).

The testimonies provided by Gazans about the pervasive violence inflicted on Palestinian bodies is not new. The dialectic of lived history of genocide and the historical memory of 1948 has never been as accurate as it is now: The Baptist Hospital massacre, Al Shifa massacre; the flour massacre; Rafah Tent massacre - all these live on our bodies as the massacres of Deir Yaseen, Tantura, Bureir and Beit Daras (for more details see Khalidi, All That Remains, 1992). What is truly striking is the clear and firm response to that violence on behalf of the collective Palestinian body.

Dr. Basel Mahdy was one of three brothers, all gynaecologists, who worked in a private maternity hospital in the middle-class suburb of Al-Rimal in Gaza City. He was killed alongside his brother Raed, Raed's wife Iman, their seven adult and young children: Samira, a dentist and soon-to-be bride; Yousef, who had just finished his master's degree; Ahmad, a medical school student; and Amer, Abderrahmane, Mohamed and Mira, all schoolchildren. The attack also claimed the life of over a dozen of displaced people who sought shelter in the maternity hospital, last November. Many of those displaced were the families of women in the late stages of pregnancy excepting to give birth. They resorted to hospital when the north was attacked, and Dr. Basel and his two other brothers opened their door for them. In his final Facebook post, Dr. Basel wrote "No one will die ahead of time. However, some die lacking the basic tenets of dignity and humanity. This is a shame" (Ageel, 2023).

One of the most basic principles of international law is that civilian infrastructure must be protected. This is especially the case with hospitals. As the World Health Organization has said: "The world cannot stand silent while these hospitals, which should be safe havens, are transformed into scenes of death, devastation and despair" (World Health Organization, 2023). The deliberate nature of these attacks on hospitals can be construed not simply as a marker of excessive violence but of genocidal intent. The intent is to destroy both the body politic and the bodies of newborn or unborn Palestinians.

In response to this horror, Dr. Basil and his team defended their principles, humanity, dignity even at the expense of their own lives. It was their choice, their vision and their stance. In Arabic, the name Basel means "valiant". Dr. Basel was a man who lived up to his name by always standing tall in the face of oppression defending dignity and humanity. One of the survivors of this massacre was Dr. Yousef, the brother of Dr. Basel and Dr. Raed. He went outside the hospital building to take a break and smoke a cigarette when the hospital was struck. He survived to be shahid (witness) and to tell the story of the Mahdy Hospital.

Living in occupied and besieged Gaza, held for years under blockade, and experiencing the unfolding human eradication, Palestinian civil society leaders including the young generation have expressed the difficulty of their lives and limited choices, a reality they have lived long before October 7th. Despite that harsh reality, this generation remains undeterred in their demands and resolute in their refusal to compromise their rights. Reflecting this determination, journalist Amna Homaid, 33, a formidable feminist voice, a poet, a mother, an activist and an author whose impact transcended the realms of journalism penned on her Facebook page just before her tragic demise:

> My choices have always been a mix of bitter and astonishing experiences. Though these current junctures are fraught with difficulty and fate hangs in the balance, I have never been one to waver, to bend, to retreat, or to falter. Nothing will deter me from upholding the sanctity of sacraments and carrying and delivering the message that I deeply realised at a young age.

On April 24th Amna's home was targeted by several missiles. She was killed alongside her eldest son Mahdi, 11. Before her murder, the Israeli Channel 14 published Amna's photo in a clip it broadcast to incite against her and a group of Palestinian journalists who were working at Al-Shifa Hospital documenting the crimes against humanity. The threat against Amna did not deter her and she continued her work embodying a clear vision of a new generation who "refuse to kneel" and prefer to die standing up, to echo Dr. Al-Bursh's words (Ageel, 2024).

This determination to resist by fulfilling their duties regardless of the consequences is a constant feature of the testimonies shared by Gazan young leaders who were executed by the IOF. Dr. Hammam Alloh, 36, described as a "beacon of light" as described by fellow doctor, Ben Thompson, from Doctors Without Borders who worked with him in Gaza last September, exemplified this commitment and vision. Dr. Hammam, a Gazan nephrologist and kidney specialist refused to heed Israeli directives to evacuate Al-Shifa Hospital, continuing to care for his patients. He was killed alongside his father, brother in-law and father-in-law in an Israeli artillery strike on his home that is not far away from Shifa (Democracy Now, 2023).

Despite the IOF's relentless and systematic attacks on Al-Shifa Hospital and its medical teams, Dr. Hammam was resolute in his commitment to stay and resist the orders. Echoing Dr. Al-Bursh sentiments "we are the stones of the valley," he remained at Al-Shifa Hospital to serve his patients and treat the wounded. Responding to Amy Goodman's question on Democracy Now, "Why don't you go with your family south"? Dr. Hamam answered: "If I go, who treats my patients, you think I went to medical school for 14 years so I can only think about my life not my patients? I am asking you Mam do you think this is the reason I went to medical school to think about my life? This is not the reason I become a doctor" (Democracy Now, 2023).

Dr. Hammam will be forever a name ingrained in my memory and in my heart. On the morning of Sunday, November 12th, I received a plea, an SOS, from a friend of mine seeking my help in connecting them to any institutions in Gaza (as the Red Cross was unable to reach them) to evacuate Dr. Hammam to the hospital after an attack. Sadly, despite all my attempts, I could not reach anybody (Ageel, 2023). Dr. Hammam was left bleeding before his two children aged 5 and 4 years while his wife desperately phoned everyone she could think of. He succumbed to his fate becoming a shaheed (martyr) and a shahid (witness) who was able to tell the world a fraction of what the Palestinian body has endured. The full story however is yet to be told.

Before he was killed together with his two colleagues, also physicians, in the bombardment of Al-Awda Hospital, Dr. Mahamoud Abu Njila wrote on his Facebook: "We did everything we could. He who will stay until the end will tell the story." Telling the Palestinian story, the true and full version of it, is part of these leaders' (both shaheed and shahid) strategies for a free Palestine. Dr. Mahmoud's vision to keep the Palestinian story alive was also to be found in Rifaat al-Araeer's words and work, a professor of English literature, writer and poet. Rifaat, 44, lived all his life in his neighborhood Shuja'iya in Northern Gaza, which he described as "the epitome of resurrection that refuses to kneel to Israel's barbarity." However, in early December he was forced to leave home and seek shelter in his sister's home in Al-Daraj neighborhood. On December the 7th, the home was targeted and Rifaat was killed alongside his brother Salah, his nephew Mohammed, his sister Asmaa and her three children: Alaa, Mohammed and Yehya. His final poem reads:

If I must die,
you must live
to tell my story
to sell my things
to buy a piece of cloth
and some strings
(make it a white kite with a long tail),
so that a child, somewhere in Gaza,
while looking heaven in the eye
awaiting his dad, who left in a blaze -
and bid no one farewell
not even to his flesh
not even to himself -

sees the kite, my kite you made, flying up above
and thinks for a moment an angel is there
bringing back love.
If I must die
let it bring hope,
let it be a story.

In their words and actions, Gaza's representative of the Palestinians' body politic—comprising of scientists, doctors, professors, writers, activists, and journalists—are united in their unwavering pursuit of freedom through steadfastness and resilience. Despite the pervasive genocidal violence inflicted on their bodies, they resisted until their last breath, serving as diagnosticians of political ills, bearing witness to pain and anguish that transcend generations, and courageously confronting and seeking to transform these injustices. They imparted a vision that lays the groundwork for a new epoch. Though their voices have been silenced, their words and epics continue to resonate through the corridors and skies of Gaza and beyond, challenging oppressive systems and offering a collective vision for liberation. They stand as a testament to the indomitable spirit of Gaza, a compass guiding the Palestinian struggle for freedom.

Palestinians "will die standing," and "will not kneel"…. "All that remains in the valley are its stones." Rest in power Dr. Al-Bursh.

References:

- Ageel, G. (2023). *While the world has abandoned Gaza, its doctors have done the opposite. They are our heroes.* The Guardian, Nov, 25,2023. https://www.theguardian.com/commentisfree/2023/nov/25/world-abandoned-gaza-doctors-heroes-palestinian-hospitals.

- Ageel, G. (2024). *Remembering Palestinian journalist Amna Homaid*. AlJazeera, May, 26, 2024. https://www.aljazeera.com/opinions/2024/5/26/remembering-palestinian-journalist-amna-homaid.

- Ageel, G. (2023). *An SOS call from Gaza. AlJazeera,* Nov., 15, 2023. https://www.aljazeera.com/opinions/2023/11/15/an-sos-call-from-gaza

- Democracy now, Nov. 13, 2023 https://x.com/democracynow/status/1724063499171528826.

- Euro-Med Monitor (2024). *Flour massacre New evidence confirms Israel's full involvement in 'Flour Massacre' of starving Palestinian civilians,* March 6, 2024. https://euromedmonitor.org/en/article/6207/New-evidence-confirms-Israel%E2%80%99s-full-involvement-in-%E2%80%98Flour-Massacre%E2%80%99-of-starving-Palestinian-civilians

- Hikayet Shahid. https://t.me/hikayat_shaheed

- Jadou, Mohannad (2024). *Financial siege pushes Palestinian health sector towards collapse*, June 6, https://english.wafa.ps/Pages/Details/144799.

- Khadder, K., Salman, A. Saifi, Z. and Magramo, K. (2024). *Leading Gaza surgeon Adnan Al-Bursh dies in Israeli prison,* Fri May 3, 2024, CNN. https://edition.cnn.com/2024/05/03/middleeast/gaza-surgeon-adnan-al-bursh-israeli-prison-intl-hnk/index.html.

- Khalidi, Walid (ed.) (1992). *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948.* Washington, D.C.: Institute for Palestien Studies.

- Palestinian Return centre Report (2023). *Al-Ahli Baptist Hospital Massacre in Gaza,* 21 Oct 2023. https://prc.org.uk/upload/library/files/Alahli-Hospital-MassacreEN.pdf.

- World Health Organization (2023). *WHO appalled by latest attack on Indonesian Hospital in Gaza,* https://www.emro.who.int/media/news/who-appalled-by-latest-attack-on-indonesian-hospital-in-gaza.html#:~:text=The%20world%20cannot%20stand%20silent,and%20actively%20protect%2C%20health%20facilities.

Ramadhan, Jelang. Al-Quds Journal for Academic Research
Humanities and Social Sciences 1 (3): 10 - 18, 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:10-18

The Unbent Support for Palestinian Cause: Historical Reflection of Indonesian General Offensive upon the Palestinian Aqsa Flood

Jelang Ramadhan

"As long as Palestine's national independence is not given to Palestinians, and for that long Indonesian stands opposing Israeli Colonization." President of the Republic of Indonesia, Soekarno 1962.

Abstract

The destinies of Indonesians and Palestinians are entangled in part due to Western colonialism. When Palestinians saw their distant brothers declaring independence after a long occupation in 1945, Indonesians witnessed a modern occupation in the form of illegal settlements and unjust killings carried out by Israelis against Palestinians since 1948. Humanity became once again at stake with the Aqsa Flood Operation of 2023, as Western countries, particularly the US and its ally Israel, deliberately framed the operation to acknowledge its success, turning the tide in favor of the Palestinians. The article aims to reflect on the success of the Indonesian General Offensive in March 1949, which culminated in Indonesia's liberation from Western re-occupation in 1950, and its strong connection to the Aqsa Flood Operation in October 2023. If the operation could be managed well by utilizing hard and soft power thoroughly, sporadically, and massively, Palestinian independence is forseeable. The historical analysis and reflection were done utilizing qualitative research within literature and media studies. This article concludes that the wave of support for Palestine has sparked the international society's concern as the Israeli genocidal actions become blatant. The cohesion of people and authority in Palestine will be the key to reaching full-fledged freedom, free from the Israeli occupation by defeating them at the diplomatic table as Indonesians did 75 years ago.

Keywords: General Offensive, Aqsa Flood, Palestinian Independence, Colonialism.

الدعم الثابت للقضية الفلسطينية: انعكاس الهجوم الإندونيسي العام على طوفان الأقصى الفلسطيني

الملخص

تتشابك مصائر الإندونيسيين والفلسطينيين جزئيًا بسبب الاستعمار الغربي. عندما رأى الفلسطينيون إخوانهم البعيدين يعلنون الاستقلال بعد احتلال طويل في عام ١٩٤٥، شهد الإندونيسيون احتلالًا حديثًا على شكل مستوطنات غير شرعية وعمليات قتل ظالمة نفذها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨. أصبحت الإنسانية مرة أخرى على المحك مع عملية طوفان الأقصى في عام ٢٠٢٣، حيث قامت الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل، بتصوير العملية في إطار يقرّ بنجاحها، مما قلب الموازين لصالح الفلسطينيين. تهدف هذه المقالة إلى التفكير في نجاح الهجوم العام الإندونيسي في مارس ١٩٤٩، والذي توج بتحرير إندونيسيا من إعادة الاحتلال الغربي في عام ١٩٥٠، وارتباطه الوثيق بعمليّة طوفان الأقصى في أكتوبر ٢٠٢٣. إذا أمكن إدارة العملية بشكل جيد باستخدام القوة الصلبة والناعمة بشكل شامل، ومتقطع، وواسع النطاق، فإن استقلال فلسطين متوقع. تم اتباع التحليل التاريخي والتأمل ضمن تصميم بحث نوعي مع دراسات أدبية وإعلامية. وتخلص هذه المقالة إلى أن موجة الدعم لفلسطين قد أثارت اهتمام المجتمع الدولي حيث أن الفعل الإبادي الذي ارتكبته إسرائيل واضح بشكل صارخ. سيكون تماسك الشعب والسلطة في فلسطين هو المفتاح لتحقيق الحرية الكاملة، بعيدًا عن الاحتلال الإسرائيلي من خلال هزيمتهم على طاولة الدبلوماسية كما فعل الإندونيسيون قبل ٧٥ عامًا.

الكلمات المفتاحية :الهجوم العام، طوفان الأقصى، استقلال فلسطين، الاستعمار.

- Dr. Jelang Ramadhan, Lecturer of American Studies, School of Strategic and Global Studies, University of Indonesia, Email: j.ramadhan182@gmail.com

- Copyright 2024, all data in this article is protected and permission for use must be obtained through Al-Quds University (www.alquds.edu).

Introduction

Friday 10:00AM August 17th, 1945, in Jakarta , Soekarno and Mohammad Hatta were declaring the independence proclamation of the Republic of Indonesia amidst thepower vacuum after the US atomic bombings on Japan on the 6th and 9th , and the subsequent surrender of Japan to the USA on August 15th, 1945 (Poesponegoro and Notosusanto, 2019, p.99).

It was a decent and modest declaration, but a blissful and joyful moment for Indonesian afterwards, especially since the proclamation occurred during the holy month of Ramadhan when the Muslim majority of the archipelago was fasting. The proclamation took place in Pegangsaan Timur 56, Menteng, Central Jakarta, with a flag ceremony as Sang Saka Merah Putih (The Sacred Red White) was raised. It had been sewn a year prior by Fatmawati (Soekarno's wife) and the spirit of independence rapidly resonated throughout the archipelago via radio announcement (Poesponegoro and Notosusanto, 2019, p. 99). When the first presidential cabinet was formed on September 2nd, it was led by President Soekarno, Vice President Mohammad Hatta and Achmad Soebardjo who was chosen as the first Foreign Affairs Minister. He was to strive for international recognition for Indonesia (Maeswara, 2010, pp. 1-18).

It was not so long after, Palestinians faced the catastrophe (Nakba) when almost a million had to flee the country as a result of atrocities committed by Israeli colonization helped by the Western powers, especially the English. This event was unprecedented in modern history and the conflict has lasted for so long. Hence, Palestinian independence was stolen by the great gradual migration made by Jews who came from Central Europe. Radicalized by the thought of the "promised land", Zionists assumed power after the English returned the mandate to the UN, which took part in letting the Israeli state rise over another people's independence in the mid 20th century.

Although, at the beginning of the 20th century, the liberal democratic order based on a laissez-faire economic system advanced unchallenged, developments turned the character of the ideological conflict which was so influential between 1917 and 1956, into the bipolar world order (Barraclough, 1967, p. 227). This impacted most industrialized countries including Japan which sought more resources to advance its industrialization to the next level, competing with European countries. Yet, the colonized nations seemed lacking in progress into industrialization era. Development was only experienced by those who resided in the urban setting and next to its European rulers. The poor living conditions and the feeling of being under occupation ignited social agitation. The research aims to show that the injustice and the military operation could turn the tide in favor of the Palestinians like what happened to the Indonesians 75 years ago. Even though the Indonesian military was not on the same level as the Dutch and the English, the Republican government led by President Soekarno and Vice President Mohammad Hatta won the battles by getting international recognition, sustaining domestic authority, and uniting Indonesian states into the Unitary State of the Republic of Indonesia (NKRI).

Indonesia is known as one of the majority-Muslim countries that was uncompromising towards colonialismincluding the very existence of Israel which was projected and planted by Western countries to perpetuate colonial interests. Before Israel even existed, the Palestinian struggle had caught Indonesian attention in 1945, as it was reported in Kedaulatan Rakjat on October 13th (Figure 1). The news reported about 200 Jews who had entered Palestinian territory illegally through Mount Carmel near Haifa.

They were caught on October 10th, and then escaped by killing the police. It was reported that they had come to Palestine from Central Europe without official permits. The exodus of Jews was facilitated by European countries which had colonized the Middle East under the guise of protectorates.

The colonized society was divided into two different groups. One was a single entity with different perspectives on nationalism which emerged as a national movement that was actually a response to discriminatory colonial policy, and which strove for self-determination and independence against the powers that sought to prolong the colonial exploitation (Kartodirdjo, 1975, pp. 301-302). Others were in favor of the Kingdom of the Netherlands' jurisdiction. As the opposition fought for full freedom and authority, the social agitation to pursue independence became more radicalized later influencing the resistance movements across the archipelago, particularly after the proclamation.

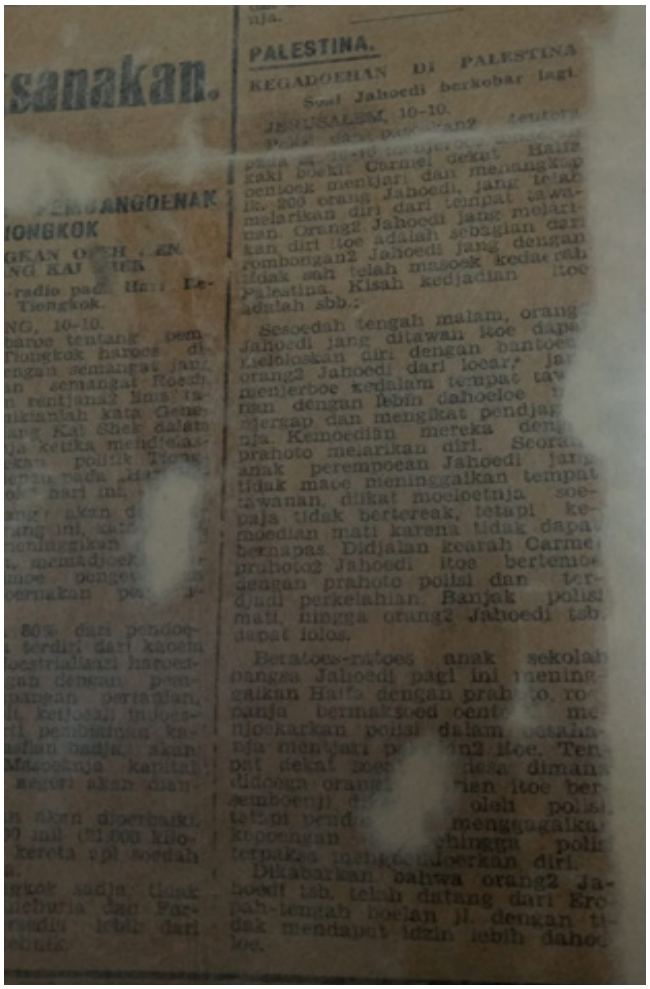

PALESTINA.

KEGADOEHAN DI PALESTINA

Soal Jahoedi berkobar lagi.

JERUSALEM, 10-10.

Figure 1: Daily Kedaulatan Rakjat reported incident of illegal trespassing by Jews (source: Private).

As the Japanese were losing more and more of its conquered territories in July 1945, Japan could not think of victory. Indonesia did, and its aim was to establish an independent state to prevent the restoration of the rule by the former colonizers. On August 7th, a day after the first horrible atomic bombing on Hiroshima by the USA, which killed approximately 78,000 lives, the membership of a new Panitia Persiapan Kemerdekaan Indonesia (PPKI) (the Prepatory Committee for Indonesian Independence) was announced. A few days later the second atomi bomb was dropped on Nagasaki.

In the following days, Soekarno, Hatta and Radjiman met Japanese Field Marshal Hisaichi Terauchi in Dalat, where they were given a promise on August 11th to gain independence for the whole of the former Dutch East Indies; the Field Marshal refused the inclusion of British Malaya's territory. A day after Soekarno and his colleagues had returned to Jakarta, Japan announced its unconditional surrender on August 15th, to the Allied forces leaving Indonesia in a political hiatus. Many parties wanted to see a quick transfer of power which drove the proclamation on Friday, August 17th, 1945 (Ramadhan 9th, 1364 AH), and pushed Indonesia to adopt a new identity as a free nation. There were consequences that followed in the struggle to keep the independence from reconquest by the Allied forces who attempted to annihilate the freedom of an independent nation.

It was a bitter struggle not only for independence but to also earn recognition from the international community . Fortunately, a year prior to the independence, the Grand Mufti of Palestine, Sheikh Muhammad Amin Al-Husaini, had announced his open support for the Indonesian cause on September 6th, 1944, through a radio channel. Soon after, the streets in Palestine were packed with Palestinian solidarity and support for Indonesians. In a time of need, the moral support from the Palestinian Renowned Religious Cleric and Arab Ulamas as well as Egyptian recognition of Indonesian independence in 1947, opened the path for more recognition by Arab countries and the world (Hassan, 1980).

Perseverance Trumps Power Superiority: A Reflection from the General Offensive of March 1st, 1949.

The Dutch's second military aggression to finish off the Republic of Indonesia was initially successful but shortlived as it occupied Yogyakarta capturing virtually a whole Indonesian leadership for exile to various locations in the archipelago. Fortunately, as traditional rulers Sultan Hamengku Buwana IX and Prince Paku Alam VIII remained in their palaces believing to be the only capable administrators for their own people. The Dutch military operation occurred after Prime Minister Hatta had been conducting talks with the United Nations Committee for Indonesia (UNCI) in Kaliurang. The operation was a great slap in the face of peace arbitrators. The Dutch lost face amidst an outraged world opinion, and failed to achieve a fait accompli. The guerrilla fighters had become increasingly active, targeting Yogyakarta to retake the capital from the Dutch.

On February 18th, 1949, somewhere around Sumbing Mountain, under the command of Grand General Soedirman, Lieutenant-Colonel Walter Hutagalung presented his idea in front of the highest military and civilian command. Military Governor Colonel Bambang Soegeng, Lieutenant-Colonel Sarbini Mintohardjo, and Civilian Governor K. R. M. T. Wongsonegoro, Bupati (district head) of Banjarnegara and Sangidi were among the participants. To counter the Dutch military aggression, simultaneous attacks in the Division III area (Central Java) should take place to utilize the full potential of the military and civilians under the Military Governor while also announcing these attacks to the international community. The wehrkreise I, II, and III were involved in reoccupying Yogyakarta, which was the top target of the General Offensive, to deter the Dutch army. The Dutch declared the termination of the existence of the Republic of Indonesia including its government and military. This was why the strategy to revive the Tentara Nasional Indonesia (TNI) (Indonesian National Army) presence in front of foreign journalists, military analysts and UNCI delegates in Yogyakarta was of utmost importance (Hutagalung, 2018, pp. 130-131).

Meanwhile, Sjafruddin Prawiranegara along with T. M. Hassan, the Head of Commissioner of Central Government for Sumatra,and Colonel Hidayat, the Supreme Commander for Military and Sumatra Territory, agreed to form the Pemerintah Darurat Republik Indonesia (the Emergency Government of the Republic of Indonesia) on December 22nd,1948. They were continuously relocating the operational office to avoid the Dutch army and maintaining communication through radiograms with national figures in Java through the end of January 1949. The Emergency Government acquired support from TNI, but could not reach the national leaders in exile in Bangka Island. After seven months of leading the revolutionary struggle and maintaining the existence of Republic of Indonesia (RI), Acting President Sjafruddin Prawiranegara returned the presidential mandate to President Soekarno on July 13th, 1949.

The meeting in Sumbing Mountain was pivotal for consolidating the surprise attack on Yogyakarta and to maintain the chain of command amongst the guerilla leaders. Colonel T. B. Simatupang was ordered to coordinate the spread of news overseas through radio transmitters in Playen and Wiladek. He started his journey on February 25th, throughout Central and Eastern Java talking about an upcoming General Offensive to Yogyakarta. The Brigade IX under Lieutenant-Colonel Achmad Yani was commanded to obstruct the Dutch troop reinforcement to Yogyakarta. The central role put to Lieutenant-Colonel Soeharto from Colonel Soegeng, was to execute the plan on March 1st, at 6:00AM. TNI managed to recruit young talents who could speak French, English, and Dutch to do military cosplay in front of foreign delegates in Yogyakarta to explain the truth of the events and to make known to the international community of the existence of the Republic of Indonesia (Hutagalung, 2018, pp. 135-138).

Lieutenant-Colonel Soeharto and his troops struck a psychological blow by infiltrating, attacking, and holding Yogyakarta for six hours from the Dutch. Since the end of February, the wehrkreise had already been on the move and had infiltrated Yogyakarta and several surrounding cities Surakarta, Semarang, and Magelang to prevent the Dutch from sending reinforcements. According to Dutch resources in Major General A. H. Nasution's book, the ambush of the Dutch guard posts outside Yogyakarta happened at dawn around 4; later in the morning at 6 and the Indonesian troops managed to enter the city. Simultaneously, officers who were in charge of the radio station disseminated the news about the General Offensive on Tuesday, March 1st, with the text in English already prepared and distributed by Colonel Simatupang. This information managed to get through the Dutch information blockade (Hutagalung, 2018, pp. 139-147). More than 2,000 Indonesian guerillas were involved in the attack. Although the Dutch were able to stop the attack around 11 early noon, the TNI succeeded in confirming the existence of the Republic of Indonesia by displaying the ability to uphold its the sovereignty toward international community. An Indonesian delegate, A. A. Maramis in New Delhi, India was so excited to hear the news transmitted from Myanmar; Islam Salim, an Indonesian representative for UN heard about the attack from Singapore. There were more than 350 casualties from the Indonesian military and police as well as uncounted civilians killed; an estimated 200 Dutch troops were killed or injured in the same month (Hutagalung, 2018, pp. 139-147).

Sultan Hamengku Buwana IX played a strategic role in this attack. In the early afternoon he heard of Dutch reinforcements coming from Magelang, and he suggested to Soeharto to withdraw his forces. On March 2nd, Dutch officials led by General Meijer had a stormy meeting with the Sultan accusing him of cooperating with the attackers.

The Sultan then announced his abdication because of the Dutch provocations and threatened the Dutch that if they were to ransack the Keraton like Kepatihan before, it would be only over his dead body. The General Offensive was deemed a success due to multiple effects that changed the course of history, convinced the international community, strengthened the bargaining position of Indonesia in diplomacy, and changed the opinions and partiality of even members of the Bijeenkomst voor Federal Overleg (BFO), (the Meeting for Federal Consultation). The military initiative from the TNI pushed the international community to realize that the prolonged conflict between the Dutch and Indonesia could trigger an escalation and a domino effect in the region. So, the return to the diplomatic table was of utmost importance to prevent such a regional escalation.

What Palestinians did on October 7th, 2023, is almost what Indonesians had done on March 1st, 1949. Although the colonial power is considerably superior in terms of the defense system and weaponry, the spirit of independence and perseverance shall show the path to victory. It was proven during the Indonesian revolution that both diplomats and fighters played an important balance in winning multi-fronts against the Dutch. As the Palestinian cause has swept across the international community, raising its concern and creating pressure which has mounted over Israelis particulary as South Africa has filed a case in the International Court of Justice (ICJ) accusing it of commiting genocide. Moreover, the International Criminal Court (ICC) prosecutors have applied for arrest warrants against supreme Israeli and Hamas leaders for alleged war crimes. The moment and opportunity must be used carefully to earn a fully independent status.

The Asia-Africa Conference in 1955 and the Non-Aligned Movement

Colonialism has shaped the Asian-African experiences as the West provided the motive for Asian and African peoples to oppose European domination and European ideas of modernization and other concepts. The Asians and Africans have managed to utilize in their own ways, European ideas of self-determination, nationalism, and democracy to raise themselves from subjugation to independence (Barraclough 1967, pp. 194-195). The nations then came together, met, and discussed their own fates amidst the global conference in Bandung between April 18th and 24th, 1955. Indonesia succeeded in hosting this grand event in the first decade of its national independence boosting its political influence in world politics as a new emerging force.

John Hobson argued that the modern era of world politics emerged with the birth of the sovereign state that was exported across the globe by colonial powers to make a 'globalized' system or so-called inter-state system based on the Westphalian system (Hobson, 2007, p. 297). Colonialism has also removed vast populations from the international community, negated equality, and prevented people from true freedoms (Pasha, 2013, pp. 144-165). In Southeast Asia, people were displaced from their origins and exiled to strange places which claimed to be part of the modernity process introduced by the Western colonialists. An example is Suriname's population, a country in South America where 14 percent of its citizens originate from Java Island in Indonesia. They were exploited for slavery during colonialism.

Southeast Asia has been a unique and crucially strategic region. No power challenged the claims of another until the Cold War tension rose. This is strongly related to decolonization in the region where rapid change and transformation have continued to progress (Devetak, et al. 2007, p. 214).

The subsequent emergence of newly-born nation-states and the rise of the Cold War exhibit the hesitation of new countries to be subordinate. These countries would rather be alone, or have a different path from the majority, than suffer once again under imperialism or neo-colonialism. The then called Third World Countries of the past (today the Global South) were previously excluded from, and underestimated by, Eurocentrism. For Westerners, the end of Wold War II (WWII) was the beginning of the Cold War. For Asians and Africans, it was the begining of the era of flourishing independence and decolonization. The Asia Africa Conference (AAC) in Bandung in 1955, brought the former colonized countries and peoples together promoting a third way which counted in global politics in contrast with the the bi-polarized world.

The "Third World" has been depicted as the modern 'outside', or peripheral to, International Relations' (IR) Spatio-temporal gaze, because IR has remained Euro-American centric drawing from colonialism and restructuring the international community during decolonization. While non-Western history is greatly silenced, the AAC scarcely contests the triumphant narratives of Western civilization. Yet, the AAC was a defining moment in the international history of the 20th century for its contribution in laying the foundations of the Non-Aligned Movement (NAM) to IR. Initially, the AAC represented 29 independent and newly independent Asian and African states as if sending the message to the international community that there exists "Third World" Solidarity in the midst of the rivalry between two superpowers (Pasha, 2013, p. 148).

According to Chowdhry and Nair, post-colonial theory offers a distinct vantage point from conventional IR and criticizes the Eurocentric worldview that imperialism constitutes a critical historical juncture (Chowdhry and Nair, 2004, pp. 2-32). The theory likewise focuses on the importance of colonizing practices, counter-narratives, and the struggle of newly independent states during the decolonization era. Most post-colonial scholars focus on exposing the oppressions and on- changing the view towards colonizing and imperialist practices of Europe and USA (First World Countries), which constitutes a form of resistance. The AAC also reflects a distinct vantage point from the Western approach in managing IR, as it resulted in the subsequent Non-Aligned Movement with countries quite aware of the global threat during the Cold War.

President Soekarno proposed the idea to establish New Emerging Forces from the then called Third World Countries which evolved into the Non-Aligned Movement. Indonesia sought a way to reduce the tension by inviting American President Dwight D. Eisenhower and Soviet President Kliment S. Voroshilov to have a constructive dialogue amidst the rising tension of the Cold War. Unfortunately, only the USSR President Voroshilov answered the invitation by having an official visit to Indonesia in 1957, whilst President Eisenhower never came to Indonesia. US media propagated that Indonesian communists were planning to take over power in Jakarta.

Nonetheless, in the post-colonial era, newly independent states in the "Third World" necessarily formed alliances to maintain their security and to perpetuate the decolonization because they were still disadvantaged in resources in the post-WWII era (Demir, 2008, pp. 1-15). Above all, the 29 participants – whether they were already nation-states or nations-in-waiting who fought for their freedom– resided in Asia or Africa. Most of them were still fighting the colonial influence that was trying to regain control of the state or preventing the nations from becoming fully independent. In 1992, Indonesia as the host, invited the Palestinian leader Yasser Arafat to speak for the Palestinian cause and to gather a wave of support from the conference participants.

Israel was labeled as a manifestation of neo-colonialism, planted by Western hegemony. President Soekarno used the AAC to mobilize support not only for Indonesia and "Third World" countries but ultimately for Palestinian independence.

The first large-scale intercontinental conference of Asian and African peoples was considered by the First and Second World countries as a newly emerging force that needed to be counted in the global political constellation. The Bandung Ten Principles (Dasasila Bandung), which was the result of the AAC, urged a normative basis as the echo of the United Nations Charter and opened a new path for "Third World" countries out of mounting tensions between the USA or USSR that could lead to civil war. The Bandung Ten Principles propogated non-alignment and rejected the Euro-American standard of civilization.

Conclusion

The experience of being colonized, has made Indonesia quite tough in opposing all forms of colonialism and imperialism. The preparation for the Asian-African Conference in 1953 showed that Indonesia and Pakistan adamantly refused the participation of Israel, as it was deemed to be a Western colonial project in the Middle East. In the opening speech of the AAC in Bandung where Palestinian representatives were present, President Soekarno stated, "Colonialism is not yet dead, only changing form. Neo-colonialism exists in every corner of the world, like Vietnam, Palestine, Aljazair, and so on" (Mukhti, July, 2014).

The event of the General Offensive on March 1st,1949, created momentum for Indonesia to take back the independence, which was almost stolen, by utilizing the opportunity to struggle through the diplomatic table while continuing the guerilla war. Even though the military power of the Republic of Indonesia faced the Western power, which was out of its league, the international community's support from the grassroots level to the elite level turned the tide in international relations. The ultimate power to success in the Indonesian independence lay in the strategy to utilize soft and hard power simultaneously; this Palestinians might be able to apply after October 7th, 2023. The wave of support for Palestine has spread all over the world, the cohesion of people and authority in Palestine will be the key to reaching full-fledged freedom - free from the Israeli occupation by defeating them in international relations.

The AAC and NAM are actually the medium for Palestine to generate and consolidate support from countries that have experienced colonization by Western powers. All the tools that could help to reach independence must be utilized. The four elements of foreign policy which are diplomacy, war, humanitarian aid, and gaining world opion have to take turns, as has been untilized by the Indonesian government to succeed in its independence and to defend it afterward. Perseverance and agility are the keys to exercising those powers.

Finally, Indonesia continues to consistently defend the Palestinian cause in the international forum through foreign policy in the form of diplomacy and foreign aid while remaining unwavering in its stance against Israeli colonialism. Each of the Indonesian presidents have implemented the Bebas-Aktif foreign policy doctrine consistently by supporting Palestine and other countries affected by colonialism or neo-colonialism. This could be attributed to the influence of Indonesia's past experience. The colonial legacy of divide et impera is still played by the hegemons to disintegrate rising countries like Indonesia and Palestine. This must be faced in modern and post-modern days.

References:

- Barraclough, G. (1967). *An Introduction to Contemporary History*. Victoria: Penguin Books.

- Chowdhry, G. & Nair, S. (eds.). (2004). *Power, Postcolonialism, and International Relations: Reading Race, Gender, and Class.* London: Routledge.

- Demir, İ. (2008). *National Securities of Small States in the International System.* KMU İİBF Dergisi, 10(14), 1-15.

- Devetak, R., Burke, A. & George, J. (eds.). (2007). *An Introduction to International Relations: Australian Perspectives.* New York: Cambridge University Press.

- Hassan, M. Z. (1980). *Diplomasi Revolusi Indonesia di Luar Negeri: Perjoangan Pemuda/Mahasiswa Indonesia di Timur Tengah.* Jakarta: Bulan Bintang.

- Hobson, J. M. (2007) *The Eurocentric Conception of World Politics: Western International Theory, 1760-2010,* New York: Cambridge University Press.

- Hutagalung, Batara R. (2018). *Serangan Umum 1 Maret 1949: Perjuangan TNI, Diplomasi dan Rakyat,* Yogyakarta: Matapadi Pressindo.

- Kartodırdjo, S. (1975). *Sejarah Nasional Indonesia,* Jakarta: Departemen Pendidikan dan Kebudayaan.

- Maeswara, G. (2010). *Sejarah Revolusi Indonesia 1945-1950: Perjuangan Bersenjata & Diplomasi untuk Mempertahankan Kemerdekaan,* Yogyakarta: Narasi.

- Monfries, J. (2008). The Sultan and the Revolution, Bidjragen tot de Taal-, *Land- en Volkenkunde,* Vol.164, No.2-3, pp.269-297.

- Mukhti, M. F. (July, 2014). *"Sukarno dan Palestina"*, Historia. Retrieved from https://historia.id/politik/articles/sukarno-dan-palestina-Dw5OP/page/1 (5/8/2023).

- Oltmans, W. (2001). *Dibalik Keterlibatan CIA: Bung Karno Dikhianati?*. Jakarta: Aksara Karunia.

- Pasha, Mustapha K. (2013). The 'Bandung impulse' and international relations. In Sanjay Seth (ed.), *Postcolonial Theory and International Relations: A critical introduction,* pp. 144-165. London: Routledge.

- Poesponegoro, Marwati D. & Notosusanto, N. (2019). *Sejarah Nasional Indonesia I-VI*, Jakarta: Balai Pustaka.

- Ricklefs, M. C. (2001). *A History of Modern Indonesia since c. 1200,* Hampshire: Palgrave.

- Wibisono, M. (2017). *Diplomasi untuk Palestina: Catatan Pelapor Khusus Perserikatan Bangsa-Bangsa,* Depok: LP3ES.

Perspective Article

Al-Houdalieh, Salah. Al-Quds Journal for Academic Research
Humanities and Social Sciences 1 (3): 20 - 30, 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:19-30

Appropriation and Expropriation of Palestinian Archeological Sites in the Name of Urban Development: Khirbet Najmat el-Houdali as a Case Study

Salah Al-Houdalieh

Abstract

The expropriation of Palestinian archaeological sites presents a complex issue that carries significant cultural, historical, economic, and political implications. This study investigates the methodical procedure involved in the confiscation of the Palestinian archaeological site known as Khirbet Najmat el-Houdali, located in Saffa village. The research explores the resulting impact on the loss of cultural heritage and the broader political consequences within the Israeli-Palestinian framework. Through an analysis of scholarly literature, reports, and site visits, this study sheds light on the systematic expropriation of Kh. Najmat el-Houdali and its subsequent effects on the inhabitants of Saffa. Furthermore, the study examines the utilization of a newly confiscated Palestinian archaeological site as a mechanism for asserting dominance over historical narratives. This examination specifically focuses on the destruction, modification, and exploitation of land and cultural heritage.

Keywords: Palestinian cultural heritage, Saffa village, Khirbet Najmat el-Houdali, Palestinian-Israeli conflict.

الاستيلاء ومصادرة المواقع الأثرية باسم التنمية الحضرية: خربة نجمة الهودلي كحالة دراسية

الملخص

تُعتبر مصادرة المواقع الأثرية الفلسطينية مسألة معقدة، وتحمل آثارًا ثقافية وتاريخية واقتصادية وسياسية كبيرة وخطيرة. ويركز هذا العمل على الإجراء العملي الذي اتبعته سلطة الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة خربة نجمة الهودلي الواقعة في قرية صفّا؛ وعلى تداعيات هذه المصادرة على مالكي أرض هذه الخربة ومحيطها خاصة، وعلى الموروث الحضاري الفلسطيني عامة.

الكلمات المفتاحية :التراث الثقافي الفلسطيني، قرية صفّا، خربة نجمة الهودلي، الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

- Prof. Salah Hussein Al-Houdalieh, Al-Quds University, email: shoudalieh@staff.alquds.edu.

- Copyright 2024, all data in this article is protected and permission for use must be obtained through Al-Quds University (www.alquds.edu).

Introduction

Hundreds of thousands of dunams of Palestinian land, including archaeological sites and features, have been appropriated for the establishment of settlements, industrial zones, roads, farms, tourist attractions, and various other structures. To ensure the security of Israeli settlements, the Israeli military sets up checkpoints, imposes restrictions on Palestinian travel, limits or denies Palestinian access to their own lands, and maintains a substantial presence of personnel on the ground (Yesh Din, 2021).

In July 2016, the Israeli occupation authorities articulated their intention to seize a vast area from Saffa village. This plan was subsequently put into action to create a new industrial zone within the designated area, named the «Maccabim Industrial Zone.» A more comprehensive analysis of this plan reveals that Israel had already designated this specific area as «State land.» Consequently, Israel intends to leverage this classification to transform the region into a hub for industrial activities, ultimately to be governed and operated by the adjacent Modi›in Illit settlement bloc (ARIJ, 2017). By early June 2023, heavy machinery had commenced the bulldozing of the area, despite protests from the landowners (Jamal Falana, the president of Saffa village council, personal communication).

It is estimated that there are over 900 archaeological sites and features located within illegal Jewish settlements in the West Bank. Additionally, roughly 3,500 sites and features have been confiscated and annexed by Israel as a result of the construction of the apartheid wall; among these approximately 500 are considered key archaeological sites, which hold great significance as integral components of the Palestinian cultural heritage (Taha, 2015). Moreover, there is an anticipation that around 2,450 sites and numerous historic and archaeological features situated in the West Bank will be incorporated (Eicher, 2023). The Israeli actions targeting Palestinian archaeological sites and features are in clear violation of several international conventions and regulations. These include the Hague Convention and regulations of 1907, the fourth Geneva Convention of 1949, the Hague Convention and Protocol of 1954, the UNESCO Convention of 1970, the World Heritage Convention of 1972, as well as various other regulations and recommendations pertaining to the preservation and protection of cultural heritage in occupied territories (Taha, 2010, P.17; Rjoob, 2010).

In May 2023, the Israeli government has designated NIS 32 million ($8.6 million) for the purpose of «safeguarding and developing» the archaeological site of Sebastia, situated north of Nablus. Subsequently, on July 17th 2023, the same government has granted an additional sum of NIS 120 million ($32.4 million) to facilitate excavation, conservation, preservation, development, and the prevention of antiquities looting at archaeological sites in the West Bank, primarily in Area C (Arad and Ezrahi, 2023). The initial phase of this plan centers around a selection of four to seven sites, while maintaining awareness of the numerous heritage sites that have been designated as «Jewish» heritage by Israeli politicians (Lynfield, 2023).

Saffa village is a crime scene for the third time in its contemporary history

Saffa Village is positioned 22km northwest of Jerusalem and 16km west of Ramallah (Fig.1). Its original lands cover an area of approximately 14,000 dunums (with each dunum equivalent to 1,000 square meters). Within this expanse, about 1,000 dunums were confiscated by the Israelis during the Nakba of 1948. Furthermore, the construction of the Israeli Apartheid Wall in 2005 along the western geographical boundaries of the Saffa lands led to the expropriation of an additional 4,300 dunums (Al-Houdalieh, 2010, p.174).

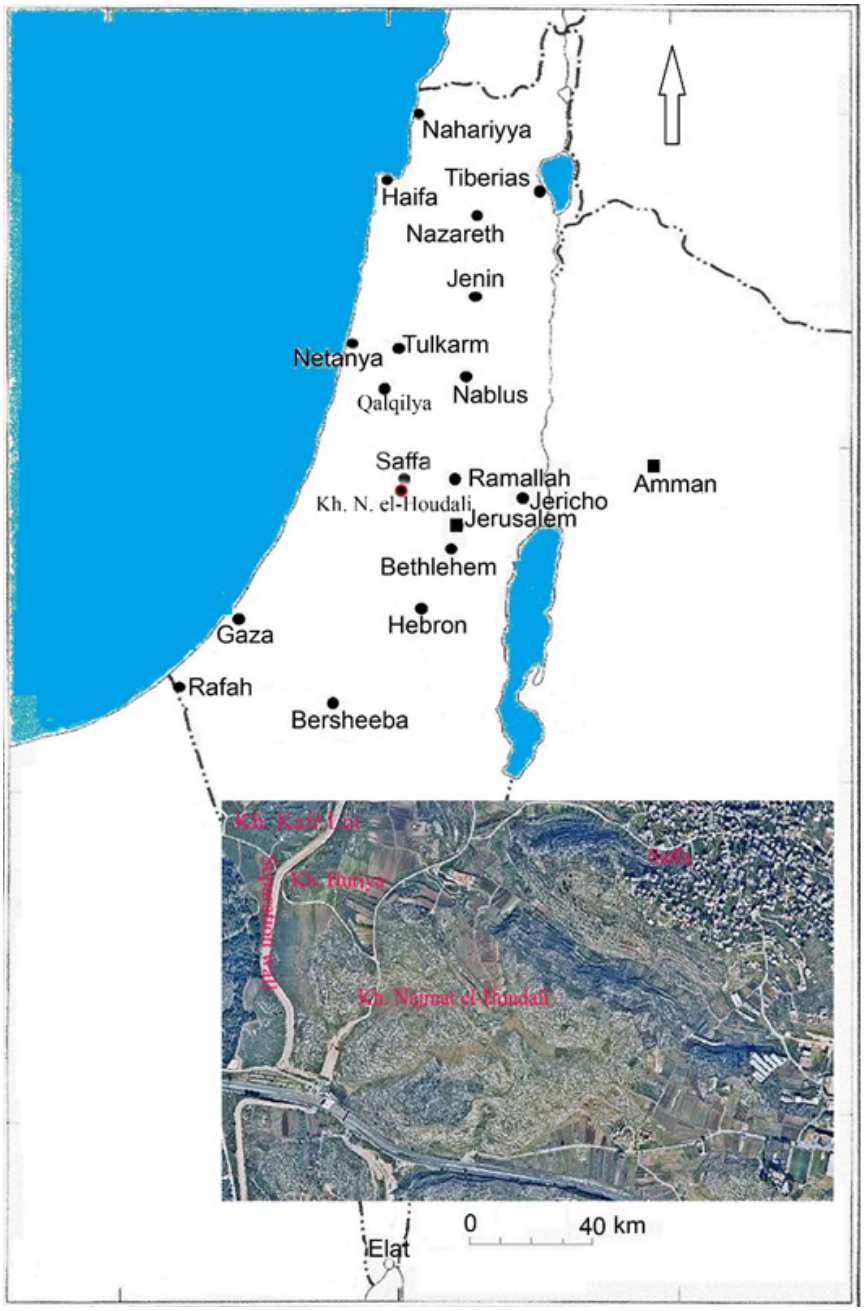

Figure 1: A map of Palestine locating Saffa and Khirbet Najmat el-Houdali.

In early June 2023, for the third time amidst the ongoing Israeli occupation, the Israeli occupation authority confiscated an additional 350 dunums of Saffa's land, citing the establishment of an industrial zone as the reason. Subsequently, heavy machinery was deployed to bulldoze the newly seized land, facilitating the creation of stable foundations for new structures and the necessary infrastructure (Mada News, 2013). This specific area lies eastward of the apartheid wall and the Green Line, which is internationally recognized as the boundary between the Palestinian Territories and Israel. It is positioned between the villages of Saffa and Beit Sira, falling within Area C and entirely owned by families residing in Saffa. Notably, the area encompasses a significant archaeological site (Al-Houdalieh, 2006: Fig. 2).

Over the three previously mentioned phases of confiscating lands from Saffa village territory, the community of Saffa in particular and Palestinians in general, have already lost eleven archaeological sites, which are as follows: Kh. El-Ku'ma: Roman and Byzantine period; Kh. Badd Isa: Middle Bronze Age, Iron Age, Hellenistic, Roman and Byzantine period; Kh. Um eth-Thinein: Roman, Byzantine, and Early Islamic period; Kh. Kureikur: Hellenistic, Roman, Byzantine, Ayyubid, and Early Ottoman period; Kh. Kreesina: Roman, Byzantine, and Early Islamic period; Kh. ed-Daliya: Roman, Byzantine, Early Islamic, and Ayyubid period; Kh. Kafr Lut: Persian, Hellenistic, Roman, Byzantine, Early Islamic, Crusader, and Late Islamic period; part of Kh. Huriya: Roman, Byzantine, Early Islamic, Ayyubid-Mamluk, and Early Ottoman period; Kh. Fa'ush: Roman and Byzantine period; Kh. Najmat el-Houdali and Kh. Baten Hassan: Persian, Hellenistic, Roman, Byzantine, and Early Islamic period (Al-Houdalieh, 2006, p.102).

Khirbet Najmat el-Houdali is the most recent but never-ending appropriation

The local inhabitants of Saffa refer to this region as Khalit e-Khleif, ed-Dawaweer, E›rak Dabour, Baten Hassan/ Kh. Ibn ‹Awad, and Najmat el-Houdali. The archaeological site, previously labeled by Finkelstein and Liderman as Khirbet Najmat el-Hadali (Finkelstein and Lederman,1997), covers the summits and slopes of two hills at an elevation of 320m. From this particular vantage point, there is a commanding view that encompasses a broad expanse of places in all directions. The ancient settlement (referred here as Najmat el-Houdali) has been determined to cover a total area of approximately 25,000 square meters (personal site visit, August 16th 2023); however, the best-preserved part of the ancient settlement constitutes an area of 4,000 square meters, located at the southwestern end of the larger site. Khirbet Najmat el-Houdali was inhabited during the Persian, Hellenistic, Roman, Byzantine (Finkelstein and Lederman 1997, p.144), and Early Islamic periods (Batz, 2002, p.57-59), and was later used as agricultural land throughout the Ottoman-Turkish period and down to modern times (Safiya Nasser, 73 years old, personal communication).

The ruins of the site are scattered on both sides of the Roman road connecting the coastal plain with Jerusalem. In close proximity to the west of this Khirbet lei three archaeological sites: Kh. Huriya, Kh. Kafr Lut, and Fa›ush. This Khirbet was first excavated in 1998 by personnel of the Israeli Staff Officers for Archaeology at five distinct areas, resulting in the discovery of many significant features such as: a limekiln, remnants of structures from the Roman era, caves,

cisterns, wine presses, and a section of the Roman road (Batz, 2002, p.57). An impressive stretch of the Roman road in this area, extending in an east-west direction, can be traced for approximately 2 kilometers. On average, the combined width of the road and its margin walls measures 6.8m. The margin walls consist of two courses, each measuring 1m in width, constructed with huge and medium-sized roughly dressed stones. Some of these stones remain standing, reaching a height of 1m. The road was mostly founded on bedrock, and in several places on a layer of soil. In places characterized by elevated bedrock, the bedrock was flattened and then included into the construction of the roadway. The roadbed consisted of small fieldstones that were joined together with plaster, upon which the paving stones were laid. These were roughly dressed, medium and large fieldstones with soil and mortar in the gaps. The paving stones exhibit a high level of preservation at various locations along the road (Batz, 2002, p.57; Finkelstein and Lederman, 1997, p.146).

The author surveyed this khirbet over four working days in February 2011 as part of a research project focusing on tomb robbery in western Ramallah governorate. The results of this particular survey indicated the presence of the following features: a segment of an ancient paved road was traced for 2.3km but extending east-west measuring between 4m to 4.8m and bounded by low walls 1m in thickness; remains of ancient walls along both sides of the above-mentioned road and nearby parcels of agricultural land, all of which are built of stones of varying sizes and mud and stand in height up to 1.4m above the present-day ground level; a total seven vandalized and looted subterranean rock-cut burial chambers of loculi and arcosolia types (arched, shelf-like niches hewn along the chamber walls) and all of them were left either partially or entirely visible by the antiquities looters (Fig. 2); a large number of agricultural terraces built of different-sized, undressed stones in irregular courses up to 0.9m in height, some of these terraces include worked and well-cut stones indicating that the required stones for constructing these terraces were collected from the area surrounding the terraced land parcels; four natural and man-made caves of various shapes and sizes, one of which is known as the "Karaja" cave; eight abandoned cisterns of various sizes and shapes, but all with round shaft openings and internal faces coated with reasonably thick coats of typical hydraulic plaster; Five different-sized winepresses hewn into the bedrock each had a treating-vat and a juice-collecting vat, but none had mosaic floor pavement; a large number of cup-marks of different shapes hewn into the bedrock; several stone quarries; a number of well-cut and dressed rock facades that may indicate the presence of subterranean burial chambers; and, traces of a limekiln.

In April 2021, personnel from the Palestinian Ministry of Tourism and Antiquities conducted a salvage excavation at a Roman-Byzantine tomb (Fig. 3) that had fallen victim to looting. Situated about 300m to the west of Kh. Najmat el-Houdali, around 380m southeast of Kh. Huriya, and approximately 500m northeast of Kh. Fa'ush, this tomb comprised a solitary subterranean rock-cut chamber, measuring an average of 3.3m x 4.4m x 2.2m in height.

Figure 2: A looted subterranean tomb in Kh. Najmat el-Houdali, looking south (Photo by S. Al-Houdalieh).

Figure 2: A looted subterranean tomb in Kh. Najmat el-Houdali, looking south (Photo by S. Al-Houdalieh).

The chamber contained seven tunnel-like loculi that were cut perpendicular to the tomb's walls. These loculi shared a similar shape but varied in measurements, ranging from 1.9 to 2.2m in length, 0.7 to 0.85m in width, and 0.8 to 0.9m in height. Externally, these loculi were surrounded by three intricately carved, recessed frames, each approximately 0.15m wide and 0.13m deep. Amid the debris on the chamber floor, five intact stone slabs were discovered. These slabs were of the same size as the recessed frames of five loculi, suggesting that these loculi were originally sealed with stone slabs.

The staircase leading to the tomb was carved into the natural limestone bedrock. It comprised four roughly cut steps along with a landing. The entrance, positioned at the center of the northern façade, measured 1.1m in height and 0.85m in width. The tomb's door, still in an upright position, was crafted from a massive stone slab measuring 1.8m × 0.85m x 0.15m in thickness. This door was affixed to the right side of the entrance. The threshold stood 0.4m above the chamber floor. Within the entrance, a step was carved into the bedrock, leading to the roughly hewn bedrock floor of the chamber. Over the course of a one-week excavation, only a limited number of pottery sherds, primarily lamps, were recovered. Additionally, a considerable amount of poorly fragmented human skeletal remains was collected.

In July-August 2023, while the heavy machines were identifying the boundaries of the newly confiscated area from Saffa land with the goal of constructing an industrial zone, the Israeli Staff Officers for Archaeology conducted an excavation at several distinct areas, resulting in the discovery of many significant features such as: a section of the Roman road, which was recently partially destroyed by the bulldozers (Fig. 4); a subterranean rock-cut burial chamber; remains of several different residential and agricultural buildings (Fig. 5), and a kiln hewn into the bedrock, outlined by a thick wall and its internal face was coated with thick layers of traditional plaster (Fig. 6); and, natural and man-made cavities hewn into the bedrock.

Figure 4: A section of the Roman road at Kh. Najmat el-Houdali, looking west ((Photo by S. Al-Houdalieh).

Figure 5: Remains of residential buildings at Kh. Najmat el-Houdali, looking north (Photo by S. Al-Houdalieh).

Figure 6: A kiln hewn into the bedrock at Kh. Najmat el-Houdali, looking west (Photo by S. Al-Houdalieh).

Legal context

The Hague Regulations (1907) and the Fourth Geneva Convention (1949) prohibit the destruction, pillage, and loot of cultural heritage property during armed conflict. In 1957, Israel ratified the 1954 UNESCO Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict. In 1999, Israel ratified the 1972 World Heritage Convention but not the 1970 UNESCO Convention on the Prevention of Illicit Import, Export, and Transfer of Cultural Property, which protects cultural heritage in war and peace. This international legal framework is supported by international human rights legislation, which recognizes cultural rights as crucial for a people's development and survival.

Article 22 of the Universal Declaration of Human Rights states that everyone has the right to social and cultural rights essential for their dignity and personal growth. It is supported by Article 1(1) of the ICCPR and ICESCR, which states that "[a]ll peoples have the right [to] freely pursue their economic, social and cultural development". The key point is that a people's identity is tied to their ability to develop their cultural legacy, which includes participating in cultural life and preserving, developing, and spreading science and culture (UNISCO 1972; cited in Guillaume 2022, p.6-8).

As Occupying Power since 1967, Israel has governed all Palestinian Territories (including East Jerusalem) in accordance with international law, human rights law, customary international law, and relevant treaties, including the Hague Regulations (1907), the Fourth Geneva Convention (1949), and international human rights law. However, throughout this time, Israel has employed a policy of cultural erasure, the military targeting of cultural property, and the appropriation of cultural heritage in order to entrench its colonial domination. Such strategies, approaches, and practices have contributed to illegal Israeli archaeological excavations and surveys, illicit trafficking in antiquities, and destruction of archaeological and historic site and feature. Meanwhile, archeological sites in the West Bank are increasingly under threat from Israel's annexationist policies. The construction of the apartheid wall, outpost and settlement development, industrial zones, and bypass routes have all irreparably harmed Palestinian cultural heritage to a large extent, while effectively closing off many archeological sites in the West Bank to further illegal de facto annexation (cited in Guillaume 2022, p.6-8).

The archaeological fieldwork carried out by the Staff Officers for Archaeology at Kh. Najmat el-Houdali and its surrounding areas throughout the 1980s, 1998 (Finkelstein and Lederman 1997; Batz 2002), and 2023; The partial destruction of this archaeological site, specifically a significant portion of the road that historically linked the coastal plain with Jerusalem during the Roman-Byzantine era and constitutes the most well-preserved segment of this ancient road; the curtailment of the regular on-site protest activities planned and anticipated by the residents of Saffa and neighboring Palestinian villages; as well as the appropriation of land parcels in this specific region, flagrantly contravene universally acknowledged human rights and humanitarian standards and norms. Therefore, we urged the United Nations and local, regional as well as global cultural heritage organizations and commissions to fulfill their obligations in this matter; to recognize Israel's illegal destruction of Palestinian cultural heritage, particularly in Saffa, as a key component that allows Israel to advance its colonial project in Palestine and entrench its apartheid regime over the Palestinian people and their lands by erasing their cultural identity; and, to share the Palestinians in protecting, preserving, and developing their cultural heritage resources.

Conclusion

Despite the formal ratification of the 1954 UNESCO Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict and the 1972 World Heritage Convention by the state of Israel, its adherence to the outlined stipulations within both conventions remains lacking. Israel's role as a prominent political and military entity is characterized by a stance of dominance and exclusivity, particularly towards the Palestinian populace and broader communities in the region. The expropriation of the area from Saffa village, encompassing an archaeological site distinguished by its historically significant architectural elements, stands as more than an isolated occurrence.

It is my assertion that the recurrence of such incidents is likely unless a proactive and strategic collaboration emerges between local Palestinian institutions and international bodies dedicated to the preservation of cultural heritage.

This imperative collaboration must transcend the boundaries of mere discourse and translate into concrete actions. Moreover, it necessitates a concerted effort to raise awareness within the Palestinian population about the profound significance and inherent value of cultural heritage. By elevating cultural heritage to the status of a paramount concern for the Palestinian community, we can aspire to safeguard not only our collective past but also our future. This vision demands the convergence of knowledge, advocacy, and resolute action to ensure the endurance and prosperity of Palestine's cultural legacy.

References:

- Al-Houdalieh, S. (2006). *The destruction of Palestinian archaeological heritage: Saffa as a model.* Near Eastern Archaeology, 69 (2), pp. 102-112.

- Al-Houdalieh, S. (2010). Archaeological heritage and related institutions in the Palestinian national territories 16 years after signing the Oslo Accords. *Present Pasts,* Vol.2,No.2, pp.31-53.

- Arad, A. and Ezrahi, T. (2023). *Annexation in the name of archaeology.* https://www.972mag.com/annexation-archeology-west-bank-heritage/. Accessed on August 4th 2023.

- ARIJ. (2017). *Israel boots its land appropriation policy by establishing new industrial zones in the occupied West Bank.* http://poica.org/2017/02/israel-boosts-its-land-appropriation-policy-by-establishing-new-industrial-zones-in-the-occupied-west-bank/. Accessed on August 23, 2023.

- Batz, S. (2002). Khirbet Najmat el-Hadali. *Hadashot Arckheologyot: Excavations and Surveys in Israel,* No.114, pp. 57-59.

- Eicher, I. (2023). *Israel to allocate millions to protect antiquities on the West Bank.* https://www.ynetnews.com/travel/article/h1wkj5tth. Accessed on August 19, 2023.

- Finkelstein, I. and Lederman, Z. (1997). *Highlands of many cultures, the southern Samaria survey, the sites.* Monograph series No. 14. Tel Aviv: Tel Avic University.

- Guillaume, Alixia. 2022. *Cultural apartheid, Israel's erasure of Palestinian heritage in Gaza.* https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2022/02/22/for-upload-cultural-apartheid-gaza-report-1645550273.pdf. Accessed on August 16th 2023.

- Jamal Falana, 40 years old, personal communication, on July 15, 2023.

- Lynfield, B. (2023). *West Bank archaeological plan "an annexation by rezoning.* https://plus61j.net.au/israel-middle-east/west-bank-archaeological-plan-annexation-by-rezoning/. Accessed on August 3rd 2023.

- Mada news (2025). *Saffa, the occupation confiscates "360" dunums to establish a settlement industrial zone.* Mada News

- Rjoob, A. (2010). *Contested management of archaeological sites in the Hebron district.* Present Pasts, 2 (1), pp. 75-88. فيديو|| صفّا.. الاحتلال يصادر "٣٦٠" دونماً لصالح إقامة منطقة صناعية إستيطانية.

- Safiya A. Nasser, 73 years old, personal communication, on July 9, 2023.

- Taha, H. (2010). The current state of archaeology in Palestine. *Present Pasts,* Vol.2, No.1, pp. 16-25.

- Taha, H. (2015). Archaeological heritage in Area C. *This Week in Palestine,* November 2015, pp. 56-63.

- UNESCO (1972). *Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage,* 16 November, 1972. https://whc.unesco.org/en/conventiontext/. Accessed on August 22, 2023.

- Yesh Din. (2021). *The impact of Israeli settlements in the West Bank on the human rights of Palestinians, report to the UN special rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian Territories occupied since 1967.* https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/files.yesh-din.org/UN+Special+Rapporteur+-+The+impact+of+Israeli+settlements/YeshDin+-+Hashpaat+4.21+-+Eng+FINAL.pdf. Accessed on August 21, 2023.

Review Article

Qassas, Nelly and Eleyan, Derar. Al-Quds Journal for Academic Research Humanities and Social Sciences 1 (3): 32 - 49, 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:31-50

Extraversion type of personality and Facebook: A literature review

Nelly Qassas Derar Eleyan

Abstract

This study aims to understand the relationship between Facebook users' personalities and their usage patterns, with a focus on extraversion traits. Despite the growing body of research on this topic, there remains a scarcity of comprehensive literature reviews This research attempts to synthesize literature through a review where 45 studies linked extraversion personality traits to Facebook. Researchers discussed Extraversion and Facebook using various studies between 2015 and 2021 identified with the ELSIEVER engine.

The findings of this study spotlight extraversion personality in a marketing and business context, offering insights into potential applications and implications. A conceptual model is proposed to elucidate the role of extraversion in various functional areas of business, including marketing, sales enhancement, promotion, and customer engagement. Moreover, this study offers theoretical and practical implications for practitioners and researchers alike, while also providing suggestions for future research and noticed gaps.

Keywords: Personality traits, Extraversion, Big Five model, Social media, Facebook.

الشخصية الانبساطية والفيسبوك: مراجعة أدبية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين شخصيات مستخدمي فيسبوك واستخدامات الفيسبوك. في الآونة الأخيرة ازدهرت الأبحاث العلمية المرتبطة بموضوع الشخصيات عبر الفيسبوك، ونشر الباحثون العديد من المقالات مع عدد نادر جدا من المراجعات العلمية للمقالات. يحاول هذا البحث تجميع الأدبيات من خلال المراجعة العلمية حيث تم مراجعة ٤٥ دراسة تربط سمات الشخصية الانبساطية بالفيسبوك. ناقش الباحثون الشخصية الانبساطية والفيسبوك باستخدام عدد من الدراسات المختلفة وقد تم تحديدها من خلال استخدام محرك البحث الخاص ب ELSIEVER بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢١. وتسلط نتائج هذه المقالة الضوء على الشخصية الانبساطية في سياق التسويق والأعمال وتقترح نموذجا مفاهيميا. وتناقش هذه المقالة كيف يمكن للأشخاص الانبساطيين المساهمة في التطور والتقدم في مجال الأعمال والفيسبوك في المستقبل، ودورهم في مجالات الأعمال والتسويق، وتعزيز المبيعات، والترويج، ومشاركة العملاء. تقدم هذه الدراسة استنتاجات تتعلق بالنظرية والممارسة العملية للممارسين، والباحثين، علاوة على ذلك، فإن هذه الدراسة تقدم اقتراحات للبحث المستقبلي والفجوات الملحوظة.

الكلمات المفتاحية :سمات الشخصية، الانبساط، نموذج السمات الخمس الكبار، وسائل التواصل الاجتماعي، الفيسبوك.

- Dr. Nelly Qassas, Business Administration Department, Faculty of Business and Economics. Al-Quds University, email: nqassas@staff.alquds.edu.

- Dr. Derar Eleyan, Faculty of Information Technology, Palestine Technical University Kadoorie, Faculty of Telecommunication and Information Technology, Nablus University For Vocational And Technical Education, Palestine, email:d.eleyan@ptuk.edu.ps, d.eleyan@nu-vte.edu.ps.

- Copyright 2024, all data in this article is protected and permission for use must be obtained through Al-Quds University (www.alquds.edu).

Introduction

Many studies indicate that the influence of social media on marketing, especially in digital marketing, has created a significant positive revolution. The revolution has been driven by getting online users to trust, recommend, and freely give feedback and ratings to their network of social connections, in essence crafting a more cost-effective marketing that advertisers are embracing. As of the second quarter of 2020, Clement (2020) tells us that Facebook is number one with more than 2.7 billion monthly active users in Statista (2020). According to a P.R. Newswire report (2019), more than $55 billion (U.S.) in advertising costs were spent using the Facebook platform last year. Given the substantial investment companies make in Facebook advertising, they must understand the behaviors of social media users. Various studies have quantitatively examined social media usage patterns across different demographics, and some have explored the potential to predict an individual's personality type based on their social media activity. Despite these efforts, and to the best of the researcher's knowledge, regular literature reviews have been undertaken focusing on the extraversion personality trait. However, there appears to be a gap in research specifically aimed at synthesizing the literature on the relationship between extraverted individuals and their behaviors and usage patterns on Facebook. Facebook advertisements average price decreased by 0.06 in 2019, so a lower advertising future costs with an average cost per click for every advertisement is $1.72 (Spoutsocial, 2020). This indicates that marketers must consider using social media for awareness and brand advocacy in their strategies (Spoutsocial, 2020). Extraverts practice social media to create social connections; they yearn for social relations (Blackwell et al., 2017). This review highlights the connections between Facebook usage and the extraversion personality trait while reporting the most significant trends observed. Further, the researchers present a conceptual framework for benefitting businesses and marketers. It emphasizes a method that identifies the personality types of Facebook users so that companies can apply it to their marketing strategies and in their academic work.

Extraversion personality

Humans have a natural inclination to wonder about the behavior of others, the characteristics people have, and the kind of person they are; a person's personality influences their behavior (Sauer, 2018; Buettner, 2016.). Jung (2014), developed one personality type, which he called 'extraversion,' in 1912. Eysenck was a giant in personality psychology in the 20th century. He took an experimental approach to studying the differences between people. He was among the first handful of researchers to map out the largely overlooked dimensions of personality when he did so in 1944, following Raymond Cattell's discovery in 1943. "Extraversion" refers to consistently displaying high levels of sociability, talkativeness, confidence, and assertiveness across various situations and over time (Goldberg, 1993). Davydenko et al. (2020) measure the positive social feedback that results from extraversion traits such as friendliness, niceness, sociability, and likeability. Goldberg (1993) stated that "extraverts experience greater positive affect when behaving in extraverted ways." They measured it through verbal behavior as "agreement, compliments, laughing" and nonverbal as "smiling, eye contact, physical proximity." Neumann (2020) revealed an association between personality trait type and amygdala activation. Ku et al. (2020) recommended that extroverts recognize positive formation in words during vocabulary feature recapture.

Depue and Collins (1999) characterized extraverts as possessing qualities such as cheerfulness, optimism, enthusiasm, gregariousness, sociability, ambition, energy, talkativeness, assertiveness, adventurousness, and a tendency towards sensation seeking. Extraverts have a heightened need for self-presentation, another point that Buettner (2016) emphasized. Komolo et al. (2020) found that students with a high degree of extraversion tend to be exceptionally well-adjusted socially and exhibit social solid orientation.

Extraversion measurement models evolution

The OCEAN model or "Big Five" is a comprehensive framework for classifying personality traits that emerge from analyses of how individuals describe themselves and others using natural language. This model traces its origins to the lexical hypothesis, which posits that the most important personality traits are embedded in our language (Allport, 1937). John and Srivastava (1999) revisited Cattell's work from 1943, which identified twelve Personality Factors he incorporated into his Sixteen Personality Factors. Subsequent researchers further explored the dimensional structure of the trait ratings, contributing to identifying and understanding the Big Five dimensions. In 1949, Fiske was One of these researchers. In their study of 1961, Tupes and Christal reevaluated correlation matrices and identified "five relatively strong and recurrent factors and nothing more of any consequence." John and Srivastava (1999) noted that this five-factor structure had been replicated in subsequent research, including studies by Norman (1963), Borgatta (1964), and Digman and Takemoto-Chock (1981), all of which were based on lists derived from Cattell's 35 variables. They explained that Norman (1963) initially named these factors as follows: First, "Extraversion or Surgency," defined as traits like "talkativeness, assertiveness, and energy"; second, "Agreeableness," observed as "being good-natured, cooperative, and trustful"; third, "Conscientiousness," labeled by "being orderly, responsible, and dependable"; fourth, "Emotional Stability versus Neuroticism," characterized by "being calm, not neurotic, and not easily upset"; and fifth, "Culture," defined as "being intellectual, polished, and independent-min. Referring to these dimensions as the "Big Five." Over time, further research and development have led to the creation of additional instruments designed to assess these big five personality traits. Goldberg (1990-1992) used Trait Descriptive Adjectives (TDA) to identify personality traits. Furthermore, Wiggins created another adjectival instrument, which inspired John, Donahue, and Kentle to create the Big Five Inventory (BFI) in 1991, which includes 44 items. Costa and McCrae developed the NEO Personality Inventory, which measures neuroticism, extraversion, and openness. In 1992, the NEO Personality Inventory-Revised (NEO PI-R) was expanded to include 240 items. They then produced the NEO-FFI, a more concise 60-item measure. According to John and Srivastava (1999), the Big Five traits were eventually abbreviated as OCEAN, which stands for Extraversion (Energy, Enthusiasm), Agreeableness (Altruism, Affection), Conscientiousness (Control, Constraint), Neuroticism (Negative Affectivity, Nervousness), and Openness (Originality, Open-mindedness).

Extraversion and Facebook

Shen et al. (2015) discovered that extroverts use Facebook to generate opinions about others based on their activity and behavior on the network. These opinions are formed by; first, reviewing profiles for demographics, personal interests, and friend groups; second, by evaluating the content, such as photos, and status updates; and third, by interacting with friends, including likes, and comments.

The study discovered a significant relationship between these types of usage, behaviors, and users' personalities, meaning that Facebook is a helpful source of data for personality identification, particularly for traits such as Extraversion, where profile-centered analysis is particularly effective (Gosling, Gaddis, and Vazire, 2007). Hatzithomas et al. (2017) referred to the Big Five as the Five-Factor Model of Personality (FFM), stating that it is a helpful model for investigating the relationships between personality types and online behavior. Extroversion positively correlates with the frequency and intensity of Facebook use (Vlachopoulou and Boutsouki, 2014). Based on these findings and others examined it's evident that there's a rising interest in understanding how specific personality traits, such as extraversion, influence Facebook participation. This review seeks to define and clarify the study linkages between extraversion personality type and Facebook usage trends.

Methods

Research searching procedure and selection criteria

This review emphasizes the relationship between the extraversion personality type and behavior and usage patterns on Facebook. Studies that did not produce results relating to extraversion and Facebook were omitted from consideration. This selection criterion highlighted Facebook›s use as a marketing instrument. In addition, because of the scope of this review, meta-analysis publications and theoretical papers were removed. By focusing on the objectives and outcomes of relevant studies, this review aims to offer insights that will help researchers and marketing managers understand the global consequences of Facebook usage regarding extraverted personalities.

This literature review contains studies that employ quantitative research methodologies to discover the connection between Facebook usage and the extraversion personality type. The inclusion criteria were broad, covering research utilizing the five-factor or any other recognized model to examine the dynamics between social media use—specifically Facebook—and extraversion. Critical considerations for selection included studies that utilize established scales for measuring traits related to extraversion, research published from 2015 to 2020, and studies that have been peer-reviewed and published in ELSEVIER journals.

Search strategy and information sources

The researchers conducted a thorough examination of the ELSEVIER databases, focusing on the period from 2015 to 2020, yet also including articles that surfaced in 2021 within the search engine. The search strategy was designed to identify research articles that intersect the domains of personality—or more specifically, extraversion as conceptualized by the five-factor model—and Facebook usage. This was achieved by initially searching for the terms within article titles and subsequently within abstracts. The key search phrase employed was: [Extraverts and Facebook].

Study selection

The researchers led a comprehensive search of the ELSEVIER database. The research resulted in a selection of 225 research articles for potential review. Figure 2 illustrates the distribution of these articles by year, as identified in the search results. Given that the search was confined to a single database, the issue of duplicate entries was logically avoided. Then, the researchers reviewed the abstracts and titles of these articles to filter out studies that did not directly investigate personality—OR specifically, extraversion—and its influence on behavior within Facebook OR social media, the internet, online communication, or digital communication. Applying this selection criterion, the field was narrowed to 109 papers for a more in-depth review. The subsequent phase involved a detailed reading of these articles to pinpoint those that specifically correlated extraversion with Facebook usage or behavior. During this process, the researchers excluded articles focused on meta-analyses, theoretical frameworks, or platforms other than Facebook. This process yielded 45 relevant articles and thus was included in this research review. Figure 1 provides a flowchart to show a detailed visual representation of this selection process.

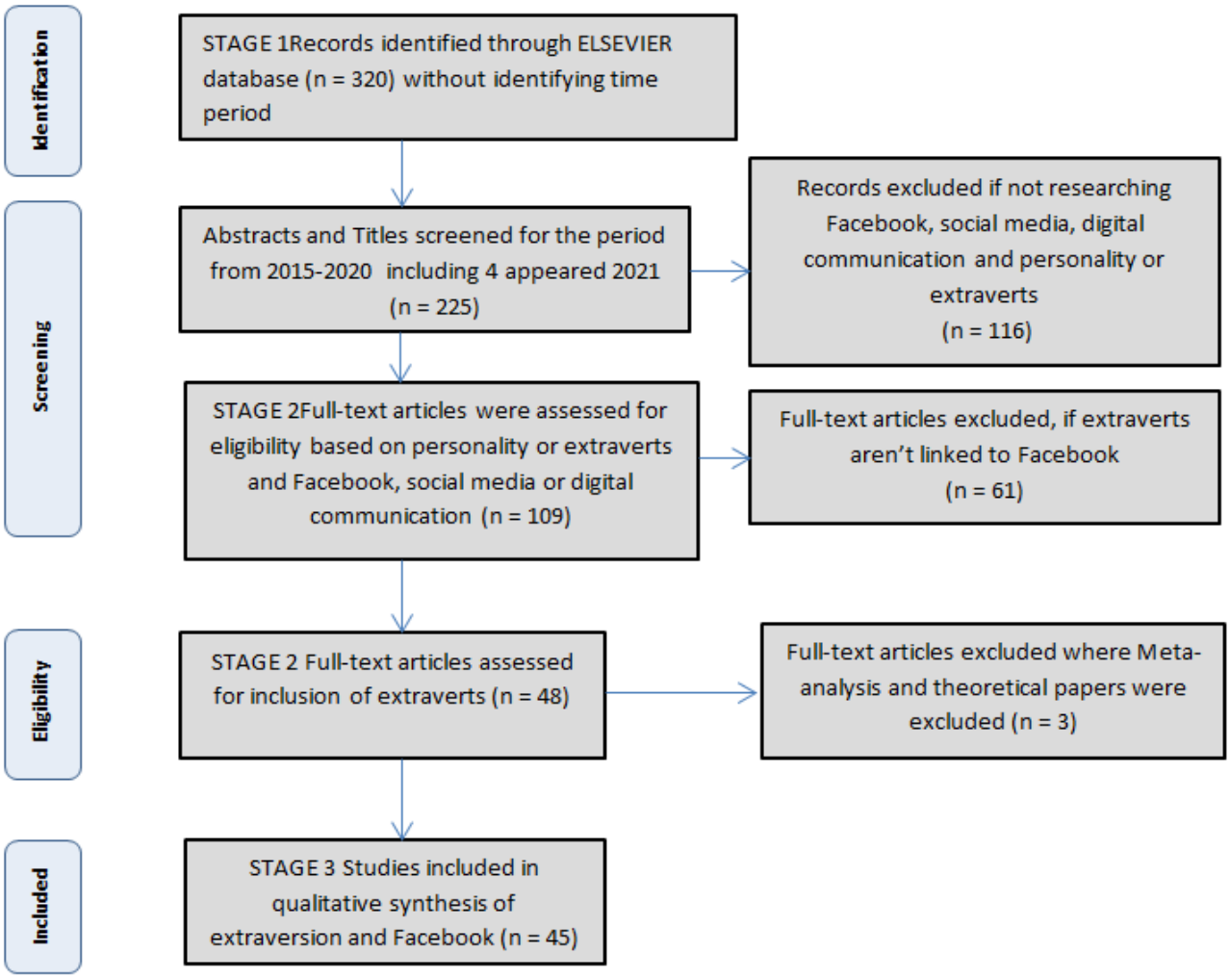

Figure 1. A flow diagram

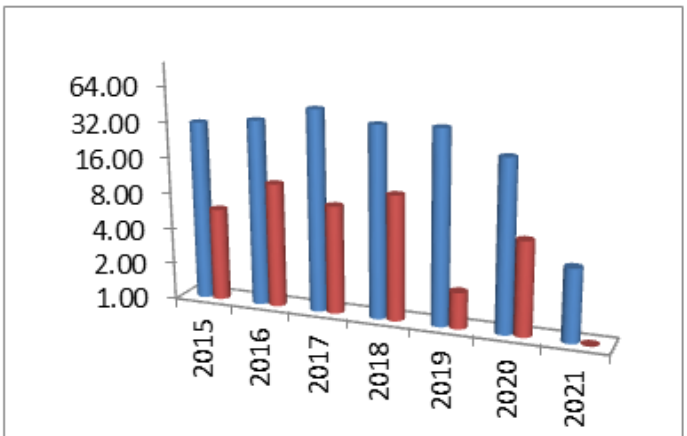

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Articles number	32	36	48	39	40	26	4
Stage 3	6	11	8	11	2	6	1

Figure 2. Number of articles per year (ELSEVIER, extraversion, and Facebook visited on September 25 2020).

The researcher retained the relevant papers that examine how an extraverted personality influences Facebook behavior and vice versa. Research lacking an emphasis on extraversion was excluded from further consideration. Additionally, any findings or results that did not explicitly link extraversion with Facebook usage were omitted from the review process.

Analysis

A multi-stage analysis process was executed during the study. The researcher started by listing essential information from each article, including the title, authors, year of publication, sample sizes, characteristics of participants, the measurement tools used, behaviors of extraverts on Facebook, and primary findings related to other personality types, as well as the statistical methods applied. This data was organized into a table for internal use. After thoroughly reading each article, the researchers compiled a second table. This table documented the relevant findings from the 45 articles, incorporating the researchers' observations and comments. This systematic review adhered to Creswell's (2003) methodological steps, aiming to synthesize existing knowledge on the chosen topic and to clarify and discuss these findings comprehensively. Moreover, this research introduces and elaborates on a model designed to help marketing managers rest the foundation for future investigations.

Results

Features of the study

The examination of Facebook as a research platform exposed a variety of study objectives. Ranging from predicting persuasive outcomes and detecting privacy violations to understanding Facebook addiction (n = 5), the perceived value of information, and the impact of users' personalities on operational and financial performance. Other studies included exploring users individual differences, comparing their profiles, investigating motives behind Facebook avoidance, examining continuance intentions towards Facebook built on gender, predicting personality through profile choices (n = 2), assessing

the impact of subjective well-being on Facebook use, exploring uncivil commenting, and studying the Dark Triad traits' influence on Facebook behavior. Moreover, the research investigated online trolling behaviors, personality and social influence processes in adolescents' problematic Facebook usage (n = 2), the application of relational cohesion and personality theories to online relationships, Facebook usage patterns (n=3), the influence of personality traits on Facebook attitudes, posting status updates on Facebook (n = 3), personality traits & Facebook attitude toward & computer-mediated communication (CMC)(skill, knowledge & motivation), the correlation between Facebook use and students' academic performance, and the effects of unexpected events on disclosure intentions, among others.

Between these varied research objectives, the most studied variables were Facebook addiction, status updates, and usage patterns, offering valuable insights for future research. However, it is important to note that these studies were not extensively applied in marketing management or business contexts. Most research employed questionnaires and online surveys, with one exceptional study conducting both self-report questionnaires and an online Facebook study, another utilizing an on-site visual evaluation of Facebook profile pictures, three studies implementing application-based questionnaires on Facebook, and one study combining interviews with questionnaires to gather data on Facebook usage patterns.

Previous research respondents were from various cultural backgrounds, including the USA, Emirates, Taiwan, Poland, Turkey, and Ukraine. Most studies predominantly utilized the Big Five personality model, referencing seminal works by Costa and McCrae (1992), Goldberg (1990, 1992, 1999, 2006), and John and Srivastava (1999), among others. Most studies employed a range of measurement tools, including the International Personality Item of Big five Factor Markers (Goldberg, 1992), and the rest depended on John, Donahue, and Kentle (1991), and another versions of big five model as for Donnellan, Oswald, Baird and Lucas (2006), Ashton (2013), (Goldberg, 1999). Also, previous studies adopted the Polish version of Atroszko (2015) of Ten Item Personality Inventory (TIPI) (Gosling, Rentfrow, and Swann, 2003), John et al. (1991), the Hebrew version (5a) (Etzion & Laski, 1998), based on a scale developed by John and colleges (BFI; John, Donahue, and Kentle, 1991).

Additionally, different versions were adopted by different researchers as the version that was proposed by Rammstedt and John (BFI-21; 2005), MyPersonality Facebook application (Kosinski, Matz, Gosling, Popov, and Stillwell, 2015), "International Personality Item Pool (IPIP-NEO; Goldberg et al., 2006), which is a publicly available, validated measure of all the Big Five factors (Johnson, 2005)". Moreover, other versions of the Big Five Inventory (BFI) (Sumer, Lajunen, and Ozkan, 2005), Lai's Personality Test (Teng et al., 2011), (Benet-Martínez and John, 1998, John et al., 2008), (Gosling et al., 2003), (Gosling, Rentfrow, and Swann, 2003),(John, Donahue, and Kentle, 1991), Italian version of the Big Five Questionnaire (Caprara et al., 1993, Caprara et al., 1994), Caplan (2010), Ten Item Personality Measure (Gosling et al., 2003), Corr-Cooper Reinforcement Sensitivity Personality Questionnaire (RST-PQ) (Corr and Cooper, 2016), (Panayiotou et al., 2004), BFI (John, Donahue, and Kentle, 1991), Ten-Item Personality Inventory (TIPI; Gosling, Rentfrow, and Swann, 2003), Berkeley Personality Profile (Harary and Donahue, 1994), the PAN-AP-2015 corpus and myPersonality to collect data sets of personality to suit different cultural contexts and research objectives, including translations and modifications of the original scales.

These methodologies, based on the foundational work of Paul Costa and Robert McCrae, who developed the NEO Personality Inventory and later validated the Big Five model across different populations, aimed to ensure the accurate and culturally sensitive assessment of personality traits according to the OCEAN (Openness, Conscientiousness, Extraversion, Agreeableness, Neuroticism) framework. The effectiveness of the Big Five personality model depends on its appropriate application to the research objective. Adaptations may be necessary to encompass additional personality dimensions and account for geographic and gender differences. However, questions regarding the reliability of self-reported data remain unanswered: Will participants accurately self-identify their personality traits on questionnaires? Are personality traits consistent over time, or do individuals alter their responses to align with admired traits? These concerns raise essential considerations about the methodologies employed in the reviewed research.

Findings

The researchers categorized the findings from the reviewed studies into six main categories of usage and behavior, as follows:

Extraverts and business

Extraversion can affect purchase and engagement intentions, as indicated by Winter et al. (2020). Wang and Chen (2020) stated that CEO extraversion increases cost efficiency and profitability. These studies were conducted between 2015 and 2020 and, more importantly, offer insights into the role of extraverts in business contexts. Notably, the first study did not rely on experimental methods or social media interactions but used questionnaires to gauge purchasing intentions. The second study offered valuable insights; however, its results were limited by the small sample size. As a result, the generalizability of the findings is uncertain. Furthermore, Winter, Maslowska, and Vos (2020) research established a positive relationship between extraversion and vulnerability to scarcity, consensus, and authority influences.

Extraverts and violation conduct

According to Van der Schyff et al. (2020) Extraverts are «vulnerable to privacy violations». Conversely, according to Koohikamali et al. (2017), extraverts exhibit a positive concern for the privacy of others, they do not interrupt someone else›s privacy. Koban et al. (2018) found that extraversion does not influence the likelihood of making offensive comments. In contrast, Hong and Cheng (2018) indicated, «Social extraversion is a significant predictive variable for four kinds of online trolling: malicious trolling, obstruction trolling, evocative trolling, and pathological trolling». Wallace et al. (2017) discovered that extraverts are less prone to experiencing envy on Facebook. Additionally, while lower extraversion levels are linked to an increased likelihood of Problematic Facebook Use (PFU) as per Marino et al. (2016). Less extraverted individuals might turn to Facebook to compensate for their social skills deficit. Marino et al. (2016) also observed a direct association between higher extraversion levels and PFU. Gerson et al. (2016) explained this by noting that highly extraverted individuals use social networking sites (SNS) for social enhancement, whereas those with lower extraversion scores use them for social compensation.

Furthermore, Extraversion is related to optimism, self-esteem, and well-being (Kokkinos et al., 2016). Moreover they showed that extraverts have no correlation with antisocial behavior on Facebook. However, Vander Molen et al. (2018) identified a positive relationship between extraversion and the dark triad trait of Machiavellianism. It's important to consider that while personality traits like extraversion can influence behaviors such as trolling, antisocial actions, or problematic Facebook usage, other factors like gender and individual psychiatric conditions, which were not addressed by the researchers, can also play a significant role in such behaviors.

Extraverts and socialization

Rajesh and Rangaiah (2020) and Lönnqvist and Itkonen (2016) highlight that Extraverted individuals treat Facebook as a place for conducting social activities, communicating, and having more friends. These individuals not only amass a large number of friends on the platform but also exhibit high levels of interaction through frequent messaging and posting, primarily focusing on their real-world friends. Tsai et al. (2017) further elaborate that extraverts interact less with non-known individuals through Facebook, so they socialize well. Extraversion and having numerous online friends are linked to good measures of well-being such as "self-esteem, happiness, and life satisfaction" (Hébert-Ratté & Poulin, 2019).These individuals actively use social media platforms for communication.

Furthermore, their extensive and active friend networks facilitate numerous social exchanges, fostering the creation of social relationships and groups. Extraverts may have a wide range and high volume of friends, so they intend to have many exchanges, forming social relations and groups, and consequently, they build strong online relations (Huang et al., 2018), Bodroža and Jovanović (2016).

Extraversion is linked to information value and influences Facebook usage intensity (Gvili et al., 2020). Open extraverted people will behave more by "liking" things, listing events, and collecting and sharing more information and statuses (Saef et al., 2018). They include communicative, flourishing social language (Saef et al., 2018). Lee et al. (2016) discovered that Extraversion predicts virtual endorsement on Facebook via the like button and the duration of Facebook usage. Extraverts are anticipated to post both positive and negative status updates on Facebook (Dupuis et al., 2017). Individuals with lower extraversion scores are "more likely to change their Facebook profile image" (Whitty et al., 2018). Cho (2017) found that extraverts, agreeable, and open people are more likely to report their unfavorable negative emotions.

In contrast, Extraversion and social anxiety emerged as insignificant predictors of the number of status updates posted by participants, the number of likes received per status update, and the number of individual commenters. Whereas extraversion significantly predicted more positive valence, as Große Deters et al. (2016) claimed, this result is a consequence of the study's small effect size and lack of power. From the opposite direction, individual comments on sociability can judge extraverted traits, such as how outgoing and active an individual is, as Darbyshire et al. (2016) revealed. Extroverts have a significantly more significant number of Facebook friends than introverts. Extroverts also engage in more Facebook social activities, such as sharing images, longer videos, and status updates (Shen et al., 2015). They receive the same number of likes as introverts do (Shen et al., 2015). Extraversion was found to be adversely linked with fear of rejection (Burtăverde et al., 2019). Some research has sample size issues.

These researchers can not generalize results because of the participants' nationality and the small size of the samples. It should also be related to other social and cultural values, norms, and attitudes toward socialization since these factors can impact socialization activities. These research articles add significantly to the field by providing valuable results that link extraversion personality type to Facebook usage and behavior.

Extraverts presentation

Cemalcilar et al. (2018) rated extraverts as more attractive at an increasing rate. Kokkinos et al. (2016) indicated that extraverted people are likelier to engage in online self-presentation. Being a social extravert on Facebook does affect academic performance because they keep generating and having up-to-date information, as Naqshbandi et al. (2017) indicated. They discovered that extraverted persons engage in more activities on Facebook. And Facebook use partially mitigates the extraversion's impact on academic achievement. Also, according to Hart et al. (2015), Low extraversion causes attachment avoidance that predicts restrained Facebook usage. Extraverts have a beneficial impact on the perceived utility of Facebook (Mouakket, 2018). Furthermore, Wu et al. (2015) found that higher extraverted users prefer more self-representative photographs than lower extraverted users. The higher extraverted users intend to have a higher online presentation of themselves, as Wu et al. (2015) indicated.

These studies provide substantial contributions to understanding personality traits, Facebook usage, and behavior. The demographics of Facebook users can influence research findings. There are many differences between adults, teenagers, and older people; different behavior patterns also can be related to Facebook users' profession, gender, and income level. These factors can also influence extraverts' self-presentation on the Facebook platform.

Extraverts and addiction

Higher extraversion was associated with Facebook addiction (Atroszko et al., 2018), (Kanat-Maymon et al., 2018). Błachnio et al. (2017) found a negative correlation between internet addiction and extraversion, emotional stability, and conscientiousness. Błachnio and Przepiorka (2016) found that extraversion is associated with reduced online addiction ratings compared to normal internet users due to their positive outlook. Furthermore, Grieve and Kemp (2015) linked extraversion and openness to F.B. social connectivity, which is associated with emotional stability. Because of the high sample size, most studies are credible and accurate, and they provide substantial information about personality traits as well as Facebook usage and behavior. While some individuals were of certain nationalities, there are some serious concerns concerning the generalizability of these findings. In addition, there are flaws with self-reported data that are unjust.

Extraverts according to gender

Han et al. (2020) found a negative correlation between extraversion and «personal values, supervision words, and special dates.» Extraverts, particularly young female extraverts and the elderly, are frequent Facebook users (Vaid, S. S., and Harari, G. M., 2020). Only extraversion personality has a major impact on men›s satisfaction (Mouakket, 2018). Females have a strong extraversion personality and regard themselves as beneficial (Mouakket, 2018).

Well-being parameters (feeling joyful) have a statistically significant effect on SNS usage only in highly extraverted persons. There are also significant disparities between users' ages and whether they are strongly or somewhat extraverted (Munzel et al., 2018). Extraverted people that are open to new experiences have a good perspective of Facebook (Chua and Chua, 2017).

Sorokowska et al. (2016) revealed clearly that women engage more in selfies posting behavior than men do and that extraversion and social exhibitionism can forecast the selfies quantity from all types (alone or with others) displayed and posted by women and men on different social media platforms. These findings underscore the link between extravert personality and gender, which is strongly associated with Facebook usage. It would be better if these researches relate gender to geographical location, religion, and cultural norms and values to better indicate Facebook usage and behavior over Facebook platforms.

Discussion

Major implications of the findings

This study aimed to examine the primary findings that directly relate extraverts to Facebook and vice versa, where diverse cultures were investigated, as well as different demographics such as teenagers, adults, and older people, from various colleges, organizations, and CEOs who use Facebook. According to the ample size, which is an important issue to consider when comparing studies, the smallest sample size was 50 for two studies, despite the recommendation to have 384 participants to achieve reliable representation of populations of 100,000 or more with 95% confidence as provided by (Krejcie and Morgan, 1970).

Extraverts who use Facebook appear to be socially active. They achieve great academic success because they are extremely engaged with others, have up-to-date information due to their active personalities and relationships, and have a strong purchase intention. Extravert CEOs have a good relationship with cost competence. This relationship is due to their chatty nature. They can create large and diverse social networks that allow them to contact different people and resources through public relations at the lowest possible cost, with the least amount of time and effort. So they understand how to communicate and conduct appropriate communications. Extraverts use the internet and Facebook platforms for social connection in order to establish a favorable online self-image and increase their social appeal.

They have numerous real-life and Facebook friends; they do not break any rules since they are more concerned with enjoyment, entertainment, communication, and the development of good relationships. So they do not engage in any infractions or social envy on Facebook; instead, they are engaged and willing to click "like" to enjoy these behavioral forms; this is evident from later revised research. High extraverts use Facebook regularly and have no history of Facebook addiction since they are happy, busy, have a solid social life, do not lack social skills, and exhibit the same offline behavior patterns as seen in most research studies. They have a good outlook on Facebook and its use (Dupuis, M., Khadeer, S., & Huang, J. (2017). They do not violate privacy, do not like doing so, seek to respect others' privacy, and are driven by social connectivity.

They enjoy beautifully presenting themselves, utilizing nice pictures with some gender-based variances, which is understandable given that females prefer to provide selfies with their spouses more than guys. They express their feelings, regardless of whether they are favorable or unpleasant.Wallace et al. (2017) found that certain extraverts have engaged in trolling behavior at least once. Low extraverts exhibit problematic conduct (Marino, 2016), which could be attributed to certain people's online addiction, which manifests itself through Facebook if they lack emotional stability. The non-significant results in Große Deters et al. (2016) were due to the small size effect, as previously mentioned. In addition, some researchers are afraid to reveal non-significant results if they exist.

These findings have a wide range of consequences for marketing and public relations managers, firms, and scholars. Marketing is based on connecting with and reaching the target market in order to maximize value from the Facebook platform, which has a large global user base and a low communication cost. Extraverts may develop stronger relationships with other extraverts who share their inclinations. As a result, if one of them is drawn to a video, an advertisement, or any other marketing offer or program, others on the same buddy list or followers will be drawn to it as well, and most likely in a similar way.

Thus, if each Facebook user profile includes a personality feature identifier, marketers will gain greatly from demographic and psychographic segmentation. This feature may prompt Facebook platform administrators to include a personality test for Facebook users (not self-reported; the results could be biased or phony personalities) to identify their personality on their Facebook profile. This personality test might be a questionnaire based on the big five components "OCEAN" that the user's friends fill out, or it could be an application that uses the user's interests and behaviors, or digital footprints, to overcome self-administered report biases.

Furthermore, marketers can adapt personalized adverts to extroverts by combining digital-trace data acquired on the web with a specific design based on marketing objectives. These objectives are to stimulate the extraverts' purchase behavior, enhance their intention to buy, motivate them to provide positive word of mouth to their friends and build brand awareness and customer engagement. This suggests that micro-targeting utilizes content that is more persuasive because it is tailored to specific personality traits.

Limitations and future research

Marketers require research that identifies the product categories that different personalities favor, as well as the characteristics and benefits that advertisements may present. Customizing marketing offers based on personality or extravert Facebook users to send marketing messages that are more persuasive and appealing has not been thoroughly researched. Will his personality remain steady over time and with serious life experience? This emphasizes the importance of conducting a longterm study on this research issue, particularly for extraverts and Facebook usage and behavior, or for analyzing all five main qualities in relation to Facebook platform use. Is customizing things based on footprints legal or ethical in terms of user privacy? Is it acceptable to identify people based on their personalities? Is this an example of discrimination? The dispute about how well built personality traits identification would mirror reality and personality changes over time must be resolved by additional synthesised material and a unique review study.

Conclusion

This review looked at Facebook usage and behavior related to extraverted personality traits. Extravert customers are more engaged with service providers. They have an impact on consumer involvement. Because they can provide useful and hedonic value, leading to consumer engagement and influencing the customer-brand connection, as Itani et al. (2020) and Goddard (2020) demonstrated in an analysis of antecedents to social media engagement behaviors. Gebeyehu (2020) investigated "The Effect of Big Five Personality Dimensions" and discovered that extraverts can positively impact an organization's brand image. Furthermore, Anastasiei and Dospinescu (2018) indicated that extraverts are eager to talk. Since they are talkative, they will provide and contribute to positive word of mouth (Anastasiei and Dospinescu, 2018). Also, Kamalinasab (2017) in "Studying the role of positive electrical word of mouth (EWOM) on the willingness to buy, with considering the moderating role of consumer's personality" revealed that extraverts can impress electronic word of mouth. Building upon the literature review and this review article, a new model can be highlighted to be further investigated to be used by researchers to provide a new model for marketers and professionals interested in employing extraversion personalities through the Facebook platform as indicated in figure 3. The following model indicates the suggested model:

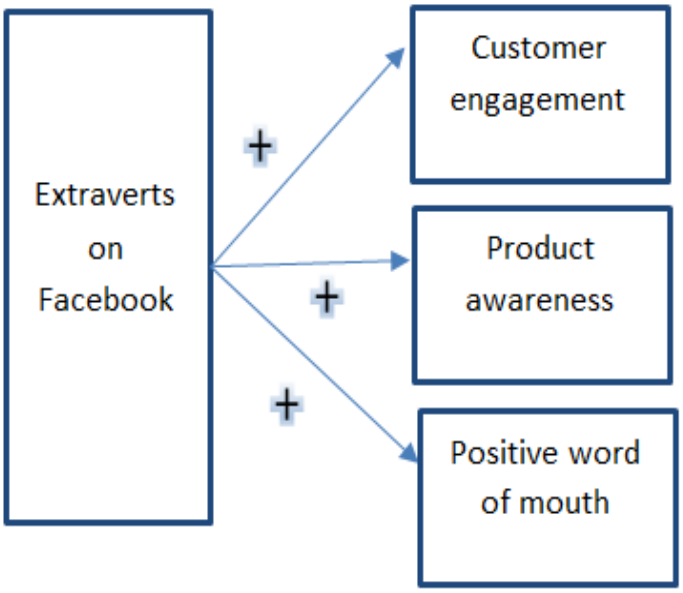

Figure 3. Study conceptual model

Marketers and scholars can reat Extraverts as a reference group, they can train Extraverts to be salespeople to enhance sales. By using Facebook, marketers can be easily connected to a larger number of people, promote, build closer relationships with potential and actual customers, achieve different marketing objectives like increasing customer engagement, enhance product awareness and maintain positive word of mouth. Another key issue is that marketers might target CEO extraverts in order to establish B2B relationships and achieve strategic marketing goals.

Declarations of interest: none

"This research did not receive any specific grant from funding agencies in the public, commercial, or not-for-profit sectors."

References:

- Allport, G. W. (1937). *Personality: A psychological interpretation.* New York: Holt.

- Anastasiei, B., and Dospinescu, N. (2018). A model of the relationships between the Big Five personality traits and the motivations to deliver word-of-mouth online. *psihologija,* Vol. 51, No. 2, pp. 215-227.

- Atroszko, P. A., Balcerowska, J. M., Bereznowski, P., Biernatowska, A., Pallesen, S., and Andreassen, C. S. (2018). Facebook addiction among Polish undergraduate students: Validity of measurement and relationship with personality and well-being. *Computers in Human Behavior,* Vol. 85, pp. 329-338.

- Błachnio, A., and Przepiorka, A. (2016). Personality and positive orientation in Internet and Facebook addiction. An empirical report from Poland. *Computers in Human Behavior,* No. 59, pp. 230-236.

- Błachnio, A., Przepiorka, A., Senol-Durak, E., Durak, M., and Sherstyuk, L. (2017). The role of personality traits in Facebook and Internet addictions: A study on Polish, Turkish, and Ukrainian samples. *Computers in Human Behavior,* No. 68, pp. 269-275.

- Blackwell, D., Leaman, C., Tramposch, R., Osborne, C., and Liss, M. (2017). Extraversion, neuroticism, attachment style and fear of missing out as predictors of social media use and addiction. *Personality and Individual Differences,* No. 116, pp. 69-72.

- Bodroža, B., and Jovanović, T. (2016). Validation of the new scale for measuring behaviors of Facebook users: Psycho-Social Aspects of Facebook Use (PSAFU). *Computers in Human Behavior,* No. 54, pp. 425-435.

- Buettner, R. (2016). Personality as a predictor of business social media usage: An empir-ical investigation of XING usage patterns. In: *PACIS 2016 Proceedings,* p. 163

- Burtăverde, V., Avram, E., and Vlăsceanu, S. (2019). Not using social media. A socioanalytic perspective. *Computers in Human Behavior,* No. 101, pp. 276-285.

- Cemalcilar, Z., Baruh, L., Kezer, M., Kamiloglu, R. G., and Nigdeli, B. (2018). Role of personality traits in first impressions: An investigation of actual and perceived personality similarity effects on interpersonal attraction across communication modalities. *Journal of Research in Personality,* No. 76, pp. 139-149.

- Cho, V. (2017). A study of negative emotional disclosure behavior in social network media: Will an unexpected negative event and personality matter?. *Computers in Human Behavior,* No. 73, pp. 172-180.

- Chua, Y. P., and Chua, Y. P. (2017). Do computer-mediated communication skill, knowledge and motivation mediate the relationships between personality traits and attitude toward Facebook?. *Computers in Human Behavior,* No. 70, pp. 51-59.

- Clement, J. (2020, August 10). *Number of monthly active Facebook users worldwide as of 2nd quarter 2020* . Statista. https://www.statista.com/statistics/264810/number-of-monthly-active-facebook-users-worldwide/ (visit date 23/9/2020)

- Creswell, J. W. (2003). *Research design: qualitative. Quantitative, and mixed methods.*

- Darbyshire, D., Kirk, C., Wall, H. J., and Kaye, L. K. (2016). Don't Judge a (Face) Book by its Cover: Exploring judgement accuracy of others' personality on Facebook. *Computers in Human Behavior,* No. 58, pp. 380-387.

- Davydenko, M., Zelenski, J. M., Gonzalez, A., and Whelan, D. (2020). Does acting extraverted evoke positive social feedback?. *Personality and Individual Differences,* No. 159, 109883.

- Depue, R. A., and Collins, P. F. (1999). Neurobiology of the structure of per-sonality: Dopamine, facilitation of incentive motivation, and extraver-sion. *The Behavioral and Brain Sciences,* Vol. 22, No. 3, pp. 491–569.

- Dupuis, M., Khadeer, S., and Huang, J. (2017). "i got the job!": An exploratory study examining the psychological factors related to status updates on facebook. *Computers in Human Behavior,* No. 73, pp. 132-140.

- Facebook Reports Fourth Quarter and Full Year 2018 Results. Meta Investor Relations Search in investor relations . (2019, January 30). https://investor.fb.com/investor-news/press-release-details/2019/Facebook-Reports-Fourth-Quarter-and-Full-Year-2018-Results/default.aspx.

- Gebeyehu, F. (2020). *The Effect of Big Five Personality Dimensions of Employees on Organizational Brand Image: The Case of Commercial Bank of Ethiopia, Bahir Dar City Branches* (Doctoral dissertation).

- Gerson, J., Plagnol, A. C., and Corr, P. J. (2016). Subjective well-being and social media use: Do personality traits moderate the impact of social comparison on Facebook?. *Computers in Human Behavior,* No. 63, pp. 813-822.

- Goddard, T. A. (2020). *An investigation of antecedents to social media engagement behaviours* (Doctoral dissertation, University of Strathclyde).

- Goldberg, L. R. (1993). The structure of phenotypic personality traits. *American psychologist,* Vol. 48, No. 1, p. 26.

- Gosling, S., Gaddis, S., and Vazire, S. (2007). Personality impressions based on Facebook profiles. In *Proc. of ICWSM-07*, pp. 26–28.

- Grieve, R., and Kemp, N. (2015). Individual differences predicting social connectedness derived from Facebook: Some unexpected findings. *Computers in Human Behavior,* No. 51, pp. 239-243.

- Große Deters, F., Mehl, M. R., and Eid, M. (2016). Social responses to Facebook status updates: The role of extraversion and social anxiety. *Computers in Human Behavior,* No. 61, pp. 1-13.

- Gvili, Y., Kol, O., and Levy, S. (2020). The value (s) of information on social network sites: The role of user personality traits. *European Review of Applied Psychology,* Vol. 70, No. 2, 100511.

- Han, S., Huang, H., and Tang, Y. (2020). *Knowledge of words: An interpretable approach for personality recognition from social media.* Knowledge-Based Systems, 105550.

- Hart, J., Nailling, E., Bizer, G. Y., and Collins, C. K. (2015). Attachment theory as a framework for explaining engagement with Facebook. *Personality and Individual Differences,* No. 77, pp. 33-40.

- Hatzithomas, L., Misirlis, N., Boutsouki, C., and Vlachopoulou, M. (2017). *Effects of Personality Traits on Facebook Use.*

- Hébert-Ratté, R., and Poulin, F. (2019). Facebook user profiles, personality and well-being in early adulthood. *European Review of Applied Psychology,* Vol. 69, No. 5-6, 100478.

- Hong, F. Y., and Cheng, K. T. (2018). Correlation between university students' online trolling behavior and online trolling victimization forms, current conditions, and personality traits. *Telematics and Informatics,* Vol. 35, No. 2, pp. 397-405.

- Huang, H. C., Cheng, T. C. E., Huang, W. F., and Teng, C. I. (2018). Who are likely to build strong online social networks? The perspectives of relational cohesion theory and personality theory. *Computers in Human Behavior,* No. 82, pp. 111-123.

- Itani, O. S., El Haddad, R., and Kalra, A. (2020). Exploring the role of extrovert-introvert customers' personality prototype as a driver of customer engagement: Does relationship duration matter?. *Journal of Retailing and Consumer Services,* No. 53, 101980.

- John, O. P., and Srivastava, S. (1999). The Big Five trait taxonomy: History, measurement, and theoretical perspectives. *Handbook of personality: Theory and research,* No. 2, pp. 102-138.

- Kamalinasab, H. (2017). Studying the role of positive electrical word of mouth (EWOM) on the willingness to buy, with considering the moderating role of consumer's personality. *QUID: Investigación, Ciencia y Tecnología,* No. 1, pp. 1259-1270.

- Kanat-Maymon, Y., Almog, L., Cohen, R., and Amichai-Hamburger, Y. (2018). Contingent self-worth and Facebook addiction. *Computers in Human Behavior,* No. 88, pp. 227-235.

- Koban, K., Stein, J. P., Eckhardt, V., and Ohler, P. (2018). Quid pro quo in Web 2.0. Connecting personality traits and Facebook usage intensity to uncivil commenting intentions in public online discussions. *Computers in Human Behavior,* No. 79, pp. 9-18.

- Kokkinos, C. M., Baltzidis, E., and Xynogala, D. (2016). Prevalence and personality correlates of Facebook bullying among university undergraduates. *Computers in Human Behavior,* No. 55, pp. 840-850.

- Komolo, J. O., Raburu, P., and Aloka, P. J. (2020). *Relationship between Extraversion and Social Adjustment of Undergraduate Students in One Selected University in Kenya.*

- Koohikamali, M., Peak, D. A., and Prybutok, V. R. (2017). Beyond self-disclosure: Disclosure of information about others in social network sites. *Computers in Human Behavior,* No. 69, pp. 29-42.

- Krejcie, R. V., and Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and psychological measurement,* Vol. 30, No. 3, pp. 607-610.

- Ku, L. C., Chan, S. H., and Lai, V. T. (2020). Personality Traits and Emotional Word Recognition: An ERP Study. *Cognitive, Affective, & Behavioral Neuroscience,* pp. 1-16.

- Lee, S. Y., Hansen, S. S., and Lee, J. K. (2016). What makes us click "like" on Facebook? Examining psychological, technological, and motivational factors on virtual endorsement. *Computer Communications,* No. 73, pp. 332-341.

- Lönnqvist, J. E., and Itkonen, J. V. (2016). Homogeneity of personal values and personality traits in Facebook social networks. *Journal of Research in Personality,* No. 60, pp. 24-35.

- Marino, C., Vieno, A., Moss, A. C., Caselli, G., Nikčević, A. V., and Spada, M. M. (2016). Personality, motives and metacognitions as predictors of problematic Facebook use in university students. *Personality and Individual Differences,* No. 101, pp. 70-77.

- Marino, C., Vieno, A., Pastore, M., Albery, I. P., Frings, D., and Spada, M. M. (2016). Modeling the contribution of personality, social identity and social norms to problematic Facebook use in adolescents. *Addictive behaviors,* No. 63, pp. 51-56.

- Mouakket, S. (2018). The role of personality traits in motivating users' continuance intention towards Facebook: Gender differences. *The Journal of High Technology Management Research,* Vol. 29, No. 1, pp. 124-140.

- Munzel, A., Meyer-Waarden, L., and Galan, J. P. (2018). The social side of sustainability: Well-being as a driver and an outcome of social relationships and interactions on social networking sites. *Technological Forecasting and Social Change,* No. 130, pp. 14-27.

- Naqshbandi, M. M., Ainin, S., Jaafar, N. I., and Shuib, N. L. M. (2017). To Facebook or to Face Book? An investigation of how academic performance of different personalities is affected through the intervention of Facebook usage. *Computers in Human Behavior,* No. 75, pp. 167-176.

- Neumann, C. (2020). Structural equation modeling of the associations between amygdala activation, personality, and internalizing, externalizing symptoms of psychopathology. *Personality Neuroscience,* 3, E8. doi:10.1017/pen.2020.8

- Newswire, (2019). P.R. *Newswire Facebook reports fourth quarter and full year 2018 results.*

- Rajesh, T., and Rangaiah, B. (2020). Facebook addiction and personality. Heliyon, Vol. 6, No. 1, e03184.

- Saef, R., Woo, S. E., Carpenter, J., and Tay, L. (2018). Fostering socio-informational behaviors online: The interactive effect of openness to experience and extraversion. *Personality and Individual Differences,* No. 122, pp. 93-98.

- Sauer, S., Buettner, R., Heidenreich, T., Lemke, J., Berg, C., and Kurz, C. (2018). Mindful Machine Learning. *European Journal of Psychological Assessment,* No.34, pp. 6–13.

- Sorokowska, A., Oleszkiewicz, A., Frackowiak, T., Pisanski, K., Chmiel, A., and Sorokowski, P. (2016). Selfies and personality: Who posts self-portrait photographs?. Personality and Individual Differences, No. 90, pp. 119-123.

- Tsai, T. H., Chang, H. T., Chang, Y. C., and Chang, Y. S. (2017). Personality disclosure on social network sites: An empirical examination of differences in Facebook usage behavior, profile contents and privacy settings. *Computers in Human Behavior,* No. 76, pp. 469-482.

- Sorokowska, A., Oleszkiewicz, A., Frackowiak, T., Pisanski, K., Chmiel, A., and Sorokowski, P. (2016). Selfies and personality: Who posts self-portrait photographs?. *Personality and Individual Differences,* No. 90, pp. 119-123.

- Tsai, T. H., Chang, H. T., Chang, Y. C., and Chang, Y. S. (2017). Personality disclosure on social network sites: An empirical examination of differences in Facebook usage behavior, profile contents and privacy settings. *Computers in Human Behavior,* No. 76, pp. 469-482.

- Tupes, E. C., and Christal, R. C. (1961). *Recurrent personality factors based on trait ratings.*

- Technical Report, USAF, Lackland Air Force Base, TX.

- Vaid, S. S., and Harari, G. M. (2020). Who Uses What and How Often?: Personality Predictors of Multiplatform Social Media Use Among Young Adults. *Journal of Research in Personality,* 104005.

- Van der Schyff, K., Flowerday, S., and Lowry, P. B. (2020). Information privacy behavior in the use of Facebook apps: A personality-based vulnerability assessment. *Heliyon,* Vol. 6, No. 8, e04714.

- Vander Molen, R. J., Kaplan, S., Choi, E., and Montoya, D. (2018). Judgments of the Dark Triad based on Facebook profiles. *Journal of Research in Personality,* No. 73, pp. 150-163.

- Vlachopoulou, E. and C. Boutsouki (2014). "Facebook usage among teenagers–the effect of personality and peer group pressure; an exploratory study in Greece." *International Journal of Internet Marketing and Advertising,* Vol. 8. No. 4, pp. 285-299.

- Wallace, L., James, T. L., and Warkentin, M. (2017). How do you feel about your friends? Understanding situational envy in online social networks. *Information & Management,* Vol. 54, No. 5, pp. 669-682.

- Wang, S., and Chen, X. (2020). Recognizing CEO personality and its impact on business performance: Mining linguistic cues from social media. Information & Management, Vol. 57, No. 5, 103173.

- Whitty, M. T., Doodson, J., Creese, S., and Hodges, D. (2018). A picture tells a thousand words: What Facebook and Twitter images convey about our personality. *Personality and Individual Differences,* No. 133, pp. 109-114.

- Winter, S., Maslowska, E. H., and Vos, A. L. (2020). The effects of trait-based personalization in social media advertising. *Computers in Human Behavior,* 106525.

- Wu, Y. C. J., Chang, W. H., and Yuan, C. H. (2015). Do Facebook profile pictures reflect user's personality?. *Computers in Human Behavior,* No. 51, pp. 880-889.

مقالات بحثية

الحبّازي، مشهور. مجلة القدس للبحوث الأكاديمية
نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية 1 (3): 60 - 52، 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:52-60

نظام الفتوة الناصريّة في كتاب "الفتوة" لابن المعمار البغداديّ

مشهور الحبّازي

الملخص

شكلت بداية القرن السابع الهجريّ/ الثالث عشر الميلاديّ علامة فارقة في تاريخ الخليفة العباسيّ الناصر لدين الله المتوفى سنة (٦٢٢ للهجرة الموافق ١٢٢٤ للميلاد)، وفي تاريخ الدولة الإسلامية، حيث بدأ الخليفة العباسيّ بإصلاحات واسعة، ومهمة في المجتمع الإسلاميّ بعامة، وفي مجتمع بغداد والعراق بخاصة، وكان من أهم تلك الإصلاحات: أن قام بإجراء تغيير شامل وكامل في نظام الفتوة الّذي كان شائعًا في مناطق واسعة من الدولة الإسلاميّة بعامة، وفي العراق بخاصة، فقد قام بإلغاء نظام الفتوة الّذي كان قائمًا(القديم)، وأسّس نظام فتوة جديد عُرف باسم "الفتوة الناصريّة"، بحيث تكون هذه الفتوة في أي مكان من العالم الإسلاميّ الخاضع لسلطة الخلافة العباسيّة تتبع بالولاء للخليفة الناصر لدين الله شخصيًّا؛ فهو يُدخل الناس في الفتوة، وهو يسأل أمراء الأطراف والملوك والسلاطين في الدولة الإسلاميّة الدخول في الفتوة، وهؤلاء الأمراء والملوك والسلاطين يسألون أفراد شعوبهم، نيابة عن الخليفة، الدخول في الفتوة، وبحيث يدخل في "الفتوة الناصريّة" الجديدة المسلمون كلّهم؛ الأصاغر والأكابر حسب تعبير ابن المعمار البغداديّ في كتابه» الفتوة» الّذي وضع فيه بأمر من الخليفة العباسي الناصر لدين الله النظام الجديد للفتوة.

الكلمات المفتاحية : الفتوّة، النّاصر لدين الله، الأخيّة، ابن المعمار البغداديّ، شراب الفتوّة.

The Nasiriyah Fatwa System through the Book “The Fatwa” by Ibn Al-Mimar Al-Baghdadi

Abstract

The beginning of the Vth / ١٣th century AD was a milestone in the history of the Abbasid Caliph Al-Nasir Ladin Allah, who died in ٦٢٣ AH (١٢٢٥ AD), and in the history of the Islamic State, where the Abbasid caliphate began wide and important reforms in the Islamic community in general, and in the society of Baghdad and Iraq in particular, and the most important of these reforms were: He made a comprehensive and complete change in the bullying system, which was common in large areas of the Islamic state in general, and in Iraq in particular, he abolished the old bullying system existed in old times, and founded a new Fatwa known as the «Bullying Nasiriyah», so that the bully anywhere in the Islamic world under the authority of the Abbasid caliphate followed loyalty to the caliph that triumphed the religion of God personally. He allows people to join in the bully, and he asks the princes of the parties and kings and sultans in the Islamic state to join the bully, as well. And these princes, kings and sultans ask their people, on behalf of the Caliph, to join the bully, thus all Muslims joined the new «Bullying Nasiriyah»; the younger and the most powerful, according to the expression of Ibn al-Mu›ammar al-Baghdadi in his book «Al-Fatwa», in which he ordered by the order of the Abbasid Caliph Al-Nasir to the religion of God the new system of fatwa.

Keywords: Al-Fatwa, Al-Nasser li-Din Allah, Al-Akhiya, Ibn Al-Mimar Al-Baghdadi, Sharab Al-Fatwa.

أ.د. مشهور عبد الرحمن الحبّازي، عميد كلية الآداب في جامعة القدس ، للمراسلة: mhabazi@staff.alquds.edu
حقوق النشر 2024، جميع البيانات الواردة في هذا المقال محمية ويجب أخذ إذن استخدام عن طريق جامعة القدس (www.alquds.edu).

مقدمة

اختلف الدّارسون في تحديد تاريخ نشأة الفتوّة، كما اختلفوا في تحديد نشأة كثير من الحركات الّتي ظهرت في المجتمع الإسلاميّ، عبر التاريخ الإسلاميّ الطويل. ولكنّ الأرجح أنّها ظهرت منذ العصر الجاهليّ، لكن بنظام، ومسمّى مختلف، ودلالة-إلى حدّ ما-مختلفة، ثم تطوّرت في عصر صدر الإسلام إلى مسمّى الفتوّة، وأخذت دلالة واضحة، لكن من غير أن تكون تنظيمًا اجتماعيًّا، أو سياسيًّا واضح المعالم، وتوالت التطوّرات على هذا الاسم عبر العصور، حتى طرأ عليها في (القرن الخامس الهجريّ/الحادي عشر الميلاديّ) تغيير أدى إلى انحرافها عن الهدف الأساس الّتي وُجدت من أجله، وفي (القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي) أصبح التغيير يُشكّل انحرافًا واضحًا، حيث تسّمت بعض الجماعات بمسمّيات مختلفة، ولا تدل على الدلالة الّتي حملتها فئة الفتوة، منذ نشأتها، وفي (نهاية القرن السادس، وبداية القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي)، شكّلت بعض تلك الجماعات خطرًا على المجتمع الإسلاميّ، وبخاصة في مركز الخلافة الإسلاميّة العباسيّة العراق بعامة، وبغداد بخاصّة، ما دفع الخليفة النّاصر لدين الله العباسيّ يُقدم على حلّ الفتوّة، وتأسيس فتوّة جديدة، بنظام فتوّة خاص، دوّنه له أحد مستشاريه، وهو أبو عبد الله محمد بن أبي المكارم المعروف بابن المعمار البغداديّ، في كتاب بعنوان "الفتوّة"، فأقبل على الفتوّة العامة والخاصّة على حدّ سواء.

وفي هذا البحث تناولت بإيجاز غير مُخلّ ما أحدثه الخليفة النّاصر لدين الله العباسيّ، رضي الله عنه، في هذا الشأن، وذلك على النّحو الآتي:

الفتوة: تعريفها، ومفهومها عند الخليفة النّاصر

أ-تعريفها لغة

الفتوة: اسم مُشتق من لفظ: فتى، ويُصرّف منه الفتاء والفتوّة، وهو الشّاب، بل الشاب الكامل. وقيل: الفتوّة القوّة؛ لأنّ الشباب مصدرها في العادة والعرف العربيين قبل الإسلام. ومصدر فتى: فَتِيَ فتىً، ومُثناه فَتَيَان، وفَتَوان، وجمعه فِتيانٌ، وفِتيةٌ، وفتوّة، وجعلت لفظة فتى صفةً للمولود في مرحلة عُمريّة عندما يتجاوز مرحلتي الطفولة والصّبا، ويصل مرحلة الشباب. وعليه، فالفتوّة اسم، وقد أطلقها العرب على الإنسان والحيوان، فالأفتاء من الحيوان غير المسانّ، وكذلك في الإنسان، وجعلوا الفتى رسمًا للذّكر والأنثى، فقالوا: فتى بمعنى شاب، وفتاة بمعنى شابة.

ثمّ تطوّر معنى الفتوّة عبر الزمن تطوّرًا سريعًا، ومهمًّا مع بقائها شأنًا فرديًّا، ولم تصل إلى التنظيم الجماعيّ إلّا في (القرن الرابع الهجريّ/ العاشر الميلاديّ): "ولكنّها كانت إلى ذلك العهد، أمرًا فرديًّا، لا وجود له في جماعة مُنظّمة. ولا يُعرف نظام اجتماعيّ لأهل الفتوّة إلّا في عصر متأخر" (عفيفي، ٢٠١٥، (ص٢٧). وانظر: أمين، ٢٠١٢، ص١١).

ب-تعريفها اصطلاحًا

الفتوّة في الاصطلاح هي: تنظيم سياسيّ وعسكريّ، وجهاديّ وتربويّ، أنشأه الخليفة العباسيّ الناصر لدين الله، أحمد بن محمد، المستضيء بنور الله سنة (١١٨٢/٥٧٨)، وفي سنة (١٢٠٧/٦٠٤) أصدر مرسومًا حدّد فيه قواعد الفتوّة، وفي سنة (١٢١٠/٦٠٧) كتب إلى ملوك دولته، وسلاطينها الدّخول فيه، ونشره في بلاده. وتولّى الخليفة النّاصر لدين الله هو نفسه رئاسة الفتوّة.

ت-مفهوم الفتوّة عند الخليفة النّاصر

كان الخليفة النّاصر لدين الله، عالمًا بأحوال الدّولة الإسلاميّة في الدّاخل والخارج، وحالة الضعف والصّراع تتقاذفها داخليًّا، والعدوّ تجرأ واحتلّ قبلتها الأولى، ومعراج رسولها، صلّى الله عليه وسلّم، وثالث مساجدها الّتي يُشدّ إليها الرّحال، طلبًا لمضاعفة الأجر والثواب، وعليه رأى أن عملية الإصلاح، والنهوض تبدأ من الدّاخل، فقرّر إلغاء جماعات الفتوّة والعيارين والشّطّار وغيرها، ووقْفِ إفسادها في المجتمع، وبين رجال الدّولة، وإعادة بنائها في جماعة واحدة تحقّق رؤيته الإصلاحيّة، فأسّس فتوّة جديدة، تربويّة جهاديّة، ضمّت جميع الجماعات والتنظيمات الإسلاميّة الموجودة في العراق، ثم أمر بنشرها في الولايات والبلاد الخاضعة لسلطته.

وقد ساعده على خطوته تلك أربعة أمور هي: قوّة شخصيّته، ورغبته بالإصلاح، والنهوض بالدّولة، عبر استرداد صلاحياته الّتي سلبها بعض الملوك والسلاطين من سلفه. ثم تأييد العامة للفتوّة بمعناها النبيل، وأخلاقها الإسلاميّة، وانتشارها بين المتصوّفة، الّذين كانوا يرغبون بصلاحها، ووقف تدهورها. ثم ظهور ملوك مجاهدين، مستعدين للتضحية، ومساندة مركز الخلافة، وبخاصة السلطان صلاح الدّين الأيوبيّ، رضي الله عنه، وأخيرًا وجود جماعات من الفتوّة الصالحة، الّتي كانت تُحارب الأمراض الّتي تنهش جسد الدولة في الدّاخل، وتُشارك في حركة الجهاد المقدّس الّتي تولّى قيادتها صلاح الدّين الأيوبيّ.

أخذ الخليفة النّاصر لدين الله الفتوّة من شيخه الزاهد عبد الجّبار بن يوسف البغداديّ (١)، بعدما كان عيّنه رئيسًا لها، ثم تدرّج هو في مراتب الفتوّة على يديّ شيخه حتى أصبح رئيسًا لها، ثم طلب من ابن المعمار وضع نظام لها، ثم أرسل للسلاطين والملوك والأمراء في دولته يطلب منهم التفتّي عليه، وأن يقوموا هم أنفسهم بنشر الفتوّة في بلادهم، وبذلك عمّت، واتسعت، وذاع صيتها داخل الدولة، وخارجها، حتى قيل: إنّها أثّرت في الغرب المسيحيّ، وبخاصة في نظام الفروسيّة.

قال ابن المعمار:"ولم تزل الفتوّة تنتقل، هلمّ جرا، إلى عصرنا هذا [بداية القرن السّابع الهجريّ/ الثالث عشر الميلاديّ] حتى تفرّعت، وصارت بيوتًا، وأحزابًا، وقبائل كالرّاهاصية، والخليليّة، والشحينيّة، والمولّدية، والنّبوية، لِما حدث بينهم من الاختلاف، وكلّ منهم ذهب إلى رأي، ولقد كانوا يحكمون ببطلان مَنْ لم يُحاضروه، وينقلون مَنْ ينقلون عنها أبكارًا، فلمّا لم يقضوا في الفتوة بأحكامها، ولم يقصُّوا فيها أثر السّلف الصّالح، وينسجوا على منوالهم، كثر الاختلاف بينهم ... فلمّا انتهى ذلك إلى عصر سيّدنا ومولانا الإمام النّاصر لدين الله، أمير المؤمنين، صلوات الله عليه، أنعم نظره التام، وفحصه الكامل في النّسب، واختار كبيرًا في الفتوّة الشيخ الصّالح الزّاهد، العابد السّعيد، عبد الجبار بن صالح البغداديّ، رحمة الله عليه، لما كان عليه في الحقيقة من حسن السيرة والطريقة" (ابن المعمار، ١٩٥٨: ص١٤٥-١٤٧).

العوامل الّتي ساعدت على إعادة تأسيس الفتوّة

ساعدت عوامل عديدة الخليفة النّاصر على إعادة تأسيس الفتوّة، وتشكيلها، وأهمها (ابن جبير ٢٠٠٠: ص٢٠٣، ٢٠٦، ٢٢٣ وغيرها؛ ابن المعمار١٩٥٨: ص١٤٦؛ أبو شامة المقدسي ١٩٧٤: ١٨٤/٢، ٢٠٣؛ جواد ١٩٥٨/١٣٧٧: ص ٦٤؛ الدّسوقيّ ١٩٥٩: ص٢٥١-٢٥٢، ٢٧٩-٢٨٣):

١- رغبة الخليفة في توحيد ما يُمكن من البلاد الإسلاميّة تحت سلطة الخلافة، وإحياء همّة المسلمين، وتجديد قوتهم، وبعث روح الجهاد في نفوس أبناء الأمة؛ لمواجهة الحملات الصليبيّة، ودحرها، وتحرير الأرض الإسلاميّة. ووقف الصراع والاقتتال بين بعض الأمراء والملوك المسلمين، وبخاصة أمراء وملوك الكرج والسّلاجقة في شمال بلاد الرافدين، وشرقها.

٢- وقف الانحرافات الّتي كانت قد لحقت بتنظيم الفتوّة سواء أكان ذلك في السلوك الشخصي، أم في النظم، أم في التعامل مع المجتمع، والتخلّص من الفساد الّذي كانت بعض الفئات تنشره باسم الفتوّة.

٣- تشكيل فرق عسكريّة مقاتلة من الفتيان الّذين انضمّوا حديثًا لنظام الفتوّة، بحيث يتم إعدادها ماديًّا ومعنويًّا للمساهمة في حركة الجهاد الإسلاميّة ضد الصليبيين. وقد عيّن الخليفة النّاصر لدين الله قادة تلك الفرق من الأشخاص العلماء، الّذين انتسبوا في فتوّتهم إلى علي بن أبي طالب، كرّم الله وجهه، والّذي تفتّى-بدوره-على رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، ما يُكسب الفتيان في تلك المجموعات روحًا معنويّة عالية، كما عيّن قادة لبعض الفرق من الأمراء، والقادة العسكريين في البلاد الإسلاميّة.

٤- بعث روح الجهاد، والأخلاق الإسلاميّة العظيمة في نفوس الفرق العسكريّة الّتي تمّ تشكيلها من الفتيان، ما يُحرّضهم على مواجهة وحشية الفرنجة، وفي وقت لاحق المغول (التتّار)، وبربريّتهم، وقد سرد عدد من المؤرّخين المسلمين نماذج من هذه الروح الإسلاميّة، الّتي برزت في مواقع جهاديّة عديدة، ومنها:

أ. عندما فتح صلاح الدّين الأيوبيّ القدس سنة (٥٨٣هـ)، أصدر عفوًا عن النصارى، وأخذ الفدية من القادرين منهم، وفق حالة كل فئة.

ب. عندما احتل الصليبيّون مدينة عكا سنة (٥٨٧هـ)، وبينما كانت الجيوش الإسلاميّة تُحاول استردادها، شكّلوا وحدات عسكريّة، وكلّفوها مهمّة الهجوم على معسكرات العدو ليلًا، لإرباك الصليبيّين، وبعث الخوف والفزع في نفوسهم، فكانوا يسلبون، ويأخذون الأسرى، وفي إحدى المهام كان من بين الغنائم طفل رضيع، فلمّا فقدته أمّه، أخذت تبكي، فنصحها النّصارى التوجّه إلى السلطان صلاح الدّين-لِما عرفوه به من رحمة وشفقة- فلمّا وصلته، وأعلمته الأمر، أمر بردّهُ لها، قال أبو شامة المقدسيّ: "قال القاضي: وكان للمسلمين لصوص يدخلون إلى خيام العدو؛ فيسرقون منهم حتى الرّجال، ويخرجون، فأخذوا ذات ليلة طفلًا رضيعًا، له ثلاثة أشهر، فلمّا فقدته أمه، باتت مُستغيثة بالويل والثُّبور في طول تلك اللّيلة، حتى وصل خبرها إلى ملوكهم، فقالوا لها: إنّ السّلطان رحيم القلب، وقد أذِنّا لك في الخروج إليه، فاخرجي واطلبيه منه، فإنّه يَردّهُ عليك، فخرجت تستغيث إلى اليزك الإسلاميّ (٢) ، وأخبرتهم بواقعتها، فأطلقوها، وأنفذوها إلى السّلطان، فأتته وهو راكب على تلّ الخروبة، وأنا في خدمته، وفي خدمته خلق عظيم، فبكت بكاءً شديدًا، ومرّغت وجهها في التُّراب، فسأل عن قصّتها، فأخبروه، فرقَّ لها، ودمعت عينه، وأمرَ بإحضار الرّضيع، فمضوا، ووجدوه قد بيع في السوق، فأمر بدفع ثمنه إلى المشتري، وأخذه منه. ولم يزل واقفًا، رحمة الله عليه، حتّى أُحضر الطّفل، وسُلّم إليها، فأخذته، وبكت بكاءً شديدًا، وضمّته إلى صدرها، والنّاس ينظرون إليها، ويبكون، وأنا واقف في جملتهم، فأرضعته ساعة، ثم أمر بها، فحُمِلت على فرس، وأُلحقت بمعسكرهم مع طفلها. قال: فانظر إلى هذه الرّحمة الشّاملة لجنس الإنس. اللّهمَّ إنّك خلقته رحيمًا، فارحمه رحمةً واسعة، آمين" (أبو شامة المقدسيّ ١٩٧٤ : ١٨٤/٢).

ج. حاول ملوك الفرنجة، ومنهم ملك إنكلترا سنة (٥٨٨هـ) احتلال القدس، ولمّا فشلوا في ذلك، طلبوا الصّلح مع السّلطان صلاح الدّين الأيوبيّ، وفي أثناء المفاوضات بين الطرفين، حصل أن مرض ملك الإنجليز، فطلب الفاكهة والثلج، ولم تكن موجودة عندهم، فأمر السّلطان صلاح الدّين الأيوبيّ بِمَدّه بحاجته من الفاكهة والثلج؛ وذلك على الرّغم من سوء سلوكه مع المسلمين وقت قوّته؛ حيث كان غدر بالمسلمين في عكا عندما احتلها الصليبيّون، وارتكب الفواحش فيهم في وضح النّهار، قال أبو شامة المقدسيّ نقلًا عن

(١) هو: عبد الجبار بن يوسف صالح البغدادي (ت ٥٨٣هـ)، من أهل محلة باب الأزج ببغداد، كان شيخا صالحًا، يعمل في البساتين، ويتعبد بصومعة له باب كلواذا ببغداد، وتولّى مشيخة الفتيان الصوفيّة في بغداد، فأخذ عنه الناصر الفتوة، وألبسه سراويلها، حج سنة (٥٨٣هـ) وتوفي بمكة المكرّمة حاجًا، ودفن بمقبرة باب المعلا. له ترجمة في: ابن

القاضي الفاضل: «وهو [أي ملك الإنجليز] لعنه الله، قد أتى بأقبح الغدر، وأفحشه في أهل عكا نهارًا جهارًا، وشهد فيها بخزيه، وفضيحته المسلمون والنّصارى»(أبو شامة المقدسي ١٩٧٤ : ٢.٣/٢). وقال أبو شامة المقدسيّ في مرض ملك الإنجليز: «ولمّا رأى السلطان [أي صلاح الدّين الأيوبيّ] العساكر قد اجتمعت، جمع أرباب الرأي، وقال: إنّ ملك الإنكليتيرة قد مرض مرضًا شديدًا، والإفرنسيسية قد ساروا راجعين، ليعبروا البحر من غير شك، ونفقاتهم قد قلّت، وأرى أن نسير إلى يافا... هذا ورسل الإنكليتيري لا تنقطع في طلب الفاكهة والثلج، وأوقع الله عليه في مرضه شهوة الكمثرى والخوخ، وكان السّلطان يَمُدّهُ بذلك، ويقصد كشف الأخبار بتواتر الرّسل ... فسار السّلطان إلى جهة الرّملة، وجاء رسول الإنكليتيري مع الحاجب أبي بكر يشكر السّلطان على إسعافه بالفاكهة والثلج»(أبو شامة المقدسي ١٩٧٤ : ٢.٣/٢).

٥- محاربة الرافضة من الشيعة بعامة، وفرق الإسماعيليّة (الحشّاشين) بخاصّة، الّتي انتشر أفرادها (الفدائيّة) في أرجاء دولة الخلافة الإسلاميّة، وقاموا بأعمال انتقاميّة ضد المسلمين بعامة، والقادة المسلمين بخاصة بحجّة قضائهم على الدولة العبيديّة، وقد قتلوا غيلة عددًا من القادة بالتعاون مع الصليبيين، وخدمة لهم، كما حاولوا اغتيال صلاح الدّين الأيوبي ثلاث مرّات.

٦- محاربة بعض الفرق الضالة الّتي تكوّنت في بعض البلاد الإسلاميّة، حيث شكّلت خطرًا كبيرًا على وحدة المجتمع الإسلاميّ، وقدرته على الصمود في وجه الصليبيين، ومحاربتهم، ودحرهم وتحرير البلاد الّتي احتلوها منهم. حيث بادرت بعض فرق الفتوّة إلى مطاردة عدد من الفرق الضالة، وقضت عليها. قال ابن جبير: «وللشّيعة في هذه البلاد أمور عجيبة، وهم أكثر من السّنيين بها، وقد عمّوا البلاد بمذاهبهم. وهم فرق شتّى: منهم الرّافضة وهم السّبّابون، ومنهم الإماميّة، والزّيديّة، وهم يقولون بالتّفضيل خاصة، ومنهم: الإسماعيليّة، والنّصيريّة وهم كفرة؛ فإنّهم يزعمون الإلهية لعلي، رضي الله عنه، تعالى الله عن قولهم. ومنهم: الغرابية، وهم يقولون إنّ عليًا، رضي الله عنه، كان أشبه بالنّبي، صلّى الله عليه وسلّم، من الغراب بالغراب، وينسبون إلى الرّوح الأمين، عليه السلام قولًا، تعالى الله عنه علوًّا كبيرًا، إلى فرق كثيرة يضيق عنهم الإحصاء، قد أضلّهم الله، وأضلّ بهم كثيرًا من خلقه. نسأل الله العصمة في الدّين، ونعوذ به من زيغ الملحدين»(ابن جبير ... ٢ : ٢٢٣).
ثمّ ذكر ابن جبير واحدة من فرق الفتوّة المجاهدة؛ لتنقية المجتمع الإسلاميّ من عوامل الهدم والضعف الدّاخليّة، والّتي كان لها فضل القضاء على بعض فرق الرافضة، وهي فرقة تُسمّى «النّبويّة» قال: «وسلّط الله على هذه الرّافضة طائفة تُعرف بالنّبويّة؛ سُنّيون، يدينون بالفتوّة، وبأمور الرّجولة كلّها، كلٌّ من ألحقوه بهم؛ لخصلة يرونها فيه منها، يحرمونه السّراويل، فيلحقونه بهم، ولا يرونَ أن يستعدي أحد منهم في نازلة تنزل به، لهم في ذلك مذاهب عجيبة، وإذا أقسم أحدهم بالفتوّة برّ قسَمَهُ. وهم يقتلون هؤلاء الرّوافض أينما وجدوهم، وشأنهم عجيب في الأنفة والائتلاف»(ابن جبير ... ٢ : ٢٢٣).
وقد ذكر ابن جبير بعض الأعمال الّتي قامت بها هذه الفرقة، وكان شاهدها، أو علمها في رحلته مِمّن التقاهم من العلماء، قال يذكر بلدة الباب قضاء حلب، وسكانها من الإسماعيليّة الروافض، الّذين كانوا عاثوا فسادًا في الأرض حولهم، وفي أهلها من المسلمين حتى قاموا عليهم، وأفنوهم، قال: «هي باب بين بزاغة وحلب، وكان يَعْمُرها منذ ثماني سنين قوم من الملاحدة الإسماعيليّة، لا يُحْصي عددهم إلّا الله، فطار شرارهم، وقطع هذه السبيل فسادهم وإضرارهم، حتى داخلت أهل هذه العصبية، وحرّكتهم الأنفة والحميّة، فتجمّعوا من كُلّ أوب عليهم، ووضعوا السيوف فيهم، فاستأصلوهم عن آخرهم، وعجّلوا بقطع دابرهم، وكُوّمت بهذه البطحاء جماجمهم، وكفى الله المسلمين عاديتهم وشرّهم، وأحاق بهم مكرهم. والحمد لله ربّ العالمين. وسكّانها اليوم سنّيون»(ابن جبير ... ٢ : ٢.٣).
كما وصف بعض حصون الإسماعيليّة، الّتي كانت منطلقًا لغاراتهم على المسلمين، في سفوح جبل لبنان، وكانوا ينفّذون الغارات بأوامر مباشرة من زعيمهم المدعو «سنان»، قال: «وراءها [أي بلاد المعرّة] جبل لبنان، وهو سامي الارتفاع، مُمتدّ الطول، يتّصل من البحر إلى البحر، وفي صفحته حصون للملاحدة الإسماعيليّة؛ فرقة مرقت من الإسلام، وادّعت الإلهية في أحد الأنام، قيّض لهم شيطان من الأندلس، يُعرف بسنان، خدعهم بأباطيل وخيالات، مَوّه عليهم باستعمالها، وسحرهم بمحالها، فاتّخذوه إلهًا يعبدونه، ويبذلون الأنفس دونه، وحصلوا من طاعته، وامتثال أمره، بحيث يأمر أحدهم بالتّردّي من شاهقة جبل، فيتردّى، ويستعجل في مرضاته الرّدى. والله يضلُّ به، سبحانه، من الفتنة في الدّين، ونسأله العصمة من ضلال المُلحدين، لا ربّ غيره، ولا معبود سواه. وجبل لبنان المذكور هو حدّ بين بلاد المسلمين والإفرنج؛ لأنّ وراءه أنطاكية واللّاذقية وسواهما من بلادهم، أعادها الله للمسلمين، وفي سفح الجبل المذكور حصن يُعرف بحصن الأكراد، وهو للإفرنج، ويُغيرون منه على حماة وحمص، وهو برأس العين منهما»(ابن جبير ... ٢ : ٢.٦).

٧- أراد الخليفة النّاصر لدين الله، الإفادة من الظروف الّتي كانت سائدة في الدّولة الإسلاميّة، ومحيطها، حيث كان صلاح الدّين الأيوبيّ قضى على الدّولة العبيديّة، كما ضعفت الممالك والإمارات السّلجوقية لأسباب كثيرة، أهمها نزاعها الدّاخليّ، وصراع بعضهم مع صلاح الدّين الأيوبيّ، ويُقابل ذلك إعلان صلاح الدّين الأيوبيّ-كما فعل سلفه نور الدّين زنكيّ- ولاءه للخلافة العباسيّة، وإشهاره الخطبة للخليفة العباسيّ على منابر مصر والشّام، ما أدّى إلى تعزيز الثقة بين الخليفة، وصلاح الدّين الأيوبيّ، وهذه الظروف أشعرت الخليفة بالقوّة، فأراد استغلالها لبعث هيبة الخلافة العباسيّة في نفوس العامّة، والخاصّة، وبالتالي العمل بنشاط لتدعيم أُسس الخلافة، واستعادة سلطتها الّتي كانت مستباحة منذ زمن ليس قصيرًا.

انتشار الفتوّة

عندما تولّى الخليفة النّاصر لدين الله العباسيّ-بالتدريج-رئاسة الفتوّة، ومشيختها، من شيخه الشيخ عبد الجبّار، فكّر بوضع قانون ينظّمها في كلّ المجالات؛ فطلب من ابن المعمار البغداديّ وضعه؛ فوضعه، ثم فكّر في نشر الفتوّة بين الملوك والسّلاطين والأمراء، فأرسل إليهم رسلًا وطلب منهم التّفتّي عليهم، وطالبهم بنشر الفتوّة في الخاصة والعامة على حدّ سواء. وقد تعهّد بحماية الفتوّة الجديدة من الشوائب الّتي يمكن أن تلحق بها.

اكتسبت الفتوّة الجديدة سمعة حسنة عندما تولّى الخليفة رئاستها، ومشيختها، ما دفع الناس إلى الدخول في الفتوّة اقتداء بالخليفة النّاصر لدين الله العباسيّ، الّذي وُصفه ابن المعمار بقوله «ولقد خُلق هذا العباسيّ ليكون خليفة، ويُسِّرَ لأنّ يكونَ إمامًا، وقد أبطلَ بسيرته قول مَنْ يقول باستحالة الجمع بين رعاية الدّين والدّنيا في رجل واحد، دنيا الحضارة الكاملة لا دنيا الزّهد والبداوة»(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٥١). فذاع صيت الفتوّة، وأخذ الناس يُقبلون عليها، حتى أكّد انتشارها، في العراق، وباقي البلاد الإسلاميّة، بين عامة الناس وخاصتهم، أكثر من مؤرّخ، وأديب، ومنهم:

١- قال القاضي إبراهيم بن أبي الدّم: «ثم تفتّى إلى النّاصر لدين الله خلق من الملوك والأكابر، وكان هذا الفعل يستحثُّ الناسَ على: التّعاضد، والتّناصر، وحفظ العهد، وكتمان السّر، وصدق اللّهجة، والعفّة عن المحارم، وأرباب الفتوّة يُسندونها بالعنعنة [أي عن فلان عن فلان] إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، عليه السّلام، وناهيك بذلك شرفًا، وفخرًا، وعظمة وقدرًا»(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٥٢).

٢- قال ابن المعمار البغداديّ: «فعند ذلك، طفق النّاس؛ فضلاؤهم، وبهاليلهم مُهرعين إلى التّشرّف بالانتماء إليه، صلوات الله عليه [يعني الخليفة النّاصر] لِما اتّصف به من الأخلاق النّبويّة، والخِلال الطّاهرة الزّكية، حتّى استرقَّ بجوده أهل البلاد، وأُشرب حبّه في قلوب العباد، وسلكوا إلى تشريفه فجاجًا، ودخلوا في حزبه أفواجًا»(ابن جبير . . . ٢ : ٥٣).

٣- قال ابن الساعي، علي بن أنجب: «وكان النّاصر قد شرّف عبد الجبّار بالفتوّة إليه، وكان شيخًا مُتزهّدًا، فدخل في ذلك النّاس كافّة من الخاص، والعام ... وانتشر ذلك ببغداد، وتفتّى الأصاغر والأكابر»(ابن جبير . . . ٢ : ٥٦).

٤- قال صلاح الدّين الصفديّ: «وظهرت الفتوّة، والبندق، والحمام الهوادي. وتفنّنَ الناس في ذلك، ودخل فيه الأجلّاءُ، ثم الملوك»(الصّفدي ١٩١١/١٣٢٩).

٥- قال ابن الطقطقيّ: «وتفتّى له [النّاصر لدين الله] خلق كثير من شرق الأرض وغربها، ورمى البندق، ورمى له ناس كثيرون»(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٧١).

٦- قال ابن الأثير: «فأجابه النّاس بالعراق وغيره إلى ذلك، إلّا إنسانًا واحدًا يُقال له: ابن السّفت من بغداد، فإنّه هرب من العراق، ولحق بالشّام، فأرسل إليه النّاصر يُرغّبه في المال الجزيل، ليرمي عنه، وينتسب في الرّمي إليه، فلم يفعل، فبلغني أنّ بعض أصدقائه، أي أصدقاء ابن السّفت، أنكر عليه الامتناع من أخذ المال، فقال: يكفيني فخرًا أنّه ليس في الدّنيا أحد إلّا رمى للخليفة النّاصر إلّا أنا»(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٧١).

أمّا نشر الفتوّة بين ملوك الولايات الإسلامية، وسلاطينها، وأمرائها، فقد تمّ من خلال طلب الخليفة منهم التّفتّي عليه، أو على مَنْ يوكّله بذلك، وقد تمّ ذلك على النحو الآتي:

١- أرسل الخليفة سنة (٥٩٩هـ) وكيلين عنه إلى الملك العادل أبي بكر، الشقيق الأصغر لصلاح الدّين الأيوبيّ، وأولاده، وطلب منهم التفتّي عليهما، قال سبط بن الجوزيّ: «في سنة (٥٩٩هـ) بعث الخليفة النّاصر لدين الله بالخِلع، وسراويلات الفتوّة إلى الملك العادل الأيوبيّ، وأولاده مع علي بن عبد الجبّار، ويوسف العقاب، فلبس الملك العادل الخِلع، والسراويلات في رمضان بدمشق»(سبط ابن الجوزيّ ١٤٣٤ /١٣ ٢ : ١٢٨/٢٢).

٢- في نهاية القرن السادس الهجريّ دخل أغلب ملوك المسلمين في البلاد الخاضعة لسلطة الخليفة الفتوّة ، ومنهم: الملك الظاهر غازي بن صلاح الدّين الأيوبيّ، والملك شهاب الدّين الغوريّ، وصاحب جزيرة كيش، وأتابك سعد، وذلك إضافة إلى الملك العادل وأولاده، قال صلاح الدّين الصفديّ في ترجمته للخليفة النّاصر لدين الله: «ودخل فيه الأجلّاء، ثمّ الملوك، فألبسوا الملك العادل أبا بكر بن أيوب، وأولاده: الملك المعظم، والملك الكامل، والملك الأشرف، سراويل الفتوّة، وألبسوا شهاب الدّين الغوريّ، ملك غزنة والهند، وصاحب جزيرة كيش، وأتابك سعد، صاحب شيراز، والملك الظاهر غازي بن صلاح الدّين، صاحب حلب»(الصفديّ ١٩١١/١٣٢٩ : ٩٣). كما أكّد الأمر ذاته إبراهيم بن أبي الدّم الحمويّ، قال: «ثمّ تفتّى إلى الناصر لدين الله خلق من الملوك والأكابر»(ابن المعمار

١٩٥٨ : ٥٢). وقول ابن السّاعي: «وسأل ملوك الأطراف الفتوّة، فنفذ إليهم الرّسل، ومَنْ ألبسهم سراويلات الفتوّة بطريق الوكالة الشّريفة»(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٥٦).

٣- عمّت الفتوّة ملوك الأطراف جميعهم، ومنهم صاحب حماة الأيوبيّ، قال ابن الفرات: «وكانت سائر ملوك الأطراف انتسبوا إليه [أي النّاصر لدين الله] في رمي البندق، وفي الفتوّة. فأبطل الفتوّة في البلاد جميعها، إلّا مَنْ لبس منه السّراويل، ورمى له، فلبس سائر ملوك الآفاق سراويلات الفتوّة له، وادّعوا له في البندق، ووصل رسوله إلى حماة في أيام الملك المنصور [ناصر الدّين محمد بن تقي الدّين] الأيوبيّ صاحب حماة، وأمره أن يلبس للخليفة، ويلبس له الأكابر، فأمر الملك المنصور الشّيخ سالم بن نصر الله بن واصل الشافعيّ الحمويّ بعمل خطبة في الفتوّة، فعمل خطبة بديعة في هذا المعنى ... فقرئت هذه الخطبة بحضرة الملك المنصور. وكان قاضي حماة في ذلك الزمان القاضي برهان الدّين، أبو اليسر بن موهوب، فأمروا الملك المنصور بلبس سراويل الفتوّة في المجلس، فلبسها، ولبسها جماعة»(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٦٩).

تجديد الفتوّة

على الرّغم من كل ما قام به الخليفة الناصر لدين الله من أعمال لإصلاح نظام الفتوّة إلّا أنّ بعض جماعات الفتوة ارتكبت جرائم بحقّ المسلمين في بغداد، وغيرها من المدن الإسلامية، ولم تلتزم بالنّظام الّذي وضعه الخليفة للفتوّة؛ لذلك قرّر الخليفة القيام بخطوة كبيرة بهدف إصلاح نظام الفتوّة، وتجديد قواعده. وذلك من خلال الآتي:(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٦٢).

١- إلغاء كل أشكال الفتوّة الّتي كانت قائمة قبل شهر صفر سنة (٦٠٤هـ)، وإهدار كلّ مَنْ لم يأخذ الفتوّة عنه مباشرة.
٢- أن يكون الخليفة نفسه هو مصدر التّفتيّ لأي شخص يُريد الالتحاق بنظام الفتوّة، فأصبح الخليفة هو قبلة التّفتّي.
٣- دعوة كل شخص لم يتفتّ على الخليفة إلى تجديد فتوّته، بأن يتفتّى على الخليفة، وهذا شكّل إعادة إلتحاق بالفتوّة، وتجديد لها.
٤- توزيع منشور الفتوّة الّذي كتبه كاتب ديوان الإنشاء مكين الدّين، أبو الحسن، محمد بن محمد المقداديّ القمّي، بأمر من الخليفة، وعليه شهادة ثلاثين من عدول بغداد، على رؤوس أحزاب الفتوّة للالتزام بما ورد فيه. وذُيّل المنشور بالتزام كلّ رئيس بما ورد فيه، وإقراره بذلك تحت طائلة العقوبة، مع توقيع الرئيس، وتاريخ التوقيع (انظر المنشور كاملًا ابن المعمار ١٩٥٨ : ٦٤-٦٦).

يُلاحظ من قراءة منشور الفتوّة، أنّه تضمّن تجديد أحكام الفتوّة العامة، وسرد آدابها جميعها، وشدّد على ضرورة الالتزام بما ورد فيه من كلّ فتى، تحت طائلة العقوبة، حيث الفتوّة لا تمنح صاحبها حصانة من العقاب، بل رفع الفتوّة عن صاحبها؛ لتنفيذ العقوبة المستحقّة، حتى لو كانت القتل بالقصاص. وأهم ما تضمّنه المنشور هو:
١- كلّ فتى يقتُل رفيقًا له في الفتوّة، يُجرّد من الفتوّة، ثم يُقام عليه القصاص.
٢- يُمنع أي فتى من إخفاء القاتل، أو مُساعدته، ومَنْ حوى ذا عيب عاب، ومَنْ آوى طريد الشّرع؛ ضلّ وهوى.

إعادة نشر الفتوّة

بعد أن أقدم الخليفة النّاصر لدين الله على تجديد الفتوّة، وضبطها من خلال المنشور الّذي تمّ توزيعه على رؤوس أحزاب الفتيان، راسل الخليفة النّاصر لدين الله الملوك والسلاطين والأمراء المسلمين، وطلب منهم التّفتّي عليه، ونشر الفتوّة في بلدانهم، وشدّد على وجوب الالتزام بما ورد في المنشور الّذي أصبح جزءًا من الفتوّة، ويؤكّد ذلك الآتي:

١- ذكر ابن الأثير أنّ الخليفة النّاصر لدين الله جدّد الفتوّة، فأبطل كل ما كان قائمًا منها، وربط التّفتّي به، فقال: «وجعل النّاصر همّه في رمي البندق، والطيور المناسيب، وسراويلات الفتوة، فبطل الفتوّة في البلاد جميعها إلّا مَنْ يلبس منه سراويل، ويدعى إليه، وكذلك –أيضًا- منع الطيور المناسب لغيره إلّا ما يؤخذ من طيوره، ومنع الرمي بالبندق إلّا مَنْ ينتمي إليه، فأجابه النّاس بالعراق وغيره إلى ذلك إلّا إنسانًا واحدًا، يقال له: ابن السّفت من بغداد، فإنّه هرب من العراق، ولحق بالشّام، فأرسل إليه النّاصر يُرغّبه في المال الجزيل؛ ليرمي عنه، وينتسب في الرمي إليه، فلم يفعل»(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٧١).

٢- ذكر ابن الفرات في ترجمة أنّ الخليفة النّاصر لدين الله، أبطل الفتوة، وتفتّى عليه ملوك المسلمين في الأطراف، فقال: «كان النّاصر يميل إلى رمي البندق، والطيور المناسيب، ولبس سراويل النّبويّة، والفتوّة. وكانت سائر ملوك الأطراف انتسبوا إليه في رمي البندق، وفي الفتوّة، فأبطل الفتوّة في البلاد جميعها إلّا مَنْ لبسَ له السّراويل، ورمى له؛ فلبس سائر ملوك الآفاق سراويلات الفتوّة له، وادّعوا له في البندق»(ابن الفرات ١٩٧٥ : ٢/ ٢٣).

٣- ذكر أبو الفداء إسماعيل في حوادث سنة(٦٠٧هـ)، ما فعله الخليفة الناصر لدين الله، قال: «وردت رسل الخليفة النّاصر لدين الله إلى ملوك الأطراف في أن يشربوا كأس الفتوّة، ويلبسوا له سراويلها، وأن ينتسبوا إليه في رمي البندق، ويجعلوه قدوتهم فيه»(أبو الفداء ١٤١٧ /١٩٩٧ :٢/٢٣٢).

كما ذكره-أيضًا- تقيّ الدّين المقريزيّ في حوادث سنة (٦٠٧هـ)، قال: «فيها شرب ملوك الأطراف كأس الفتوّة للخليفة النّاصر، ولبسوا سراويل الفتوّة، فوردت عليهم الرّسل بذلك، ليكون انتماؤهم له، وأمر كلّ ملك أن يسقي رعيّته، ويُلبسهم؛ لتنتمي كلّ رعية إلى ملكها، ففعلوا ذلك، وأحضر كلّ ملك قضاة مملكته، وفقهاءها، وأُمراءها، وأكابرها، وألبس كلًّا منهم له، وسقاه كأس الفتوّة. وكان الخليفة النّاصر مُغرمًا بهذا الأمر، وأمر الملوك –أيضًا-أن تنتسب إليه في رمي البندق، وتجعله قدوتها فيه»(المقريزي ١٤١٨ /١٩٩٧ : ٢٩١/١).

٤- وصف أحمد بن النقّاش حركة التجديد والإصلاح الّتي قام بها الخليفة النّاصر لدين الله في نظام الفتوّة، فقال: «وبعد؛ فإنّ أحزاب الفتوّة كانوا تائهين، وعن الحقّ زائغين، وعلى البواطل مُعتضدين، وبالأماني مُتعلّلين، سلكوا طريق الضلالة، وحادوا عن سبل الهداية، وتأوّلوا الفتن والابتداع، والحيل والخداع. غلبت عليهم الشّقاوة، وتحكّمت في بواطنهم الضّلالة، وكثرة فكرتهم، وقلّة معرفتهم، وضراوة جهلهم بأحكام الفتوّة، وميلهم إلى المكابرة والمجادلة، إلى أن شرّف الله، تعالى، الفتوّة، وكرّمها، وأعلى منارها، وعظّمها بسيّدنا، ومولانا الشّجرة الإماميّة، والدّوحة النّبويّة، والسّلالة العباسيّة، وخليفة الشّريعة الرّبّانيّة، إمام المؤمنين، وخليفة ربّ العالمين، الإمام النّاصر لدين الله، أمير المؤمنين، إمام المشارق، وإمام المغارب، لا إمام للمسلمين سواه، ولا قبلة للدّين إلّا إيّاه، صلّى الله عليه، وعلى آله، وذرّيته؛ فشيّد بنيانها، ومهّد أركانها، وألفّ أحزابها، وأرشد طلابها، وأظهر أنوارها، وأوضح برهانها»(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٥٤-٥٥).

٥- في (العقد الأول من القرن السابع الهجريّ/الثالث عشر الميلاديّ) أرسل الخليفة إلى عز الدّين، أبو المظفّر، كيكاووس بن كيخسرو ابن قليج أرسلان الثاني (ت٦١٥هـ)، سراويل الفتوّة. وبذلك كان أول دخول الفتوّة إلى بلاد الرّوم (تركيا اليوم)، ثمّ انتشرت بين العامة والخاصة(ابن المعمار ١٩٥٨ : ٧٠؛ أبو شامة المقدسيّ، ١٩٧٤: ١٣١).

انتشرت الفتوة في مشارق الأرض ومغاربها بفضل جهود الخليفة النّاصر لدين الله وقد أكّد ذلك ابن الطقطقيّ، فقال: «وسمع الخليفة النّاصر لدين الله الحديث النّبويّ، صلوات الله على صاحبه، وأسمعه، ولبس لباس الفتوّة، وألبسه، وتفتّى له خلق كثير من شرق الأرض وغربها، ورمى بالبندق، ورمى له ناس كثيرون»(ابن المعمار ١٩٥٨ : ص٧١). كما أكّد شيوع مظاهرها بعامة، وشرب الماء المالح بخاصة، هندوشاه الصاحبيّ، فقال: إنّ شربة الماء المملوح النّاصريّة، الفتويّة، شرّقت في البلاد وغرّبت (ابن المعمار ١٩٥٨: ٧٠).

الفتوّة (الأخيّة) في بلاد الرّوم (الجمهورية التركيّة اليوم)

كان أول من دخل الفتوة في بلاد الأناضول هو الملك عزّ الدّين، أبو المظفّر، كيكاووس بن كيخسرو بن قلج أرسلان الثاني(ت٦١٥هـ)، حيث تفتّى على يد الخليفة نفسه، ثم تولّى الملك نشرها في بلاده والبلاد المجاورة له (الجمهوريّة التركيّة اليوم) بين الخاصة والعامة.

عندما زار ابن بطوطة بلاد الأناضول (الجمهورية التركية اليوم)، تحدّث عن الفتوّة وانتشارها فيها، وذكر كثيرًا من أحوالها. ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أ- اسم التّنظيم

يسمى تنظيم الفتوّة في بلاد الرّوم باسم «الأخيّة». والأخيّة هي: مفرد أخ مُضاف إلى ياء المتكلّم (أخي)(ابن بطوطة ١٤٠٧ /١٩٨٧: ٢٩٢/١).

ب- الأخي،

هو: رئيس نقابة أهل مهنة أو حِرفة، ينتخبه أعضاء المهنة أو الحِرفة، ويُقدّمونه على أنفسهم. قال: «والأخي عندهم: رجل يجتمع أهل صناعته، وغيرهم من الشبّان الأعزاب والمتجرّدين، ويُقدّمونه على أنفسهم. وتلك هي الفتوّة أيضًا»(ابن بطوطة ١٤٠٧/١٩٨٧ : ٢٩٢/١).

ت- مكان اجتماع الأخيه

يجتمع أخيّة كلّ مهنة في زاوية يبنيها مُقدّمهم معهم، ويُزوّدها بالفرش والسُّرج، وكلّ ما يحتاج إليه من الآلات الّتي تُسّهل اجتماع فتيان المهنة أو الحِرفة فيها، وتُساعدهم على القيام بواجباتهم. «ويبني زاوية، ويجعل فيها الفرش والسّرج وما يحتاج إليه من الآلات»(ابن بطوطة ١٤٠٧/١٩٨٧ :٢٩٢/١). كما أنّهم يستضيفون في زاويتهم الضيوف، فيقدّمون لهم فيها المأكل والمشرب مِمّا يجمعه الفتيان من أعمالهم في النّهار، ثم يُوفّرون له المنامة. «فإنْ ورد في ذلك اليوم مُسافر على البلد أنزلوه عندهم، وكان ذلك ضيافته لديهم، ولا يزال عندهم حتى ينصرف»(ابن بطوطة ١٤٠٧ /١٩٨٧ : ٢٩٢/١).

وقد وصف ابن بطوطة زاوية أخيّة الخرّازينَ (ابن منظور د. ت. : ٣٤٥/٥) الّتي زارها بناء على طلب مقدّمهم، فقال: «وذهبنا معه إلى زاويته، فوجدناها زاوية حسنة، مفروشة بالبسط الرّوميّة الحسان، وبها الكثير من ثريات الزّجاج العراقيّ. وفي المجلس خمسة من البياسيس. والبيسوس: شبه المنارة من النّحاس، له أرجل ثلاث، وعلى رأسه شبه جلاس من النّحاس، وفي وسطه أنبوب للفتيلة، ويملأ من الشّحم المُذاب. وإلى جانبه آنية نحاس ملآنة بالشّحم، وفيها مقراض لإصلاح الفتيل. وأحدهم موكل بها، ويُسمّى عندهم الجراجيّ (الجراغجي). وقد اصطف في المجلس جماعة من الشبان، ولباسهم الأقبية، وفي أرجلهم الأخفاف، وكلّ واحد منهم متحزّم،

على وسطه سكين في طول ذراعين، وعلى رؤوسهم قلانس بيض من الصوف بأعلى كلّ قلنسوة قطعة موصلة بها في طول ذراع، وعرض إصبعين؛ فإذا استقرّ بهم المجلس نزع كلّ واحد منهم قلنسوة، ووضعها بين يديه، وتبقى على رأسه قلنسوة أُخرى من الزّردخانيّ، وسواه حسنة المنظر. وفي وسط مجلسهم شبه مرتبة موضوعة للواردين»(ابن بطوطة ١٤٠٧/١٩٨٧ : ٢٩٣/١-٢٩٤).

وقد أعجب ابن بطوطة أيّما إعجاب بنظام الأخيّة في بلاد الأناضول، فتحدّث عنه بالتفصيل، وحديثه يحتاج إلى بحث مستقل، ومما تحدّث عنه: رئيس الأخيّة، والأسماء الّتي يحملها، ومنه: المقدّم، والأخي، وشيخ الأخيّة. ثم ذكر الأعمال الّتي يقوم بها شيخ الأخيّة، وأعمال أفراد كل أخية، وزي الأخيّة، وصفاتهم، وطرائق احتفائهم بالضيوف، وغيرها مِمَّا شاهده، وأعجب به(ابن بطوطة ١٤٠٧ /١٩٨٧ : ٢٩٣/١-٢٩٥).

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة هذا البحث يمكن القول بالنتائج والتّوصيات الآتية:

النّتائج

١. أولى الخليفة النّاصر لدين الله أهميّة كبيرة للفتوّة، فأعاد تشكيلها، ووضع لها نظامًا جديدًا التزم فيه بتعاليم الإسلام، وتولّى رئاستها، ودخل ملوك المسلمين وسلاطينهم الفتوّة على يديه، وطلب منهم نشرها في ممالكهم.

٢. أسباب عديدة دفعت الخليفة النّاصر لدين الله إلى تجديد الفتوّة، منها: القضاء على بعض الفئات الضّالة وما أحدثته من فساد في المجتمع الإسلاميّ باسم الفتوّة، ووضع نظام محكم للفتّوة تولّى هو نفسه الإشراف عليه، وإذاعته بين خاصّة المسلمين وعامّتهم على حدٍّ سواء، وبثّ روح الجهاد والأخلاق الإسلاميّة الحميدة في فرق الفتوّة العسكريّة الإسلاميّة في مقابل وحشيّة الفرنجة والمغول.

٣. استطاع الخليفة النّاصر لدين الله بالفتوّة استعادة بعضًا من هيبة الخلافة العبّاسيّة في حقبة حرجة من تاريخ الأمّة الإسلاميّة حيث اجتمع عليها: الفرنجة، والمغول، والحشّاشون، وكثير من الفئات الضّالة.

٤. الفتوّة الجديدة لم تمنح منتسبيها الحصانة من المساءلة والعقاب، بل كلّ مَنْ كان يرتكب جرمًا تتمُّ محاسبته وفق القوانين المرعيّة.

٥. انتشرت الفتوّة في مختلف مناطق العالم الإسلاميّ وقتذاك، وفي بلاد الأناضول وآسيا الصّغرى عُرفت باسم الأخيّة، وقد أُعجب بها، وبنظامها، وجماعاتها الحرفيّة ابن بطوطة عندما زار المنطقة في بداية القرن الثّامن الهجريّ، فذكر كثيرًا من أحوالها، ولطائف منتسبيها، وشيوخهم.

التّوصية

لا شكَّ لديَّ في أنَّ الأوضاع الّتي يعيشها العالم الإسلاميّ في هذه الأيام بما فيه من أحزاب، وجماعات، وفرق، وما لها من أنظمة وقوانين، أغلبها لم يُحقّق للأُمّة إلى ما فقدته من عزٍّ وسؤدد بين الأمم، وعليه فإنّني أُوصي المهتمّين بإعادة العمل بنظام الفتوّة مع مراعاة أحوال العصر الّذي نعيشه وحاجاته.

المصادر والمراجع

المصادر

- ابن بطوطة (١٩٨٧/١٤٠٧)، محمد بن عبد الله (ت٧٧٩هـ)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار (رحلة ابن بطوطة)، تقديم وتحقيق محمد العريان، مراجعة وفهرسة مصطفى القصاص، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت.
- ابن جبير (٢٠٠٠)، محمد بن أحمد (ت٦١٤هـ)، تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار، ضبطه ووضع فهارسه محمد زينهم، ومحمد عزب، دار المعارف، القاهرة (ذخائر العرب: ٧٧).
- الذّهبيّ (١٩٩١)، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، الإعلام بوفيات الأعلام، ط١، تحقيق رياض عبد الحميد مراد وزميله، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- الذّهبيّ (١٩٩٧/١٤١٨)، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، العبر في خبر مَنْ عبر، نسخة محقّقة على أُصول مخطوطة، إشراف مكتب البحوث والدّراسات في دار الفكر، ط١، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت.
- أبو شامة المقدسيّ (١٩٧٤)، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥ هـ)، تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع، المعروف بالذيل على الرّوضتين، دار الجيل، بيروت.
- أبو شامة المقدسيّ (١٩٩١-١٩٩٢)، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥ هـ)، عيون الرّوضتين في أخبار الدّولتين النوريّة والصّلاحيّة، تحقيق أحمد البسيوميّ، وزارة الثّقافة، (إحياء التّراث العربيّ:٨٨، ٩٠)، دمشق.
- أبو شامة المقدسيّ (١٩٧٤)، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥ هـ)، كتاب الرّوضتين في أخبار الدّولتين، دار الجيل، بيروت.
- الصفديّ (١٩١١/١٣٢٩)، خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)، نكت الهميان في نُكت العُميان، وقف على طبعه أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر.
- ابن العماد الحنبليّ (١٩٧٩/١٣٩٩)، عبد الحي بن العماد (ت١٠٨٩ هـ) شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب، ط٢ منقّحة، دار المسيرة، بيروت.
- العينيّ (٢٠٠٤/١٤٢٥)، محمود بن أحمد (ت٨٥٥ هـ)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزّمان، ط١، تحقيق محمود رزق محمود، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة.
- أبو الفداء (١٩٩٧/١٤١٧)، إسماعيل بن علي (ت٧٣٢ هـ)، المختصر في أخبار البشر، علّق عليه ووضع حواشيه محمود ديُّوب، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- المقريزيّ (١٤١٨ /١٩٩٧)، أحمد بن علي (ت٨٤٥ هـ). السّلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- ابن منظور (د. ت.)، محمد بن مكرم(ت٧١١هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت.

المراجع

- أمين، أحمد (٢٠١٢)، الصّعلكة والفتوّة في الإسلام، مؤسّسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، القاهرة.
- جواد، مصطفى (١٩٥٨/١٣٧٧)، الفتوّة وأطوارها، وأثرُها في توحيد العرب والمسلمين، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلد الخامس، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، ص٤٦- ٨١، بغداد.
- الدّسوقيّ، عمر (١٩٥٩)، الفتوّة عند العرب أو أحاديث الفروسيّة والمُثل العليا، ط٣، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- شير، آدي (١٩٠٨)، الألفاظ الفارسيّة المعرّبة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت.
- عفيفي، أبو العلا (٢٠١٥)، الملامتيّة، والصّوفيّة، وأهل الفتوّة، بغداد: منشورات الجمل، بيروت.
- كاهن، كلود (١٤١٠/١٩٩٠)، الحركات الشّعبية والاستقلال الذاتي في المدن الإسلاميّة خلال القرون الوسطى، مجلة الاجتهاد، العدد (٦)، السنة الثانية، ص١٥٢، بيروت.
- محمد، عبد العزيز (د. ت)، الفتوّة في المفهوم الإسلاميّ: دراسة في الأخلاق الإسلاميّة، دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنّشر، الإسكندريّة.
- منصور، أحمد صبحي (٢٠٠٩/٢/٨)، جماعات الفتوّة وصفحة من تاريخ المسلمين الاجتماعيّ، مجلة الحوار المتمدّن، عدد (٢٥٥١).

بدران، آمنة، والجعفري، محمود، مجلة القدس للبحوث الأكاديمية
نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية 1 (3): 77 - 62، 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:62-77

المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس
الأسباب، والتّحدّيات، وسُبُلُ إعادة تشغيلها*[1]

آمنة بدران | محمود الجعفري

الملخص

يتناول هذا البحث واقع المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس بهدف حصرها، والتّعرّف على أسباب إغلاقها، والتّحديات الّتي تقف عقبةً في وجه إعادة تشغيلها، ومن ثّم طرح توصيات عمليّة؛ لإعادة تشغيلها وفق رؤية فلسطينيّة للمدينة العاصمة - المركز السّياسّي والثّقافّي والسّياحيّ والتّجاريّ والخدماتيّ. يستخدم البحث منهجيّة البحث الوصفي التحليلي في هذه الدّراسة بالإعتماد على المسح الشّامل للمحلّات التّجاريّة العاملة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة . خلص البحث إلى أنّ الأسباب عّدة، منها ما هو سياسيّ مرتبط بسياسات الاحتلال الاسرائيليّ ومنها ما هو مرتبط بالأداء الفلسطينيّ، ومنها ما هو اقتصاديّ واجتماعيّ. وقد تبيّن من خلال المسح الميدانيّ**، انّ نسبة ٢٩,١٪ من محلّات البلدة القديمة من القدس مغلقة، وأنّ إعادة تشغيلها يحتاج إلى إرادة جماعيّة فلسطينيّة، تقوم على التّخطيط الشّموليّ، والتّنفيذ المنظّم والتّكامليّ بين الفاعلين في القطاعات المختلفة. كما تبيّن أنّ من الضّروريّ تحديث أشكال النّشاط التّجاريّ وتنويعه لمواكبة حاجات المستهلك المحلّيّ والوطنيّ والسيّاحّي، وتأهيل العاملين في هذا القطاع حسب التّخصّص بما يتلاءم مع بيئة العمل في القدس المحتلّة.

الكلمات المفتاحية : القدس، البلدة القديمة، الاحتلال الاسرائيلي، المحلات المغلقة ، تجارة التجزئة، محددات التسوق، الصمود المقاوم.

Closed Shops in the Old City of Jerusalem:
Causes, Challenges and Ways to Re-operate

Abstract

This research examines the closed shops problem in the Old City of Jerusalem. It aims to identify the reasons behind the continuous and permanent closure of more than one third of shops in the Old City of Jerusalem. It examines their closure, and the challenges that stand in the way of their re-operation. Then it puts forward practical recommendations to re-operate them according to a Palestinian vision for the capital city - the political, cultural, tourist, commercial and service center. The research uses the descriptive analytical approach and adopts the field survey tool. The research concluded that there are many reasons behind closing shops in the Old City of Jerusalem, some of which are political, related to the policies of the Israeli occupation, some are related to Palestinian performance, and some are economic and social. It was found through the field survey that %29.1 of the stores in the Old City of Jerusalem are closed, and that their re-operation requires a collective Palestinian will, based on comprehensive planning, and the orderly and integrated implementation by the different actors in the various sectors. It was also found that it is necessary to modernize and diversify the forms of commercial activity in order to meet the needs of the local, national and tourist consumers, and to qualify workers in this sector according to specialization and in line with the work environment in occupied Jerusalem.

Keywords: Jerusalem, Old City, Israeli occupation, closed shops, retail trade, marketing determinants, steadfastness.

د. آمنة بدران، أستاذ مساعد في العلوم السياسية, كلية القدس بارد, جامعة القدس، للمراسلة: ambadran@staff.alquds.edu.
د. محمود الجعفري، أستاذ دكتور في الاقتصاد في جامعة القدس، للمراسلة: mjafari@staff.alquds.edu.

* تم تطوير هذه المقالة من دراسة تفصيلية « المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس «الأسباب، والتّحدّيات، وسُبُلُ إعادة تشغيلها» صدرت عن معهد القدس للدراسات والابحاث التابع لجامعة القدس ، عام ٢٠٢٠.

**ساعد باجراء المسح الميداني كل من ولاء ابو عصب ورشا العلمي تحت إشراف الباحثين.

مقدمة

عند البحث في ظاهرة المحلّات التجارية المغلقة في البلدة القديمة من القدس المحتلّة، فإنّ موضوع البحث هذا يلامس قضايا جوهريّة عدّة، تتعلّق بقضيّة القدس والصّراع فيها وعليها. لذلك، فإنّه لا يمكن عزل هذه الظّاهرة عن واقع المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي، ورؤية دولة الاحتلال لها، والسّياسات الّتي تمارسها لتحقيق رؤيتها. كما أنّه لا يمكن تجاهل التّغيّرات التي طرأت من النّواحي الاجتماعيّة والاقتصادية داخل المجتمع المقدسيّ، ناهيك عن محدودية الدّور الاقتصادي والمالي الّذي تلعبه منظّمة التّحرير الفلسطينيّة والسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في دعم الحركة التجارية في القدس الشّرقيّة (MAS, ٢٠١٩؛ UNCTAD, ٢٠١٣) .وقد تمّ دراسة الظّاهرة من خلال رصد الأسباب والتّحدياّت، ومن ثم تقديم توصيات بهدف إيجاد حلول عمليّة لمعالجة الظّاهرة نظرا لخطورتها على حاضر الوجود والهويّة الفلسطينيّة للمدينة ومستقبلهما.

ويتوقف سير وأداء الأوضاع الاقتصادية والتجارية في القدس المحتلّة، على الآليات الممنهجة للسّياسات الإسرائيلية الّتي تستهدف تحقيق الرّؤية الإسرائيليّة، في إطار مبدأ أنّ القدس هي (العاصمة الموحّدة والأبديّة لدولة الاحتلال الإسرائيليّ) حيث تقوم الرّؤية الإسرائيليّة على أسس أرستها خطّة ٢٠٢٠ وخطة ماروم، ثم خطة ٢٠٥٠، والّتي تسعى إلى تضخيم عدد اليهود وتقليل عدد الفلسطينين من خلال عمليّات الاستيطان الاستعماريّ والتّهجير ونزع الملكيّة. وتركز الخطط الثّلاث على تنمية ثلاثة محاور هي السّياحة، والتّعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات المتقدّمة (عرفة، ٢٠١٧، ص ص. ١-٧).

و في ظل غياب رؤية استراتيجيّة فلسطينيّة واضحة، وإن كان هناك محاولات لتعزيز صمود المقدسيين ضمن ما هو متاح (غيث، ٢٠١٩) ، إلّا أنّه لم تجرِ متابعة هذه الخطط من النّاحية العمليّة (أبو عرام، ٢٠١٩). وفي ظلّ تعّدد المرجعيّات في القدس، فقد صعب التّنسيق بينها، وتمّ تهميش بعضها ، و(إعداد خطط تنموية، لم يعمل بها) (قريع، ٢٠١٩). وكان لتعزيز مكانة مدينة رام الله كمركز سياسي واقتصاديّ وثقافيّ على حساب مركزيّة القدس، أثار سلبيّة عزّزت من شعور المقدسيين بالإقصاء والعزلة عن محيطهم الفلسطينيّ (الحسينيّ، ٢٠١٩).

مشكلة الدراسة: المحلّات التجارية المغلقة في البلدة القديمة من القدس

تعاني الحركة التجارية في القدس المحتلة بشكل عام والبلدة القديمة منها، من عديد من القيود الاقتصادية والمالية والسياسية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من سنة إلى أخرى، والتي يتراكم تأثيرها على أداء الاقتصاد المقدسي. ويتمثل ذلك في التزايد المستمر لعدد المحلات المغلقة في البلدة القديمة من القدس. إلا أن تزايد عدد المحلات التجارية المغلقة في السنوات الأخيرة قد شكل ظاهرة مقلقة للجهات المعنية بالاقتصاد المقدسي، خصوصاً بعد بناء جدار الفصل العنصري، حيث عزلت القدس عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، وأصبحت حركة الأفراد والسلع من الضفة الغربية إلى القدس تخضع للقيود الإسرائيلية، وتراجع تسوق الفلسطينيين من القدس بشكل واضح، وتوقفت حركة النقل من الباصات والسيارات، الأمر الذي ترتب عليه ضعف وتآكل العلاقات التجارية بين القدس ومحيطها الفلسطيني Eljafari (٢٠١٩؛ UNCTAD, ٢٠١٣) وترتبط هويّة القدس اليوم بصمود سكّانها الفلسطينيين، وصمود مؤسّساتهم، خصوصاً محلّاتهم التّجاريّة الّتي توفّر فرص العمل في وجه عمليّة التّهجير والتّهويد. ولذلك، كان لا بدّ من رصد ظاهرة إغلاق المحلّات التّجاريّة والتّعرّف على أسبابها ودوافعها ميدانيّاً، ودراسة الواقع كما هو، ومن ثمّ العمل مع الجهات والقطاعات الفاعلة في القدس الشّرقيّة لبناء تصوّر؛ لإعادة فتح هذه المحلّات ،وفي أيّ مجالات من أنشطة تجاريّة جديدة، تستجيب لاحتياجات المقدسيين في المقام الأول والجمهور الفلسطينّي بشكل عام ضمن رؤية جديدة للمدينة (عاصمة، ومركز دينّي، وتجاريّ وثقافيّ، وسياسيّ).

وقد تمّ رصد المحلّات المغلقة وفق تصنيف الأحياء في البلدة القديمة - وهنا كان من الضّروري الإشارة إلى أنّ اعتماد هذا التّقسيم قد تمّ لغايات البحث، مع التّأكيد على وحدة البلدة القديمة ورفض تجزأتها على أساس دينيّ أو سياسيّ[1]. وهذه التصنيفات متعارف عليها بين أبناء القدس، ويتقاطع ذلك بشكل نسبّي أو جزئّي مع تصنيفات الغرفة التّجاريّة ودليل القدس لعام ٢٠٠٩ (بدرية، ٢٠١٣)[2].

وقد تمّ القيام بالمسوح الميدانية والمقابلات، خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ في الأحياء المختلفة، والجدول التالي يبين عدد المحلّات الكلّيّ في البلدة القديمة من القدس، وعدد المحلّات المغلقة.

الحيّ	العدد الكلّيّ للمحلاّت في كلّ حيّ	المحلاّت المغلقة في كلّ حيّ	النّسبة المئويّة
الإسلاميّ	1318	412	%31.2
المسيحيّ	683	167	%24.4
الأرمنيّ	74	26	%35.1
العدد الكلّيّ	2075	605	%29.1

جدول رقم (١): عدد المحلّات الكلّيّ في البلدة القديمة من القدس، وعدد المحلّات المغلقة منها

المصدر:تم الحصول على عدد المحلات التجارية التي تعمل أثناء إجراء المسوح للمحلات المغلقة منها.

وتشير هذه المعطيات إلى تراجع الأداء الاقتصاديّ في القدس، وهذا ما سنتناوله في الجزء الآتي من هذه الدّراسة كأساس لتحليل ظاهرة إغلاق المحلّات التّجاريّة في البلده القديمة من القدس.

أهداف الدراسة

يتمثّل الهدف الرّئيس لهذه الدّراسة في تحليل الأسباب الّتي تقف وراء تزايد أعداد المحلّات التّجاريّة المغلقة في البلدة القديمة من القدس، أمّا الأهداف المحدّدة لهذه الدّراسة فتتمثّل فيما يأتي:

١. تحديد الأسباب الاقتصاديّة والتّسويقيّة.

٢. تحديد العوامل الاجتماعيّة.

٣. تحديد الأسباب السياسيّة والأمنية التي ترتبط بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تفرضها على بيئة الأعمال والاقتصاد في القدس.

٤. التّقدّم بآليات لإعادة فتح المحلّات التّجاريّة في البلدة القديمة، وتعزيز إدارة المحلّات المهدّدة بالإغلاق.

منهجيّة الدراسة

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي الّذي يسعى لإيجاد حلول للظاهرة قيد الدراسة، ولقد اعتمدت منهجيّة التّحليل الوصفي في هذه الدّراسة على المسح[3] الشّامل للمحلات التّجاريّة العاملة في البلدة القديمة من القدس. وقد تضمّن المسح للمحلّات المغلقة تبيان أسباب الإغلاق لكلّ محلّ سواء أكانت أسبابًا ماليّة، أو اقتصاديّة، أو اجتماعيّة، أو سياسيّة أو أمنيّة. ويستند هذا الأسلوب على الأخذ بعين الاعتبار رؤية أصحاب المحلات للوضع الاقتصاديّ والتّجاريّ في البلدة القديمة بشكل خاصّ والقدس الشّرقيّة بشكل عام؛ لتعزيز الوضع التنافسي الحالي والمستقبليّ لهذه المحلّات.

لقد تمّ الحصول على البيانات الثّانويّة من النشرات الإحصائيّة والتّقارير المحلّيّة (الجهاز المركزي للإحصاء) والدّوليّة الّتي صدرت حول بيئة الأعمال والاقتصاد المقدسيّة. أمّا بالنّسبة للبيانات الأوّليّة فقد تمّ الحصول عليها من المصادر الآتية:

أ- المقابلات الهيكليّة: أجريت مع شخصيّات رائدة في قطاع التّجارة الدّاخليّة في عامي ٢٠١٨ - ٢٠١٩، ونوقش معهم العديد من المحاور المتعلّقة بمجال عملهم. وبينما وجد التّماثل الكبير في وجهات نظر الّذين تمّت مقابلتهم فقد ظهرت بعض الاختلافات أيضًا.

ب- المجموعات البؤريّة أو مجموعات الاهتمام المشترك: استخدمت كأداة مكمّلة للمقابلات الهيكليّة للحصول على البيانات الأوليّة. وفي هذا الإطار عقدت جلستان تراوح عدد الحضور في كلّ منها بين ١٣-١٥ شخصاً؛ لمناقشة رؤية لتجارة التجزئة في المدينة المقدسة، وتطوير استراتيجيّات لتحقيق أهداف محدّدة منبثقة عن توجّهات القطاعات المختلفة الفاعلة في القدس، بحيث يتمّ إعادة فتح المحلّات المغلقة لتلبية هذه التوجهات، وبما يخدم الرّؤية الفلسطينيّة للمدينة: كعاصمة، ومركز سياحيّ وثقافيّ وتجاريّ.

ج- اعتمد البحث على إجراء مسحٍ شامل للمحلات التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس من خلال الفحص الميدانيّ، ولقاء التّجّار لتحديد أسباب اغلاق المحلّات، وبعدها تمّ تحليل البيانات الّتي جرى جمعها من خلال ورشات المجموعات البؤريّة مع ممثّلي الفعاليّات والقطاعات الّتي تعمل و/أو على صلة بالحركة التّجاريّة في القدس.

فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على الفرضيّات التالية:

- هناك علاقة مباشرة بين سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيليّ، وتزايد عدد المحلّات التّجاريّة المغلقة.

- هناك علاقة مباشرة بين تراجع المستوى المعيشي لدى المقدسيين، وتزايد عدد المحلّات المغلقة.

- هناك علاقة بين فقدان القدس لمركزيتها منذ توقيع اتّفاق أوسلو ١٩٩٣ وإهمال السلطة الوطنية الفلسطينيّة لها، والّذي يبدو جلّيا في عدم تطوير رؤية لها كعاصمة مستقبليّة، وعدم تطوير استراتيجيّات لدعم صمود مواطنيها ومنهم تجارها، الأمر الّذي أضعف اقتصادها، وقاد إلى إغلاق العديد من المحلّات التّجاريّة. إن لسياسات وإجراءات الاحتلال تأثير سلبي على كافة مناحي الحياة كافة والتي تستهدف تهويد المدينة وفرض أمر واقع جديد يعكس موازين القوى الحاليّة. وهو الأمر الّذي أنتج تحدّيات تفوق إمكانات السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولكن ليس بالضّرورة أن تمنعها من دعم صمود المقدسيين (غيث، ٢٠١٩).

- في ظل التّفوّق الإسرائيليّ النّوعيّ، يتراجع الوجود والنّفوذ الفلسطيني.

- إن ضعف الأداء الفلسطينيّ الرّسميّ لأسباب عدة، منها تعدّد المرجعيّات، وضعف الميزانيات المخصّصة للقدس، وضعف التنسيق بين الجهات والقطاعات العاملة في القدس (قُريع، ٢٠١٩)، سيكون له تأثير سلبي على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والتجارية في القدس.

- لم يكن لخطط التنمية التي صدرت عن وحدة القدس في الرئاسة الفلسطينية في رام الله ومن وزارة الاقتصاد الوطنّي، دور في الحد من تراجع الحركة التجارية في القدس وتقديم الدّعم لمنشآت القدس ومنها المحلات التّجاريّة (أبو عرام، ٢٠١٩).

المؤشّرات الاقتصادية الرّئيسة للاقتصاد المقدسيّ

يبدو أنّ حالة الرّكود الّتي تعاني منها الأسواق التّجاريّة في مدينة القدس بشكل عام وفي البلدة القديمة من المدينة بشكل خاصّ، كانت وما زالت من أهمّ المؤشّرات التي تعكس التّراجع والتّآكل المستمرّ في نموّ اقتصاد القدس الشّرقيّة، وقد انعكس تزايد عدد المحلّات المغلقة والمهدّدة بالإغلاق في القدس الشّرقيّة داخل الجدار، الأمر الّذي زاد من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيليّ في توليد الدّخل، وتحوّل العديد من أصحاب المحلّات إلى العمل بأجر بعد أن تراجعت القدرة الاستيعابيّة للاقتصاد المقدسيّ، والّذي تمثّل

في ضعفه في إيجاد فرص عمل جديدة، وزيادة نسبة العاملين من المقدسيين في الاقتصاد الإسرائيليّ، وتراجع عدد المنشآت العاملة داخل الجدار خصوصاً تلك الّتي تعمل في مجال تجارتي الجملة والتّجزئة، كما انعكس الرّكود في الحركة التّجاريّة على القطاعات الاقتصاديّة الأخرى من حيث الإسهام في الناتج المحلّيّ الإجماليّ، وإيجاد فرص العمل خصوصاً في قطاعات الزّراعة والصّناعة والإسكان والبناء والنّقل والتّخزين. وسنتناول في هذه المقدّمة من الدّراسة تطوّر المؤشّرات الاقتصاديّة في مدينة القدس خصوصًا في البلدة القديمة؛ لتحليل البيئة الاقتصاديّة والتّجاريّة، ومدى التّرابط والتّداخل بينهما (الجعفريّ، ٢٠١٩، ص ص. ٦-١١). تشير البيانات المتوفّرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٩ حول القدس الشّرقيّة داخل الجدار، إلى أنّ النّاتج المحلّيّ المقدسيّ، قد وصل إلى ١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٧ لينمو بمعّدل يقلّ عن ٣٪ منذ عام ٢٠١٢ الّذي لم يتجاوز معدّله السّنويّ خلال تلك الفترة المليار دولار بالأسعار الجارية. وقد ترتّب على هذا النّمو البطيء في النّاتج المحلّيّ المقدسّي تراجع أهّميّته بالنّسبة للاقتصاد الفلسطينّي، فبعد أن كانت إسهامته تزيد عن ١٥٪ في النّاتج المحلّيّ الاجماليّ الفلسطينيّ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ انخفضت تلك النّسبة إلى أقلّ من ٨٪ خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ (كتاب القدس الإحصائّي السنويّ، ٢٠٢٢، ص ص. ١٣٤-١٣٧). يلاحظ من البيانات المتوفّرة من الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ والّتي تظهر في كتاب القدس السّنويّ أنّ إسهامات قطاعات الزّراعة والصّناعة والبناء والإسكان في النّاتج المحلّيّ المقدسيّ قد تراجعت من ٢٨٪ عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٢١٪ مع نهاية عام ٢٠١٦، ليصبح الاقتصاد المقدسيّ معتمداً بشكل أساسيّ على القطاعات الخدميّة مثل تجارتي الجملة والتّجزئة، وتصليح السّيّارات وخدمات السّياحة، والتّعليم، والعمل الاجتماعيّ، لتصل إسهامات تلك القطاعات إلى ٨٠٪ في النّاتج المحلّيّ المقدسيّ (كتاب القدس الإحصائيّ السنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٣٤-١٣٧).

وبالرّغم من أهمّيّة إسهام تجارتي الجملة والتّجزئة في النّاتج المحلّيّ الإجماليّ، إلّا أنّ التّوسّع في عدد المنشآت في هذا القطاع خارج الجدار كانت على حساب المنشآت الّتي تغلق داخل الجدار، خصوصا في البلدة القديمة؛ فقد تضاعف عدد العاملين في مجال التّجارة الدّاخليّة من ٢٦٠٠ عامل في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٥ آلاف عامل عام ٢٠١٧ بزيادة قدرها ٧٥٪، وكان هذا في الوقت الّذي زادت فيه نسبة المحلّات المغلقة في البلدة القديمة (كتاب القدس الإحصائيّ السنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٣٤-١٣٧؛ بدران، ٢٠١٧).

كان قطاع تجارتي الجملة والتّجزئة -وما زال- من أهمّ قطاعات الاقتصاد المقدسيّ، وقد بلغت إسهاماته ٣٥٪ من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ، خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وقد وصل معدّل النّاتج المحلّيّ لهذا القطاع ٣٥٠ مليون دولار خلال تلك الفترة، ولذلك، فإنّ أيّ تحسّن في أداء هذا القطاع سيكون له الأثر المباشر والإيجابيّ على الاقتصاد المقدسيّ (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٣٤-١٣٧).

يرتبط بأنشطة تجارة التّجزئة وتجارة الجملة محلّات بيع المركبات وصيانتها وبيع الوقود. ويقّدر عدد المنشآت العاملة في مجال التّجارة الدّاخليّة حوالي ٦٠٪ من عدد المنشآت الاقتصاديّة العاملة في القدس الشّرقيّة (كتاب القدس الاحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٢٧-١٣٢).وكانت تجارة التّجزئة من أهمّ مكوّناتها. ويشكّل عدد محلّات بيع التّجزئة ٩٠٪ من مجموع منشآت التّجارة الدّاخليّة التي تعمل داخل الجدار. وقد وصل عدد المؤسّسات العاملة في قطاع التّجارة الدّاخليّة (التجزئة والجملة) داخل الجدار في القدس الشّرقيّة إلى ١٥١٣، وتصل مشاركة تجارة التّجزئة إلى ٧٥٪ من القيمة المضافة لقطاع التّجارة الدّاخليّة، وقد بلغ معّدل القيمة المضافة لتجارة التّجزئة حوالي ٢٨٠ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٢٧- ١٣٢، وتقرير UNCTAD، ٢٠١٣، ص ص. ١٣-١٥).

أمّا بالنّسبة لعدد العاملين في قطاع التّجارة الدّاخليّة، فقد اتّجه إلى الانخفاض من ٨٠٠٠ عام ٢٠١٤ إلى أقل من ٧٠٠٠ عام ٢٠١٥، وإلى أقّل من ٦٠٠٠ عام ٢٠١٧. كما ينطبق الشّيء نفسه على تراجع في تعويضات العاملين الّتي انخفضت من ٧٦ مليون دولار إلى أقلّ من ٤٤ مليون دولار عام ٢٠١٥ (كتاب القدس السّنويّ، ٢٠٢٢)، ويرتبط ذلك في تزايد عدد المحلّات المغلقة خصوصاً في الأعوام الأخيرة. وبالرّغم من أنّ متوسّط الاستهلاك الشّهريّ للأسرة المقدسيّة كان أعلى ممّا هو عليه الحال في مدينتي رام الله وبيت لحم بنسبة ٣٢٪[4] فإنّ القوّة الشّرائيّة للفرد المقدسيّ كانت أقلّ ممّا هي عليه في المدن الفلسطينيّة المجاورة من جهة، وأقلّ بكثير ممّا هي عليه في إسرائيل من جهة أخرى. وقد وصلت نسبة الفقر بين فلسطينيي القدس الشّرقيّة حوالي ٧٠٪ ، وهذه النّسبة تبدو مرتفعة عند مقارنتها بنسبة الفقر في القدس الغربيّة الّتي لم تتجاوز ٢٥٪، حيث يواجه فلسطينيو القدس الشّرقيّة نفس مستوى الأسعار وتكاليف المعيشة الّتي تواجهها الأسر الإسرائيليّة، وقد وصل متوسّط الاستهلاك الشّهريّ للأسرة الفلسطينيّة في القدس الشّرقيّة حوالي ٢١٠٠ دولار وهو أقلّ بحوالي ٣٠٪ من متوسّط الإنفاق الأسريّ في إسرائيل، والّذي يصل إلى حوالي ٣٦٠٠ دولار. يشكّل الإنفاق على السّكن حوالي ٤٠٪ من مجمل إنفاق الأسرة المقدسيّة، وهذه النّسبة تبدو عالية، وتجعل الدّخل عاجزًا أمام مواجهة التّزايد المستمرّ في معدّلات غلاء المعيشة، والّتي تقترب من تلك السائدة في إسرائيل (الجعفريّ، ٢٠١٩، ص ص. ١٠-١١).

بالمقابل، كانت معّدلات البطالة تتّجه إلى الانخفاض خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فقد انخفضت من ١٩٪ عام ٢٠١٤ إلى١١٪ بنهاية عام ٢٠١٧. ويعزى ذلك إلى زيادة اعتماد الاقتصاد المقدسيّ على الاقتصاد الإسرائيليّ في استيعاب الفائض من القوى العاملة المقدسيّة، والّتي زادت عن ٤٠٪ من مجموع العمالة المقدسيّة. وقد ترتّب على ذلك زيادة نسبة الدّخل المقدسيّ الّذي يتّم توليده من الاقتصاد الإسرائيليّ، والّذي زاد عن ٥٥٪ من مجموع الدّخل المقدسّي المتاح (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ٥١-٦٠).

أمّا بالنّسبة للمشاركة في سوق العمل فقد كانت متدنّية للغاية إذا تمّ مقارنتها بالنّسب المناظرة لها في الضّفّة الغربيّة. فبينما وصلت نسبة المشاركة النّسائيّة في القدس إلى حوالي ٩٪ فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالي ٢٠٪ في الضفّة الغربيّة وبالمقابل فإنّ مشاركة الذّكور لم تتجاوز ٥٥٪ وهي أقل بكثير من تلك النّسبة في الضّفّة الغربيّة الّتي زادت عن ٧٠٪ (كتاب القدس الإحصائيّ السّنوي، ٢٠١٨، ص ص. ٥١-٦٠). وفي المتوسّط فإنّ مشاركة كلا الجنسين قد وصلت إلى حوالي ٤٥٪ في الضّفّة الغربيّة، وهي أعلى بكثير من حوالي ١٣٪ من تلك النّسبة في القدس الشّرقيّة. ويعزى الانخفاض في معدّلات المشاركة في سوق العمل خصوصا بالنسبة للإناث إلى عدم قدرة الاقتصاد المقدسّي على خلق فرص عمل، كما أنّ معدّلات البطالة وصلت إلى أكثر من ٥٠٪ بين الفئات الشّابة الّتي تتراوح أعمارها بين ١٥-٢٩. ويتركّز أكثر من ٥٠٪ العاملين في الاقتصاد المقدسيّ في قطاعات البناء والتّجارة الدّاخليّة والمطاعم والفنادق، وبالمقابل فإنّ استيعاب قطاعات الزّراعة والنّقل والمواصلات كان يتّجه إلى التّناقص من سنة إلى أخرى؛ فقد انخفضت من ١٤,٤٪ عام ٢٠١١ إلى حوالي ٨,١٪ عام ٢٠١٧. وما زال الاعتماد على العمل بأجر يشكّل المصدر الرّئيس في الحصول على الدّخل، سواء أكان العمل في القطاع الخاص أم الحكوميّ أم في الاقتصاد الإسرائيليّ. وبينما تشكّل نسبة العاملين غير الفنيين ٣٦٪ فإنّ نسبة العاملين في المؤسّسات الحكوميّة الفلسطينيّة والإسرائيليّة لم تزد عن ٢٥٪. أمّا نسبة أصحاب العمل الحرّ فإنّها لم تتجاوز ٥٪ بنهاية عام ٢٠١٧ (كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ٥١-٦٠).

الأوضاع الاقتصاديّة في البلدة القديمة من القدس

يشكّل عدد سكّان البلدة القديمة من القدس حوالي ١٠٪ من مجموع السّكّان في القدس الشّرقيّة داخل الجدار، ويبلغ عدد المقدسيين المقيمين فيها حوالي ٣١٩٤٠ نسمة (تقرير حلول، ص. ١٩)، ولا تختلف نسبة المشاركة في سوق العمل من سكّان البلدة القديمة عن الوضع السّائد في القدس الشّرقيّة، وتُعَدُّ نسبة البطالة من المعدّلات المنخفضة إذا ما تمّت مقارنتها بمعّدلات البطالة في القدس الشّرقيّة داخل الجدار وخارجه، وذلك بسبب عدم توفّر بيانات رسميّة حول أعداد العاملين في السّوق الإسرائيليّة الّذين لا يعتمد توظيفهم على تصاريح العمل (كتاب القدس الإحصائيّ السنويّ، ٢٠١٢).

ويمكن أن تكون القدس الشّرقيّة بشكل عام والبلدة القديمة منها سوقاً واعدةً لمنتجات محتملة ومخطّط لها عبر استهداف شرائع تسويقيّة مختلفة داخل الجدار وخارجه، والّذي يمكن أن يكون من خلال استخدام التّجارة الإلكترونيّة، بديلًا قويّاً للاتّصال المباشر مع الزّبائن في القدس الشّرقيّة وخارجها في الضّفّة الغربيّة الّذين كانوا يأتون إلى القدس يوميّاً. ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال تطوير الابتكارات التّسويقيّة والسّعريّة الّتي تمارسها المجمّعات التّجاريّة والّتي يمكن أن تجذب المستهلك المقدسيّ والفلسطينيّ بشكل عام للتّسوّق من أسواق القدس الشّرقيّة. ويعتمد ذلك على مدى تبنّي التّكنولوجيا وتكيّفها، والّتي من شأنها تعزيز الإنتاجيّة والجودة للمنتجات، وذلك عند دخول منافسين جدد إلى أسواق القدس الشّرقيّة حيث يوفرون سلعاً قليلة الكلفة ومرتفعة الجودة؛ لتكون بديلا للتّسوّق من المراكز التّجاريّة الإسرائيلية (الجعفري، ٢٠١٩، ص ص. ٤١-٤٥).

وبالرّغم من تلك الفرص الواعدة، فإنّ الأوضاع الاقتصاديّة والتّجاريّة في البلدة القديمة تعاني من عديد من التّحديّات نتيجة لفرض سلطات الاحتلال الإسرائيليّ جدار الفصل العنصريّ حول القدس الشّرقيّة منذ عام ٢٠٠٢، ومن هذه التّحديّات:

١. صعوبة الحركة من وإلى القدس الشرقية: فقد كان يصل إلى القدس يوميا من ٣٠-٤٠ ألف شخص للعمل والتّسوّق والزّيارة والعلاج وغيرها، الأمر الّذي أدّى إلى انحسار الحركة التّجاريّة تدريجيّا بسبب التّراجع المستمرّ في حركة السّكّان من ضواحي القدس خارج الجدار ومن مدن بيت لحم ورام الله، الأمر الّذي أدىّ إلى فقدان أسواق القدس الشّرقيّة كتلة شرائيّة قويّة. وقد انخفضت أعداد المتسوّقين من تلك الفئات بنسبة ٦٠٪، بل إنّ نسبة كبيرة من سكّان المدينة أصبحوا يتسوّقون من خارجها من بيت لحم ورام الله والعيزريّة، كما أنّ نسبة من المقدسيين يقومون بالتّسوّق من المراكز الإسرائيليّة الكبرى الّتي توفّر سلعا تحمل ماركات عالمّية (في مجال الألبسة بأسعار منخفضة) مقارنة مع تلك السّلع الصّينيّة ونتيجة لذلك فقد أغلق العديد من المحلّات، وتراجع أداء العديد من المحلّات الّتي استغنت عن بعض موظّفيها (مركز التّجارة الفلسطينيّ بال تريد، ٢٠١٠، ص ص. ٣٠-٣٣).

٢. خروج العديد من المنشآت العاملة في القدس - خصوصاً من البلدة القديمة - إلى العمل خارج الجدار في الضّفّة الغربيّة خصوصاً في منطقة رام الله، كما توجّه بعضها للعمل في المناطق الصّناعيّة الإسرائيليّة كما هو الحال في المنطقة الصّناعيّة في (مستوطنة ميشور أدوميم) (الخان الأحمر) و(عطاروت) (كنفاني وغيث، ٢٠١٢، ص. ٤٠)، وغيرها من المستوطنات الإسرائيلية في الضّفّة الغربيّة. وبينما كان عدد المنشآت العاملة في تجارتي الجملة والتّجزئة في القدس الشّرقيّة يشكّل أكثر من٧٠٪ من مجموع المنشآت العاملة عام ٢٠٠٠، فقد أخذت تلك النّسبة تنخفض تدريجيًا حتّى وصلت إلى أقلّ من ٥٠٪ من عدد المنشآت في محافظة القدس، وقد ارتفع عدد المنشآت من حوالي ٢٢٥٠ من القدس الشّرقيّة عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٩٦٧ عام ٢٠١٧ على حساب المحلّات التّجاريّة التّي تغلق يوميّا في البلدة القديمة، وتشكّل منشآت التّجارة الدّاخليّة (تجارة التّجزئة وتجارة الجملة) حوالي ٦٠٪ من مجموع المنشآت داخل الجدار (كتاب القدس الإحصائّي السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ١٢٧-١٣٢).

٣. زيادة الضّغوط الماليّة على التّجّار، والّتي تتمثّل في عدم القدرة على دفع ضرائب الأرنونا وضرائب الدّخل وغيرها من الالتزامات الماليّة: مثل عدم القدرة على دفع فواتير الكهرباء والمياه، وارتفاع أجور النّقل، وكلفة إيجار المحلّات، وارتفاع أجور العاملين، ورسوم الشّحن والتّخليص للبضائع المستوردة ممّا أدّى إلى تراكم الديون، الأمر الّذي أجبر العديد من التّجار على إغلاق محلّاتهم (مقابلات مع تجّار مقدسيين، ٢٠١٨ و٢٠١٩). ونظرا لتعدّد الالتزامات الماليّة للتّجّار المقدسيين تجاه الدّوائر الضّريبيّة والأمنيّة الإسرائيليّة فقد أجبر

العديد منهم على رفع الأسعار للسّلع والخدمات الّتي يقومون بعرضها حتّى يتمكّنوا من تغطية نفقاتهم المتزايدة، الأمر الّذي أدّى إلى تآكل قدرتهم التّنافسيّة من منافسة الأسعار الإسرائيليّة للسّلع ذات الجودة العالية. وقد تمثّل تآكل القدرة التّنافسيّة للتّجارة الدّاخليّة المقدسيّة داخل البلدة القديمة وخارجها في تزايد عدد المحلّات المغلقة وعدد المحلّات المهدّدة بالإغلاق، والتي يتوقّع أن يغلق بعضها ما لم تتوفّر آليّات للتّدخّل للحدّ من التّهديدات التّي تواجهها المحلّات العاملة في مختلف الأنشطة التّجاريّة (بدران، ٢٠١٧)، ولهذا السّبب فقد كان معّدل الدّوران للمحلّات التّجاريّة يساوي صفرا، حيث لم يرافق إغلاق المحلّات إعادة فتحها للعمل ضمن أنشطة جديدة. وقد دفع ذلك بالعديد من أصحاب المحلّات للاستثمار خارج المدينة (الجعفريُّ وعبدالله، ٢٠١٨، ص ص. ٤١-٤٥).

وبناءً عليه فقد تطّور ميل الزّبون المقدسّي للشّراء من المجمّعات التّجاريّة الإسرائيليّة التّي تعرض سلعاً بأسعار مخفّضة وجودة عالية مقارنة عمّا عليه الحال في الأسواق المقدسيّة.

تحليل لظاهرة التّزايد في عدد المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة

ما زالت تجارتي الجملة وتجارة التّجزئة والنّشاطات المرتبطة بهما يُسهمان بأعلى حصّة في النّاتج المحلّيّ للاقتصاد المقدسّي، والّتي يعمل فيهما ثلث القوى العاملة في القدس الشّرقيّة. وتُصنّف ٩٦٪ من المنشآت التّجاريّة في القدس بأنّها منشآت عائلية صغيرة يعمل فيها من ١-٤ عّمال (كتاب القدس الإحصائّي السّنويّ، ٢٠١٨، ص ص. ٥٢-٦١). وتقوم محلّات بيع التّجزئة بعرض السّلع التّي لم يعد كثير منها يستجيب للطّلب المحلّيّ في القدس الشّرقيّة، وهناك السلع السياحية التي يرتبط عرضها بالسّياحيّة الدّينّية (للمسلمين والمسيحيين)؛ لكونها قبلة للمؤمنين من المسيحيين والمسلمين، ووجهة للسّياحة الدّاخليّة والعالميّة. إلّا أنّ ظاهرة تزايد الإغلاق للمحلّات التّجاريّة في القدس الشّرقيّة -خصوصاً في البلدة القديمة- مختلفة عمّا يحدث في المدن الكبيرة من دول العالم، فلم يتمّ إعادة افتتاح تلك المحلّات لتعمل بأنشطة تجاريّة جديدة تستجيب لاحتياجات الزّبون وعليه، فإنّ التّزايد في أعداد المحلات المغلقة يعكس بقاء الأسباب التّي تقف وراء الإغلاق على حالها، ودون أيّ تدخّل لمواجهتها. ويمكن تناول تلك الأسباب بشيء من التّفصيل:

أولاً: الأسباب الاقتصاديّة.

يمكن عرض هذه الأسباب بشيء من التّفصيل بناءاً على البحث الميدانيّ الذّي أُجريَ لصالح هذه الدّراسة.

أ- تآكل القدرة التّنافسيّة: ينعكس تآكل القدرة التّنافسيّة للمحلّات في عدم القدرة على طرح سلع وخدمات لم تعد تستجيب لطلب المستهلك المقدسيّ والسّائح الأجنبيّ من حيث السّعر والجودة والنّوعيّة. وينافس التّجار المقدسيّون بعضهم بعضًا، حيث يقومون ببيع سلع متشابهة ومتماثلة، فلا تطرح هذه المحلّات عروضا تسويقيّة لجذب الزّبائن، كما لا تطرح سلعاً منافسة لتلك الّتي تطرح في الأسواق الإسرائيليّة في القدس الغربّية، حيث تعتمد سياسات التّسويق الإسرائيليّة على حجم مبيعات عالٍ وعلى مشتريات كبيرة ووكالات رسميّة، إذ يمنح التّاجر الإسرائيليّ مزايا لا يحصل عليها التّاجر المقدسيّ، الأمر الّذي جعلها في وضع ضعيف أمام منافسة المحلّات التّجاريّة الإسرائيليّة. كما يعاني المستهلك في أسواق القدس الشّرقيّة من التّذبذب في الأسعار خاصّة في المواسم والأعياد، وعدم التّرابط بين سعر السّلعة وجودتها. كما يرتبط بذلك إيجاد حلّ مستدام ومجدٍّ للمشكلة الّتي تواجه المتسوّقين في المدينة القديمة؛ وهي الاضطرار إلى حمل أكياس التّسوّق الثّقيلة على طول الطّريق من السّوق إلى محطّة الحافلات ومواقف السّيّارات.

ب- غياب التّخطيط للقطاع التّجاريّ بسبب إغلاق الغرفة التّجاريّة بشكل رسميّ، وعدم فاعليّة عملها غير الرّسميّ لسنوات طويلة: ويتمثّل ذلك في ضعف تنظيم الأسواق المقدسيّة، الأمر الّذي جعل المستهلكين عرضة للاستغلال من التّجّار بما يتعلّق بالأسعار وجودة السّلع المتداولة.

وخلال العقود الماضية لم يتمّ تطوير أسواق القدس خصوصاً في البلدة القديمة مثل أسواق اللحّامين والخواجات وعقبة السّلسلة وغيرها، بل بقيت على حالها منذ عقود طويلة. وقد أغلق العديد من المحلّات التّجاريّة في هذه الأسواق، وبالمقابل يقوم الإسرائيليون بتطوير أسواقهم التّقليديّة في القدس الغربيّة خصوصاً القريبة من التّجمّعات العربيّة، الأمر الّذي جعلها أسواق جذبٍ للمتسوّق المقدسيّ. فقد تمّ تطوير سوق ماميلا، وكثيراً من المراكز التّجاريّة (المولات)، مثل مول المالحة وغيرها بصورة أنيقة؛ لتكون أسواقاً جاذبة لكثير من المتسوّقين أيضاً من الضّفّة الغربيّة. كما تشكّل البؤر الاستيطانيّة داخل البلدة القديمة، وآليّات حراسة المستوطنين لها، والحواجز العسكريّة عوامل طاردة للزّبون المقدسيّ من الاقتراب من تلك المحلّات التّجاريّة في القدس الشّرقيّة، خصوصاً في البلدة القديمة (مقابلات مع تجّار البلدة القديمة، ٢٠١٨-٢٠١٩)[5].

ج- بُعد المسافة بين المحلّات في البلدة القديمة والمتسوّقين من خارج البلدة القديمة: حيث يعاني المستهلك من صعوبة الوصول إلى أسواق البلدة القديمة، وخاصّة في نقل المشتريات إلى خارج السّوق. ولذلك نجد عدداً من المقدسيين الّذين يعملون في الضّفّة الغربيّة أو الّذين يسكنون في القرى المحيطة بمدينة القدس يقومون بشراء كثير من احتياجاتهم من خارج أسواق القدس الشّرقيّة، ويقضي المقدسيّ أوقات التّرفيه مع عائلته في رام الله أو بيت لحم أو اريحا بحثا عن تكاليف أقلّ بسبب عدم توفّر أماكن للتّرفيه في القدس الشّرقيّة.

د- يجذب انخفاض مستوى الأسعار في مدن بيت لحم ورام الله وغيرها للسّلع من الموادّ الغذائيّة، والخضار والفواكه واللحوم وغيرها، الزّبون المقدسيّ للتّسوق من تلك الأسواق. كما ينطبق ذلك على إصلاح المركبات الّتي يتوجّه أصحابها إلى رام الله وبيت لحم بديلا عن الكراجات المقدسيّة.

هـ- في مواسم الأعياد تقوم سلطات الاحتلال العسكريّ الإسرائيليّ في الضّفّة الغربيّة بمنح التّصاريح للأسر الفلسطينيّة لزيارة الدّاخل الفلسطينيّ، الأمر الّذي دفع الكثير منهم للذّهاب إلى التّسوق من المراكز التّجاريّة الإسرائيليّة مثل (كينيون) المجمّع التّجاريّ في المالحة في القدس الغربيّة بدلا من التّسوق من أسواق القدس الشّرقيّة، وقد أثار ذلك ردود فعل؛ فقد كشف ذلك للمستهلك الفلسطينيّ - ومن قبل للمستهلك المقدسيّ- أنّ البيئة الّتي تسود السّوق الفلسطينيّة بشكل عام والسّوق المقدسيّة بشكل خاص غير تنافسيّة مقارنة مع السّوق الإسرائيليّة. وقد كشف التّسوق من المراكز التّجاريّة الإسرائيليّة مدى بشاعة الاستغلال الّذي يمارس ضدّ المستهلك الفلسطينيّ في الأسواق الفلسطينيّة بشكل عام والأسواق المقدسيّة بشكل خاص.

و- وكان من المتوقع أن تقوم الجهات الفلسطينيّة الرّسميّة والقطاع الخاص، بتقييم وتقويم أداء الأسواق المقدسيّة، من جهة، وآليّات التّسوق في القدس الشّرقيّة من جهة أخرى، للحد من استمرار المواطن المقدسيّ في التّسوق من الأسواق الإسرائيليّة المجهّزة بعديد من عوامل الجذب التي تستقطب المستهلك المقدسي من حيث سهولة الوصول بالمركبات الخاصّة والتّسوق في مكان واحد، بأسعار منافسة. وغالباً ما تقوم الجهات الفلسطينية وخصوصاً المقدسية منها، بالإشارة إلى وجود مشكلات التجارة الداخلية دون الوقوف على الأسباب الدّقيقة لها، ووضع خطط عمل لمواجهتها بشكل عمليّ.

ز- الدّور السّلبيّ للإعلام: حيث أنّه لا يعمل على توعية المستهلكين، وإقناعهم بالحضور للقدس والتّسوق منها كون الأخير أداة مقاومة، بل يشرح ممارسات الاحتلال، ولا يعمل على بناء ثقافة انتماء من النّاحية العمليّة (مقابلات مع تجّار مقدسيين، ٢٠١٩) .

ثانيًا: الأسباب الماليّة

الأسباب الماليّة المحددّة التّي كانت وراء إغلاق المحلّات التّجاريّة يمكن عرضها على النّحو الآتي:

أ- عدم القدرة على التّعامل مع العبء الضّريبيّ بسبب تعدّد أنواع الضّرائب المفروضة مثل ضريبة الدّخل وضريبة الأرنونا[6]. وتعدّ المخالفات التّجاريّة المستمرّة من مفتشي بلديّة الاحتلال للتّجّار والضّرائب المفروضة عليهم الّتي يصل عددها إلى ستّة أنواع من أهمّ العوامل المهدّدة والطّاردة للتّجارة الدّاخليّة. وتشمل أنواع الضّرائب كلّا من ضريبة الأرنونا، والدّخل، والقيمة المضافة، والأملاك، وأصحاب العمل، والمجاري بالإضافة لرسوم التّأمين الوطنيّ والصّحّيّ (رزق الله وخضر، ٢٠٠٠، ص ص. ٩٥-٩٦).

ب- غياب الدور الفاعل للمؤسّسات الماليّة الفلسطينيّة لدعم قطاع التّجارة، وإذا ما توفّر بعض التّمويل فتتمّ إدارته بدون تحديد الأولويّات، وبدون تكامل في الأدوار بين الجهات ذات العلاقة (جهود مبعثرة)، ويتمّ تقديم مبالغ زهيدة يشوب عمليّة توزيعها تجاوزات ترقى لتسميتها بالفساد (المجموعة البؤريّة، كليّة هند الحسينيّ، ٢٠١٩).

ج- عدم القدرة على ترميم المحلّات بما يتناسب مع رؤية إعادة تشغيلها في مجالات جديدة تتناسب مع التّغيّرات الجديدة في الأسواق المحلّيّة والأسواق الإسرائيليّة، والقيام بعمليّات ترميم دون وجود إطار يشكّل رؤية للمدينة العاصمة والقطاع التّجاريّ الّذي نريد.

د- هناك أسباب أخرى تتعلّق بتحويل المحلّات التّجاريّة للقيام بأنشطة أخرى؛ لتحقيق عوائد أعلى أوتقليل تكاليف تشغيلها أو لأهداف أخرى، وهناك أمثلة عدة منها: توسّعات كنسيّة في طريق الآلام لسيّدنا المسيح عليه السلام، على حساب المحلّات التّجاريّة، وتحويل بعض البنايات إلى فنادق سياحيّة مثل فندق الهاشمّي، والتّحويل أيضا إلى مخازن للبضائع نظرا لضعف المردود المادّيّ إذا بقيت تحت تصنيف محلّ تجاريّ، وأخيرا تحويلها إلى مكاتب وعيادات، مثل مكاتب جامعة القدس وشركة الكهرباء وعيادات طبّيّة، أو تحويل بعض المحلّات إلى بيوت للسّكن لضعف المردود المادّيّ، أو الحاجة الملحّة للسّكن نتيجة سياسة سحب الإقامة من المقدسيين نتيجة تطبيق سياسة (مركز الحياة).

ثالثاً- الأسباب الاجتماعيّة

هنالك أسباب أخرى يمكن تصنيفها كأسباب اجتماعية، وتتمثّل بالبنود الآتية: خلاف الإخوة على ميراث الأب، أو وفاة أو مرض صاحب المهنة مالك المحلّ التّجاريّ، أو ثقافة التّأجير وخوف صاحب المحلّ التّجاريّ من قانون حماية المستأجرين وعدم التزام المستأجر بالأجرة، أو تغيّر نمط العيش، أو توسعات سكنيّة نظراً للنموّ الطّبيعيّ للسّكان ممّا يضطر المقدسّي إلى استبدال المحلّ التّجاريّ ببيت للسّكن، والخلافات حول الملكيّات السّكنيّة والتّجاريّة في البلدة القديمة لاختلاف أشكال الملكيّة فمنها الخاصّة، والوقفيّة (العامّة والذّريّة)، والوقفيّات العامّة منها ما هو اسلاميّ، وما هو مسيحيّ بطوائفه المختلفة. كما أنّ أشكال التّأجير مختلفة في عقود قضايا الملكيّة والإخلاء للمستأجرين، الأمر الّذي جعل أصحاب بعض الملكيّات يرفضون تأجيرها خوفا من صعوبات إخلائهم.

كما أنّ التّغيّر في نمط العيش أدّى إلى تراجع عدد المقدسيين الّذين يذهبون للتّسوّق في البلدة القديمة خاصّة البضائع الثّقيلة إلى حدّ ما مثل اللحوم والمشروبات والبقالة، حيث إنّ المشتري يوقف سيّارته خارج البلدة القديمة، ويضطر إلى حمل مشترياته مسافة لا بأس بها، الأمر الّذي يتطلّب جهداً ووقتاً إضافياً مقارنة مع الشّراء من المجّمعات التّجاريّة التّي تتوفّر فيها معظم البضائع في مكان واحد... الأمر الذي يتناسب مع نمط العيش السّهل والسّريع.

رابعاً- الأسباب السّياسيّة

خلال العقود الخمسة الماضية، واجهت البلدة القديمة من القدس، عدداً من الإجراءات والقيود الّتي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، وكان لها تأثيرها المباشر والمتراكم على بيئة الأعمال والاقتصاد في البلدة القديمة بشكل خاص، وعلى القدس الشّرقيّة بشكل عام، والّتي يمكن عرضها على النّحو الآتي:

أ- الطّوق الأمنيّ الّذي فرض على المدينة بشكل ثابت منذ ١٩٩٣/٣/٣١ كان له الأثر التّدميريّ المتواصل على مناحي الحياة كافّة، ومنها الاقتصاديّة والتّجاريّة، الأمر الّذي حرم المدينة من مواطنيها الفلسطينيين من المناطق المحيطة بالقدس الّذين كانوا يعتمدون على العمل فيها أو الشّراء من أسواقها والّذي أفقدها القوّة الشّرائيّة لهذه الفئة، حيث أدىّ إلى خروج العديد من منشآتها التّجاريّة إلى ضواحيها ومدينة رام الله ممّا عزّز من سيطرة الاحتلال على البلدة القديمة (رزق الله وخضر، ٢٠٠٠، ص ص. ٩٤-٩٥)

ب- إقامة العديد من البؤر الإستيطانيّة والحواجز العسكرية بالقرب من المحلّات التّجاريّة أدّى إلى امتناع أو تردّد الزّبون من التّسوّق منها.

ج- إلزام المحلّات التّجاريّة بتطبيق القوانين الإسرائيليّة المتعلّقة بأساليب إعداد السلع وتخزينها وعرضها للمستهلك النّهائيّ كما هو الحال في سوق اللحّامين، الأمر الّذي أدّى إلى إغلاق العديد منها.

د- يدفع الوضع الأمنيّ غير المستقرّ، وخاصة في الأعياد اليهوديّة، ومسيرات المستوطنين المتكرّرة والمستفّزة، عزوف المتسوّقين المقدسيين والفلسطينيين من القدوم إلى أسواق البلدة القديمة.

هـ- أدّى فرض القوانين الإسرائيليّة الجائرة بحقّ التّاجر المقدسيّ، وإغلاق بعض المحلّات بقرارات محاكم إسرائيليّة إلى التّهديد المستمرّ لقطاع التّجارة الدّاخليّة، وإلى إغلاق للمحلّات، وعدم انتظام عملها.

و- سياسة دولة إسرائيل الرّامية إلى تهويد الحيّز لتغيير هويّة المكان بغية تكريس الرّواية والسّيادة الإسرائيليّة في القدس، وبالمقابل بناء بيئة طاردة للفلسطينيّ وجاذبة للمحتلّ.

التّدخّلات المطلوبة لمواجهة التّحديّات التّي تواجه تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة

التّحدّيات التّي تواجه تجارة التّجزئة في البلدة القديمة من القدس	الشّروط الأساسيّة والكافية لمتطلّبات التّدخّل
1-تزايد أعداد المحلّات المغلقة، فلم يكن هناك أيّة مبادرة لإعادة تدويرها، وافتتاحها من جديد لتعمل في أنشطة أخرى. فقد وصل معدّل الدّوران إلى حوالي 0%. ويعرف معدّل الدّوران بنسبة عدد المحلّات المفتوحة الجديدة إلى عدد المجموع الكلّيّ لعدد المحلّات المفتوحة خلال فترة من الزّمن.	تعزيز ظاهرة الدّوران في عمل المحلّات التّجاريّة، ويتمثّل ذلك في إغلاق محلّات وإعادة تشغيلها بأنشطة جديدة، وذلك من خلال ما يأتي: أ-تحديد الأسباب التّي تقف وراء إغلاق كّل محلّ (ماليّة أو قانونيّة أو اقتصاديّة أو أمنيّة أو اجتماعيّة)؛ ليتسنّى للجهات المعنيّة تحديد أسباب الإغلاق؛ ووضع الحلول لإعادة فتح المحلّ التّجاريّ المغلق أو المهدّد بالإغلاق. ب- إعداد الخطط الماليّة لتقديم التّسهيلات الماليّة الكافية لتأهيل المحلّات المغلقة والمحلّات الهامشيّة المفتوحة والتي تعمل حالياً؛ لتمكينها من الاستمرار في العمل. ج- إعداد الملفّات القانونيّة لكلّ محلّ مغلق في حال كان ذلك من الجهات الإسرائيليّة الأمنيّة لإصدار قرارات من المحاكم الإسرائيليّة لإلغاء قرارات الإغلاق، وإعادة فتح المحلّات التّجاريّة. د- تدريب الكوادر المتخصّصة ذات المهارات والقدرات لتقديم الخدمات المتكاملة المباشرة وغير المباشرة بالنّسبة للسّيّاح والزّبائن المحلّيين. هـ- الوصول إلى آليّات عمليّة لكسر عزلة القدس، وتعزيز تكاملها مع بقيّة الأراضي الفلسطينيّة التّي أحتلّتْ في الأعوام 1948 و1967، وزيادة حصّتها السّوقيّة لمنتجات القدس في الأسواق الفلسطينيّة. و- تشجيع الصّناعات التّقليدية الأصيلة مثل الخزف والقشّ والخشب وغيرها والتّي لها قيمتها التّراثيّة، وتعزّز من هويّة المدينة (الحسيني، 2019).

2- صعوبة المحافظة على استقرار الأسواق والّذي يتمثّل في تفعيل المنافسة، وضبط الأسعار، وحماية المنتج الوطنيّ، وحماية المستهلك.	أ- تشكيل مرجعيّة مقدسيّة مرادفة وداعمة ومؤيّدة للمؤسّسات العاملة في القدس الشّرقيّة مثل الغرفة التّجاريّة وغيرها؛ لتقوم بإعادة هيكلة الحركة التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس، ومواجهة الإجراءات الإسرائيليّة المتلاحقة. ب- الحدّ من الممارسات التّجاريّة غير النّزيهة وغير العادلة مثل الإغراق (إغراق السّوق بسلع رخيصة، أو أقلّ من سعر التّكلفة للإساءة للتّاجر المقدسّي)، والتّهريب والاحتكار. ج- توفير الخدمات القانونيّة والتّسويقيّة لتجّار التّجزئة المقدسيين لمساعتهم في التّعامل مع تجّار الجملة والموزّعين الإسرائيليين. د- أن تقوم المرجعيّة بمواجهة الممارسات الأمنيّة اليوميّة الإسرائيليّة التّي تشوّش الحركة التّجاريّة في أسواق البلدة القديمة لفترات تدوم أحياناً لعدّة ساعات أو أيام.
3-صعوبة الفصل بين الإجراءات الأمنيّة الّتي تمارسها سلطات الإحتلال الإسرائيليّ تجاه أسواق القدس الشّرقيّة خصوصاً في البلدة القديمة، والّتي تغلّفها وتبررّها بإجراءات اقتصاديّة وماليّة وسياسيّة وقانونيّة، يصعب معالجتها لإعادة فتح المحلّات المغلقة بسبب تداخلها في المديينِ: القصير، والمتوسّط.	1- أن تقوم المرجعيّة بالفصل بين التّهديدات وعوامل الطّرد الإسرائيليّة للحركة التّجاريّة في بيت المقدس وعوامل الضّعف الطّاردة الّتي يرتبط معظمها بعدم قدرة الجانب المقدسيّ على معالجتها خلال العقود الماضية، وذلك من أجل: 2- البدء بمعالجة نقاط الضّعف، والّتي تتمثّل في تدريب التّجّار على استخدام أساليب التّسويق الحديثة الّتي تتطلّب من التّجّار امتلاك المهارات المطلوبة لجذب الزبائن إلى أسواق البلدة القديمة خصوصاً الّذين يفضّلون التّسوّق من الأسواق الإسرائيليّة. 3- تبنيّ ثقافة المنافسة في الحركة التّجاريّة، والّتي ترتكز على عديد من الرّكائز منها: التّعامل مع الزّبائن كافّة وفقاً لخياراتهم وتفضيلاتهم من حيث السّعر والجودة والماركات التّجاريّة والسّلع الأصليّة أو السّلع المقلّدة. ويتطلّب ذلك توظيف مؤسّسات إعلاميّة وتسويقيّة تعمل على توعية البائع والمشتري (المواطن المقدسيّ بشكل خاصّ والمواطن الفلسطينيّ) من أجل التّسوّق من أسواق القدس الشّرقيّة خصوصاً في البلدة القديمة... ويعتمد ذلك على مدى القدرة على صياغة الوعي والإدراك بمدى أهمّيّة التّسوّق من الأسواق المقدسيّة، وذلك من خلال ما يأتي: أ- إقامة شراكة بين محلّات تجاريّة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة مع محلّات مماثلة لها في مدن بيت لحم ورام الله وغيرها لبيع سلع ذات جودة عالية أو ماركات عالميّة لشرائح كبيرة من الزّبائن، بحيث يمكن أن يتواصل المحلّ بالزّبون والوصول إلى مكان إقامته لتسليمه البضاعة المطلوبة، ويمكن أنّ تعتمد أيضاً على التّسويق الإلكترونيّ والتّجارة الإلكترونيّة... وذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بالزّبون المقدسيّ والفلسطينيّ بشكل عام للتّسوّق من الأسواق المقدسيّة والفلسطينيّة الّتي ستقدّم العروض والسّلع والماركات التّي يفضّلها المواطن الفلسطينيّ والمقدسيّ بدلاً من التّسوّق من المولات الإسرائيليّة، فهناك بعض المتسوّقين الذين يكون عندهم الرّغبة والقدرة على شراء السّلع المتميزة الحديثة. من جهة أخرى، فإنّ ترتيب مثل هذه الشّراكات يمكن أنّ تسهم في الحدّ من العوائق الماليّة والاقتصاديّة التي تقف وراء إغلاق المحلّات أو تهديدها بالإغلاق. ب- تعزيز القدرة التّنافسيّة لمنتجات الصّناعات الحرفيّة لمنافسة المنتجات المستوردة ذات التّصميم المحلّيّ؛ لإنتاج منتجات جديدة تعتمد على الابتكار والإبداع، وتحمل رمزيّة (القدس) بالنّسبة للمسيحيين والمسلمين. ج- التّغلّب على التّأثير السّلبيّ لإغلاق غرفة التّجارة والصّناعة والزّراعة في القدس منذ العام 2001، والتّي تركت أعضاءها دون أيّة هيئة تنظيميّة لرعاية مصالحهم المشتركة، وتزويدهم بالمعلومات والتّوصيات وشهادات المنشأ، وغيرها من الخدمات. مع العلم بأنّ السّنوات الأخيرة شهدت تطوّراً في عملها، وبدأت باتّخاذ خطوات عمليّة لدعم القطاع التّجاريّ في القدس.
4-غياب المرجعيّة الوطنيّة القادرة على توجيه تجّار التّجزئة والجملة، وتصليح المركبات في مواجهة العوائق الّتي تحدّ من التّوسّع أو إعادة هيكلة أعمالهم بسبب ضعف القدرة على حشد التّمويل اللاّزم لذلك وتوفيره.	تعزيز دور الغرفة التّجاريّة وجهات أخرى معنيّة بتطوير الحركة التّجاريّة في أسواق القدس الشّرقيّة من خلال تشكيل لجان قطاعيّة؛ لإعداد السّياسات والإجراءات الّتي من شأنها تعزيز الميزة التّنافسيّة لمركز المدينة (البلدة القديمة).
5- إحياء الحياة التّجاريّة في الاسواق والطرق والعقبات شبه المغلقة ضمن رؤية فلسطينيّة للمدينة.	تصميم خطط استطلاعيّة بالشّراكة مع جميع المعنيّين (التّجّار، والغرفة التّجاريّة، والمتخصصّين، والمهندسين المعماريين، والقطاع الحكوميّ) لإعادة تشغيل المحلّات في هذه المواقع.

أولويّات التّدخّل في المدى القصير؛ لإعادة فتح المحلّات المغلقة، ودعم المحلّات المهدّدة بالإغلاق

يتناول هذا الجزء من الدّراسة تحديد أولويّات التّدخّل الّتي تستهدف مباشرة البدء في إعادة فتح المحلّات المغلقة حيث يرتفع معدل الدّوران للمحلّات المغلقة وإعادة فتحها بأنشطة وترتيبات جديدة، لكنّ هذا لا يتأتّى بدون التّوافق على رؤية للمدينة[7] وفي هذا الخصوص نجد أنّ الرّؤية الفلسطينيّة يجب أنّ تقوم على ما يأتي:

- القدس العاصمة هي مركز العمل السّياسيّ والوطنيّ الفلسطينيّ، هذا بالتّزامن مع كونها مركزاً سياحيّاً وثقافيّاً وتجاريّاً وخدماتياً.

- من الناحية السّياحيّة: هي مركز للسّياحة الدّينيّة، المسيحية والإسلاميّة (داخلياً وخارجياً).

- من النّاحية الثّقافيّة هي العاصمة الدّائمة للثّقافة الفلسطينيّة والعربيّة والإسلاميّة. وهذا يتضمّن تطوير مناحي الحياة الثّقافيّة فيها، وإبراز مكانتها التّعليميّة والدّينيّة والتّراثيّة؛ لتكون جاذبة للفلسطينيين والعرب وغيرهم.

- من النّاحية التّجاريّة هي مركز تجاريّ وخدماتيّ لسكّانها وزوّارها من السّيّاح والحجّاج.

إنّ من الضّروريّ أن يرتبط بهذه الرّؤية اتّفاق حول الاستراتيجيّات للعمل بموجبها، بحيث يتمّ الانتقال من حالة عدم الفعاليّة والعمل غير المنظم وغير الجماعيّ إلى حالة من العقلانيّة بعيداً عن الفرديّة والتّشكيك والتّخوين. وعلى ضوء ذلك، يمكن تحديد الأولويّات الآتية:

أوّلا: إجراءات سريعة وطارئة، تركز على توفير البيئة الدّاعمة أو معدّات للعمل أو تقديم مساعدات ماليّة طارئة للمحلّات التّجاريّة المغلقة والمهدّدة بالإغلاق لأسباب ماليّة، والّتي تتعلّق بعدم القدرة على دفع ضرائب الأرنونا والضّرائب الأخرى، وفواتير الخدمات العامّة مثل الكهرباء والمياه. ويتطلّب تنفيذ ذلك بشفافية، وتدخّل جهات لها صلاحيّات وتمتلك مهارات وقدرات إداريّة وماليّة تؤهّلها للقيام بذلك بعد التّأكّد من المعلومات والبيانات الّتي تجمع حول المحلّات المغلقة و/أو المهدّدة بالإغلاق لأسباب ماليّة. ويمكن للغرفة التّجاريّة ومحافظة القدس ووزارة شؤون القدس القيام بهذه المهمّة الّتي تنطلق من تجنيد الأموال والانتهاء بتوزيعها على المحلّات الّتي تستحقّها ضمن آليّات وشروط لتحقيق الأهداف المتوقّعة، ومنها إعادة فتح المحلّات التّجاريّة بطريقة صحيحة وبكفاية وفعاليّة، على أن يرافق ذلك توفير برامج تدريبيّة في النواحي الماليّة والإداريّة، ويمكن الإفادة من قصص نجاح تتمتّع بها العديد من المحلّات في القدس الشّرقيّة وخصوصاً في البلدة القديمة منها.

ثانياً: في إطار رؤية فلسطينيّة يتمّ إعادة تأهيل المحلّات المغلقة وتنظمها وتنشيط المحلّات المهددة بالإغلاق وتعزيزها لحماية ملكيّة المحلّات، والعمل على زيادة جاذبيّة المحلّات للمتسوّقيين المقدسيين والفلسطينيين خصوصا من المدن المحيطة بالقدس. ويترتّب على ذلك تعزيز دور تجارة التّجزئة في زيادة الدّخل لأصحاب المحلّات التّجاريّة، وزيادة معدّلات التّوظيف، ورفع مستوى المعيشة. ولا تختلف أسواق البلدة القديمة في القدس في تصميمها وأدائها وتخصّصها في النّشاط التّجاريّ عن تلك الأسواق في المدن التّاريخيّة العربيّة والإسلاميّة في المغرب وتونس وتركيا. وقد تم تنفيذ برامج تأهيل لجزء من المحلّات التّجاريّة والفنادق لرفع جاذبيّة مدينة القدس للسّياحة، علاوة على المتسوّقين المقدسيين والفلسطينين بشكل عام.

ويتطلّب إعادة تأهيل المحلّات التّجاريّة من حيث إعادة النّظر في الأنشطة التّجاريّة للمحلّات عموديّاً وأفقيّاً، بحيث يتمّ تأهيل المحلّات وإعادة تشغيلها ضمن رؤية عامّة للمدينة، بحيث يتمّ عمل ترتيبات لكلّ سوق، أو طريق، أو عقبة الخ. وبناءً على ذلك تعمل في نشاط تجاريّ مكمل للآخر، هذا يتطلّب كذلك ترتيب النّواحي القانونيّة والاجتماعيّة بين المالكين للمحلّات؛ للقيام بأنشطة تجاريّة، وإقامة المقاهي والمطاعم الحديثة الّتي تستجيب لرغبات الزّبائن المقدسيين والزّوار من الوطن والسّيّاح بدلا من ذهاب المقدسيين إلى بيت لحم ورام الله للتّنزّه والتّسوق.

ويرتبط بإعادة تأهيل المحلّات إعادة النّظر في أنشطتها التّجاريّة ضمن ما يأتي:

أ- تأهيل المحلّات وترميمها ليتناسب مع طبيعة العمل المستقبليّ للمحلّ التّجاريّ وشكله.

ب- دعم الأنشطة الثّقافيّة من خلال دعم النّوادي الثّقافيّة والمراكز والمدرجّات لإقامة الأنشطة كما هو الحال في دار الأيتام الإسلاميّة؛ لاستقطاب الجمهور من القدس وخارجها (غرابلة، ٢٠١٨). ويمكن أن تقود هذه الإجراءات إلى زيادة عدد الزّائرين للبلدة القديمة وزيارة الأماكن المقدسة والمراكز الثّقافيّة، والقيام بشراء سلع وخدمات متميّزة لا تتوافر إلّا في البلدة القديمة، وهذا ما يجب أن ينطبق على البلدة القديمة من القدس.

ت- كما يرتبط بذلك إعداد البرامج التّدريبيّة؛ لاستقطاب النّساء لحضور دورات متخصّصة لتمكينهن من الاندماج في سوق العمل، حيث أنّ نسبة مشاركة المرأة المقدسيّة في سوق العمل ما زالت متدنيّة، والّتي لا تزيد عن ٩٪. ويمكن طرح دورات متخصّصة في الكومبيوتر وتكنولوجيا الأعمال وإنشاء الأعمال والاقتصاد المنزليّ، ودورات متخصّصة في الحصول على وظائف من البيت (Online jobs from home).

ثالثاً: إعداد البرامج التّسويقيّة والتّرويجيّة للنّهوض بتجارة التّجزئة الّتي تخدم الزّبون المحلّيّ والسّيّاح الأجانب؛ وتستهدف البرامج التّسويقيّة تأهيل أصحاب المحلّات التّجاريّة وأبنائهم للمحافظة عليها، وتمويل عمل هذه المحلّات بعد رفع قدراتهم ومهاراتهم التّسويقيّة والماليّة والإداريّة اللازمة لتلبية رضا الزّبائن المحلّيين والسياح. ويتطلّب ذلك إعداد مسح لدراسة خيارات وتفضيلات المتسوّقين المقدسيين والفلسطينيين بشكل عام من المولات والمحلّات التّجاريّة الإسرائيليّة؛ لتحديد قوى الطّرد من الأسواق الفلسطينيّة والمقدسيّة، وقوى الجذب في الأسواق الإسرائيليّة. ويمكن أن يوفّر هذا المسح تغذية لاحقة للجهات المعنيّة بتطوير الأسواق المقدسيّة والفلسطينيّة الّتي تستجيب لخيارات المتسوّقين وتفضيلاتهم وتعيدهم للتّسوّق من أسواق القدس -خصوصا من البلدة القديمة- كما كان عليه الحال قبل سنة ٢٠٠٠ (مقابلات مع تجّار البلدة القديمة، ٢٠١٩)[8].

رابعاً: تطوير البرامج الدّراسيّة في تخصّصات الأعمال والاقتصاد والتّسويق والقانون؛ لإعداد خرّيجين مؤهّلين لسوق العمل المقدسيّ، ولديهم المهارات والقدرات للتّعامل مع بيئة الأعمال والاقتصاد الإسرائيليّة في القدس، وقادرون على التّعامل مع المحاكم ودوائر الضّريبة حيث يمكن الإفادة من ذلك في تطوير تلك البرامج المطروحة في جامعة القدس داخل الجدار؛ لبناء المهارات والقدرات والإمكانات العلميّة والعمليّة للخرّيجين من فلسطينيي ١٩٤٨ من الجامعات الإسرائيليّة الذين يقومون بتقديم الخدمات الإداريّة والتّسويقيّة والماليّة والمحاسبيّة لمؤسسّات الأعمال الفلسطينيّة وراء الخطّ الأخضر، وفقاً للمعايير والأنظمة والقوانين الإسرائيليّة الّتي تحكم عمل تلك المؤسسات. ويقع تنفيذ تلك البرامج ضمن المّهمات المطلوبة من جامعة القدس والغرفة التّجاريّة والعنقود السّياحيّ و غيرها. و يمكن أن يكون نموذج الدّراسات الثّنائيّة في جامعة القدس نموذجا واعداً لتشجيع أبناء أصحاب المحلّات للإلتحاق بالبرامج المطروحة مثل إدارة الأعمال والكمبيوتر وغيرها. وبناءً على المسوحات الّتي أجريت حول المؤهلّات والمهارات التي يتوقّع من تجّار التّجزئة امتلاكها لإدارة محلّاتهم، مثل التّسويق الإلكترونيّ والتّجارة الإلكترونّية، ومهارات الإدارة الماليّة والمحاسبة والقانون، وهذه المهارات تُعَدُّ ضرورة للعمل في بيئة الأعمال والاقتصاد الإسرائيليّة ذات القدرة التّنافسيّة العالية.

خامساً: تطوير نظام لمساعدة المتسوّقيين من المدينة القديمة في حمل أكياس التسوّق الثّقيلة على طول الطّريق من السّوق إلى محطّات الحافلات في منطقة باب العمود ومواقف السّيّارات، يماثل نظام خدمة المطاعم الّتي تقوم بتوصيل الخدمات للبيوت من خلال استخدام الدراجات النّاريّة والهوائيّة، وهذا سيساعد المتسوّقيين على شراء كلّ ما يحتاجونه، خصوصاً عندما تتوفّر العروض والحوافز لجذب الزّبون من القدس وخارجها من المدن الفلسطينيّة.

سادسًا: وبناء على ما سبق، فإنّ تشجيع السّياحة الدّاخليّة وترتيبها من المدن الفلسطينيّة لزيارة القدس والتّسوق منها خصوصا أيّام العطل، وأيّام نهاية الأسبوع والمناسبات الدّينيّة وشهر رمضان... وهذا يرتبط أيضا بمدى القدرة على تنفيذ البند السّابق في توفير الحوافز والعروض التّسويقيّة الّتي تتقدّم بها المحلّات التّجاريّة خصوصا في مجالات بيع الملابس، والأدوات المنزلّية، والكهربائية، والموادّ الغذائيّة، والمنتجات الحرفيّة والسّياحيّة.

سابعًا: إعطاء أهمّيّة خاصّة للاستثمار في قطاع السّياحة الفلسطينيّة كونه يشكل محّرك التّنمية الأساس في القدس وتطوّره سيكون له أثر إيجابيّ في تطوّر عجلة الاقتصاد المقدسيّ والفلسطينيّ.

الرّؤية الإسرائيليّة للقدس

تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيليّ في بلديّة القدس الغربيّة على تسويقها للقدس المحتلّة على أنّها عاصمة السّياحة والتّكنولوجيا المتقدّمة. وقد تمّ بناء هذه الرّؤية خلال العقدين الماضيين بعدما قامت بلدية القدس المحتلّة بالاستعانة بالخبير الأمريكيّ من جامعة هارفرد مايكل بورتر، الّذي عقد عدّة لقاءات مع رئيس بلديّة القدس المحتلّه نير بركات (Nir Barkat)) وقدّم تصورا يرتكز على تعزيز القدرة التّنافسيّة للقدس (Porter, ٢٠١٥; Barkat, ٢٠١٣ & Creative Class Group, ٢٠١٥, pp. ١-٢٤).

تهدف خطّة بورتر إلى زيادة الدّخل وزيادة نسبة المشاركة للعائلات اليهوديّة في القدس في سوق العمل؛ لتصبح قريبة من المستوى السّائد في التّجمّعات الإسرائيليّة الأخرى. لكن تحقيق تلك الأهداف وغيرها يستلزم تطوير بيئة أعمال واقتصاد من خلال التّركيز على جودة التّعليم العالي، وتعزيز العلاقة مع البحث العلميّ والتّكنولوجيا المتقدّمة حتّى يمكن تزويد سوق العمل في القدس الغربيّة بخرّيجين وفنّيين يمتلكون مهارات تكنولوجيّة وأكاديميّة متقدّمة لتلبية حاجة الطّلب المحلّيّ والعالميّ من المنتجات والخدمات الّتي يعتمد إنتاجها على التّكنولوجيا المتقدّمة .

لقد كان تطوير الميزة التّنافسيّة للقدس من أهمّ معالم خطّة بورتر لبناء القدرة التّنافسيّة للقدس بشطريها: القدس الغربيّة والقدس الشّرقيّة المحتلّة، وهذا لا يعني أنّ الجانب المقدسّي سيستفيد من ذلك ، بل إنّ ادخال القدس الشّرقيّة قد جاء وفقا للمصالح الإسرائيليّة الّتي تعتمد على تسويق المكان والزّمان دون أن يستفيد أو ينعكس ذلك على السّكّان المقدسيين في القدس الشّرقيّة، .

فـلا تعتبـر سـلطات الاحتـلال الإسـرائيليّ المقدسـيين مواطنيـن مـن الدّرجـة الأولـى لهـم حقوقهـم، وإنمـا تأخـذ بعيـن الاعتبـار الهويّـة الثّقافيّة والدّينيّة اليهودية، حيث أنّ الهيمنة الإسرائيليّة -من مضمون أيديولوجيّ- تعَدّ من أهمّ مرتكزات خطّة بورتر. وإذا كان العديد من دول العالم تَعُدَّ القدس الشّرقيّة منطقة محتلّة فيجب أن يتبع هذا الموقف السّياسّي إجراءات وآليّات للتّأكيد على هذا الموقف والدّفاع عنه.

يتكـوّن عنقـود القـدس الاقتصـاديّ -حسـب خطّـة بورتـر- مـن القطاعـات الآتيـة: الخدمـات الصّحّيّـة، والتّعليـم العالـي، والبحـث العلمـيّ، والتّكنولوجيا المتقدّمة، والسّياحة اليهوديّة والعالميّة، والرّياضة، وعقد المارثونات العالميّة، وتكنولوجيا المعلومات، وإنتاج المستحضرات الصّيدلانيّة، والخدمات، والإدارة العامة ضمن بيئة أعمال متطّورة تنسجم مع متطلّبات العمل في السّوق المحلّيّ والدّولي (Porter, ٢٠١٥).

لقد كان تطوير البنى التّحتيّة والتّعليم وفقا لاستراتيجيّة بورتر منسجما مع التّوجهات الإسرائيليّة لإعداد الاقتصاد الإسرائيليّ لعام ٢٠٢٠ وفقا للخطّة الشّاملة لإسرائيل الّتي صدرت في سنوات الألفين (Creative Class Group, ٢٠١٥, pp. ١-٢٤). أمّا الأهداف المحدّدة لخطّة القدس التّنافسيّة الّتي تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذها فهي:

١- زيادة الدّخل الفرديّ والأسريّ في القدس الغربيّة والذّي يقلّ بنسبة ٤٠٪ عن المعدّل في البلدات والمدن الإسرائيليّة.

٢- زيادة نسبة القوى العاملة إلى أكثر من ١٥٪ لتكون منسجمة مع نسبة عدد سكّان القدس الغربيّة مع عدد سكّان إسرائيل من اليهود وزيادة نسبة المشاركة في سوق العمل، الأمر الّذي يؤدّي إلى انخفاض نسبة البطالة من خلال زيادة الاعتماد على الابتكار لتطوير نوعيّة عوامل الإنتاج، والارتقاء بنوعيّة التّعليم والخدمات الصّحّيّة والخدمات العامّة مثل المياه والكهرباء والاتّصالات .

٣- تمّ تحليل بيئة الأعمال في القدس الغربيّة بتطبيق ماسة بورتر الّتي تتكوّن من عناصر الإنتاج، والطّلب على السّلع والخدمات، ودعم الصّناعات الدّاعمة والمكمّلة لعمليّات الانتاج، والفرص ودور الحكومة في التّأثير على بيئة الأعمال والاقتصاد. وتعاني بيئة الأعمال في القدس الغربيّة من عدم توفّر أصحاب المهارات المتدنّية والمتوسّطة الّتي يستلزم توظيفها في سوق العمل.

٤- زيادة نسبة المنشورات البحثيّة وطلبة الدّراسات العليا لتزيد نسبتها عن ١٥٪ من مجمل العدد الكلّيّ في إسرائيل.

وقد بُنِيَتْ إستراتيجيّة بورتر لتطوير القدرة الّتنافسيّة للقدس الغربية على النّحو الآتي:

أ- تعتبر السّياحة من أهمّ القطاعات الّتي يعتمد عليها اقتصاد القدس، حيث يتمّ تسويق القدس الشّرقيّة المحتلّة ضمن برامج الجذب السّياحيّ، والّتي تمّ تقسيمها إلى قسمين: السّياحة اليهوديّة الموجّهة لجذب يهود العالم لزيارة إسرائيل، والسّياحة العالميّة الموجّهة لزيارة الأماكن المقدّسة: المسيحيّة والإسلاميّة، وقد تمّ تطوير المتطلّبات اللازمة لمواجهة الطّلب السّياحّي من خلال بناء الفنادق، واستخدام وسائل نقل مريحة ومتطوّرة وغيرها من مكوّنات العنقود السّياحيّ.

ب- بناء علاقات مع مراكز الأبحاث والجامعات الّتي يعتمد استخدامها على الرّيادة والابتكار الّتي تعنى بالتّكنولوجيا المتقدّمة والتّعليم العالي في الجامعات والكلّيّات التّقنيّة، حيث جاء ترتيب الجامعة العبريّة في القدس ضمن الجامعات المائة الأولى ضمن ترتيب شانغهاي.

ج - التّركيز على الخدمات الصّحّيّة والعلاجيّة. ويُعَدُّ مستشفى هداسا مركزا عالمّيا للعلاج، فهو مؤهّل لاستقبال أكثر من ١٥٠٠ مريض، حيث يعتمد هذا المستشفى في عمله على كلّيّة الطّبّ في الجامعة العبريّة في إجراء الأبحاث، وتوظيف الابتكارات في العلوم الطّبّيّة والصيدلانية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس وسُبُلُ إعادة تشغيلها، ونظراً لأهمية موضوع البحث، في التركيز على تعزيز وحماية الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، فقد تقدمت الدراسة بتوصيات إلى الجهات المعنيّة وذات العلاقة للعمل على الارتقاء بتجارة التجزئة في البلدة القديمة من القدس الشّرقيّة، ومن تلك الجهات القطاع العام و م.ت.ف؛ ومؤسّسات السّلطة الوطنيّة، والقطاع الخاص، والقطاع الأهليّ، والغرفة التّجاريّة الصّناعيّة العربيّة، وجامعة القدس مع التّأكيد على التّكامليّة والتراكميّة في العمل، عبر إعداد جدول زمني يمكن تنفيذه فى المديين القصير والمتوسط، لإعادة تشغيل المحلّات المغلقة في البلدة القديمة من القدس، وفق رؤية فلسطينيّة، تقوم على تعزيز الاستدامة والتّنافسيّة للجانب الاقتصاديّ والتجاريّ للبلدة القديمة من القدس بشكل خاص والمدينة المقدّسة بشكل عام[9].

وقد تمّ التّقدّم بعدد من الآليّات المطلوبة للتّدخّل المباشر لمواجهة التّحدّيات الّتي تشكّل تهديداً للحركة التّجاريّة في البلدة القديمة من القدس. وتتركّز تلك التّدخّلات في التّوجّه مباشرة بإعداد الملّفات اللازمة لكلّ محلّ تجاريّ مغلق أو مهدد بالإغلاق لمعالجة أسباب إغلاقه، سواء أكانت قانونيّة أم ضريبيّة أم تسويقيّة وغيرها. ويمكن أن تكون الغرفة التّجاريّة مؤهّلة للقيام بذلك، كما يمكن أن يوفّر عمل الغرفة التّجاريّة أساساً للتّخطيط للسّنوات القادمة. وبناء على نتائج المسح والمقابلات الفرديّة واللقاءات البؤريّة، فإنّه من المتوقّع ألا يتمّ إعادة فتح نسبة لا بأس بها من المحلّات التّجاريّة بناء على عملها السّابق، فلم تعد تلك المحلّات توفّر سلعاً وخدمات جاذبة للزّبون أو المستهلك، وهنا لا بدّ من التّفكير في الآفاق الممكنة لإعادة تشغيل المحلّات والمباني، والبحث أيضا في مدى توفّر الشّروط الأساسيّة والضّروريّة لتحقيق ذلك.

تركّز نتائج هذه الدّراسة على تطوير محاور رئيسة لرؤية عمليّة للعمل بموجبها في القدس كما وردت في هذه المقالة، حيث تمّ التركيز فيها على كون القدس هي العاصمة ومركز العمل السّياسيّ والوطنيّ الفلسطينيّ، وأنّ هذا يتزامن مع كونها مركزاً سياحيّاً وثقافيّاً وتجاريّاً/ وخدماتيّاً. من النّاحية التّجاريّة هي مركز تجاريّ وخدماتيّ لسكّانها وزوّارها من السّيّاح والحجّاج. وبما أنّ مفتاح التّنمية فيها هو السّياحة فلا بدّ من تطوير قطاعها التّجاريّ بما يخدم السّياحة الداخليّة والخارجيّة (سعادة، ٢٠١٩) ويلبّي حاجات المستهلك المحلّيّ الّتي لا تقبل الثّبات كون التّغيّر والتّحديث حالة دائمة. وكان تطوير قطاع السّياحة من حيث البنية التّحتيّة للمحلّات المغلقة، وإعادة فتحها ضمن الرّؤية الفلسطينيّة، بحيث تقدّم الخدمات اللازمه للسّيّاح بشكل متطور ولائق وذو هوية فلسطينيّة، عبر تجهيز محلّات مغلقة في أسواق أو طرق أو عقبات ليتم فتحها لتكون مقاصد للحياة الثّقافيّة في المدينة، وتطوير تجارة التّجزئة والجملة باعتماد أساليب التّسويق المتقدّم والتّجارة الإلكترونيّة، وذلك عبر تقديم دورات تدريبيّة لتجّار القدس، و نقل دوائر حكوميّة إلى البلدة القديمة بأشكال مختلفة، مثل دائرة التّربية والتّعليم، ودوائر السيّاحة المختلفة[10].

ويمكن أن تكون جامعة القدس بالتّعاون مع الغرفة التّجاريّة بتقديم دورات للتّجار في مجالات الضّرائب والمحاسبة والقانون لمساعدة التّجّار في متابعة أعمالهم وإعداد البرامج الأكاديمية التي تلبي احتياجات المؤسسات المقدسية وسوق العمل المقدسي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الجعبة، نظمي. (٢٠٠٩). في دليل القدس: حضارة وتاريخ،القدس عاصمة الثّقافة العربّية. الغرفة التّجاريّة والصّناعيّة في القدس.
- الجعبة، نظمي. (٢٠١٩). حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.
- الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينّي. (٢٠١٨). كتاب القدس الإحصائيّ السّنويّ.
- العارف، عارف. (١٩٤٧). المفصّل في تاريخ القدس. (الطّبعة ٤)، القدس: مطبعة المعارف.
- الغرفة التّجاريّة والصّناعيّة في القدس. (٢٠١٨). أجندة الغرفة التّجاريّة الصّناعيّة العربيّة في القدس.
- بدران، آمنة. (٢٠١٧). المحلّات التّجاريّة المغلقة في القدس الشّرقيّة: الأسباب وإمكانيّة إعادة فتحها. مناقشة العمل الميدانّي في ورشة العمل التي عقدت في مكتب منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، أبوديس، يناير ٢٠١٨.
- بدريّة، عمر. (٢٠١٣). القدس، البلدة القديمة،اسواق وحوانيت. مكتبة الحياة، القدس.
- رزق الله، نجوى وخضر، سامي. (٢٠٠٠). البلدة القديمه في القدس: الواقع الحالي وآفاق التّنمية. رام الله، فلسطين.
- عبدالله، سمير. (٢٠١٩). نقص المهارات وفجواتها في القطاع السّياحيّ الفلسطينيّ. رام الله ، فلسطين: منشورات معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة (ماس) .
- عرفة، نور (٢٠١٧). تشخيص الموارد الاقتصاديّة المحّليّة في القدس الشّرقيّة. رام الله، فلسطين: منشورات أبحاث معهد أبحاث السّياسات الاقتصادية الفلسطينيّ- ماس.
- كنفاني، نعمان وزياد غيث. (٢٠١٢). الهيكليّة الاقتصاديّة للمستعمرات الإسرائيليّة في الضّفّة الغربيّة. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).
- كوسى، كيستين. (٢٠١٥). إعادة إعمار المباني التّاريخّية في مدينة حلب القديمة: المباني العامّة أنموذج. رسالة ماجستير في الهندسة المعماريّة، تأهيل المدن الإسلاميّة والتّاريخيّة، كلّيّة الهندسة المعماريّة –جامعة حلب.
- مركز التّجارة الفلسطينّي، بال-تريد. (٢٠١٠). القطاع الخاص الفلسطينيّ حول الاقتصاد المقدسيّ: حوافز التّصدير. رام الله، فلسطين.
- وحدة القدس في الرّئاسة الفلسطينيّة، (٢٠١٨). الخطّة الاستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة في القدس ٢٠١٨-٢٠٢٢.

المراجع الإنكليزية

- Creative Class Group (2015). Building A Creative Society In Jerusalem. Muncipility of West Jerusalem.
- ELjafari, M. and Abdullah, S. (2019). East Jerusalem›s Economic Cluster. West Bank, Palestine: Palestine Economic Policy Research Institute, MAS, Ramallah.
- Haidar, and A. Talib, A. (2013): Adaptive Reuse in the Traditional Neighbourhoodof the Old City Sana›a –Yemen. submitted to Asia Pacific International Conference on Environment-Behaviour Studies University of Westminster, London, UK, 6-4 September.
- Jerusalem Institute for Policy Research l (2017): Statistical Yearbook of Jerusalem, various issues.
- Jerusalem Unit, Office of the President (2010): Strategic Multi sector Development Plan for EJ, Ramallah, Palestine.
- Jerusalem Unit, Office of the President (2018): Strategic Plan of Sectoral development in Jerusalem, 2022-2018, Ramallah, Palestine.
- Othman, A. and Elasaay, H. (2018): Adaptive reuse: an innovative approach for generating sustainable values for historic buildings in developing countries, Organization, Technology and Management in Construction.

- Palestine Economic Council for Development and Reconstruction– PECDAR (2013). Jerusalem Strategic Development plan.
- Palestine Economic Policy Research Institute (2019). Preserving East Jerusalem in the Context of the Two State Solution. Ramallah, Palestine: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).
- Palestine for Development Foundation (2019): Jerusalem Financing Facility to Support SMEs – Old City Intervention to Develop Local Businesses. Presented to Palestine for Development Foundation, Report April 2019.
- Porter, M. (2015). Building a Competitive Jerusalem. Unpublished presentation- draws on ideas from Porter's articles and books.
- The Jerusalem Development Authority (2015). Tourism and Security "Life in the Crisis Lane" Case Study of Jerusalem. Published by the Israeli Muncipilty of Jerusalem.
- Times of Israel (2013): "Jerusalem Mayor says the City's in the Fast Lane". Intreview with Nir Barkat by Times of Israel, 2013-2-11.
- UNCTAD (2013): The Palestinian Economy in East Jerusalem: Enduring, Annexation, Isolation and Disintegration. Geneva, Switzerland.

المواقع الإلكترونيّة

- الشريف، هيثم. (٢٠١٦). تقرير بعنوان بضائع إسرائيل ومستوطناتها عند أبواب الفلسطينيين. دنيا الوطن .htm.962402/24/08/2016/www.alwatanvoice.com/arabic/news

- الجندي، أسيل. (٢٠١٨). ماركات إسرائيليّة على النّاصية ... دمج واختراق شرقي القدس. https://metras.co/.

- الحيّ اليهوديّ، موقع المعرفة، تاريخ الإنزال 2017/8/28 .http://www.marefa.org/

- تقرير مراقب دولة الاحتلال يوسف شبيرا الأخير حول «الخدمات الاجتماعيّة للسّكّان العرب في شرقي القدس». (حزيران ٢٠١٩). www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents.

- حارة الشّرف، موقع دنيا الوطن.) (آذار، ٢٠١٥). https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/26/03/2015.

- حارة اليهود، موقع فلسطين. (آب ٢٠١٠). http://palestine.assafir.com/.

- عين على القدس، تقرير حارة الأرمن في القدس القديمة. (تموز ٢٥، ٢٠١٦). https://www.youtube.com/watch.

- عوف، مرفت. (٢٠١٦). لماذا يشتري المستهلك الفلسطينيّ من محلات اليهوديّ رامي ليفي؟ .www.sasapost.com/rami-levy-a-businessman

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (٢٠١٦). اسواق البلدة القديمة. (شباط ٢، ٢٠١٦). www.wafainfo.ps.

- وكالة معاالإخباريّة. (٢٠١٢). تقرير بعنوان بعد انتهاء فترة التّصاريح هل فقد المستهلك ثقته بالتّاجر الفلسطينيّ. .http://www.maannews.net/Content.aspx

- وكالة وفا- مركز المعلومات الوطنيّ الفلسطينيّ. (٢٠١٩). أسواق في البلدة القديمة في القدس. .9714=info.wafa.ps/ar_page.aspx?id

الهوامش

[1]تـم التقسـيم وفقاً لتقسـيم عـارف العـارف لأحيـاء القـدس فـي كتابـه (المفصّـل فـي تاريـخ القـدس) لعـام ١٩٤٧م إلـى أسـواق وعقبـات وأحيـاء، وهـذا التّصنيـف قـد تغيّـر وتبـدّل جزئياً نتيجة التّغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسّية بعد الاحتلال الإسرائيليّ للقدس في العام ١٩٦٧م.

[2]بالرجـوع لمـا ورد فـي كتـاب دليـل القـدس: حضـاره وتاريـخ، القـدس عاصمـة الثقافـة العربيـة (٢٠٠٩)، وأجنـدة الغرفـة التجاريـة الصناعيـة العربيـة – القـدس، (٢٠١٦)، وبدريـة، عمـر، القـدس - البلـدة القديمـة أسـواق وحوانيـت (٢٠١٣).

[3]تم الإعتماد على المسح الشامل للمحلات التجارية في البلدة القديمة من القدس.

[4]يجدر الإشارة إلى أنّ مراقب دولة الاحتلال يوسف شبيرا في تقريره الأخير حول «الخدمات الاجتماعيّة للسّكّان العرب في شرقي القدس» في حزيران ٢٠١٩ ذكر أنّ نسبة الفقر في القدس الشّرقيّة ٧٥٪ وأن ٨١ من أطفال القدس الشّرقيّة في حالة فقر. www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents .

[5]تتوفر قوائم بأسماء التجار المقدسيين لمن تمت مقابلتهم في الأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٠ لدى الباحثين.

[6]ضريبة الأرنونا هي ضريبة تفرضها سلطات الإحتلال العسكري الإسرائيلي للقدس الشرقية على البيوت والمحلات التجارية بحسب مساحتها.

[7]من الضّروري هنا الاشارة إلى الرّؤيّة الفلسطينية الرّسمية للقدس الشرقية وفق ما ورد في كتاب الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس والصادرة عن وحدة القدس في الرئاسه في العام ٢٠١٨ والتي تنص على: «القدس مدينه عربيه اسلاميه عالميه بهويه فلسطينيه، تكتسب عزها وفخرها من: تاريخها، وتراثها، واهميتها الدينيه والروحيه المركزيه لجميع الأديان السماويه. وهي تتسم بالحيويه والنشاط وتسهم في التطور الانساني والتنوع الحضاري، والثقافي المحلي والعربي والعالمي وهي جاذبه للحياه والعمل والاستثمار فيها لما تحتويه من بنيه تحتيه، ومؤسسيه ، اقتصاديه، واجتماعيه، وصحيه وتعليميه، وثقافيه وسياحيه، وترفيهيه مميزه، ومستدامه تليق بعاصمة دولة فلسطين العتيده» أما الهدف الأعلى للخطة الاستراتيجية فهو: «القدس الشرقيه العاصمه الابديه لدولة فلسطين، وهي تمتلك المقومات السياسيه ، والاجتماعيه والاقتصاديه كامله. وهي بذلك جاذبه للحياة والعمل» (ص ١٥). أما الرؤيه الفلسطينية كما وردت في كتاب مؤسسة ماس (٢٠١٨) الذي نشر بالشراكه مع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية فقد حددت الرؤية الفلسطينية:

"East Jerusalem is an Arab and international city with a Palestinian identity, a treasure of historical, cultural, religious, and spiritural significance for all religions and the eternal capital of the State of Palestine symbolyizing durlable and just peace and a unique detination for all"

أما الأهداف بعيدة المدى ضمن هذه الرؤية فتتلخص في إنهاء الاحتلال، تمكين القدس الشرقية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وتعزيز الوحده بين القدس الشرقيه وباقي محافظات الوطن. ورد في كتاب:

Preserving East Jerusalem in the Context of the Two State Solution, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah ,2018 ,P13.

[8]تتوفر لدى الباحثين، أسماء وقوائم ومواعيد المقابلات التي أجريت مع عديد من تجار البلدة القديمة من القدس خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

[9]منذ أن تم الإنتهاء من هذه الدراسة وعقد ورشات عمل مع عدد من الجهات المذكورة أعلاه فإنه لم تتخذ أية إجراءات فعلية للحد من عدد المحلات التجارية المغلقة في البلدة القديمة من القدس ، في الوقت الذي تزايدت فيه الإجراءات الإسرائيلية المناهضة للوجود الفلسطيني.

[10]لم تصدر أية دراسة بعد إصدار هذه الدراسة وحتى الآن تتناول موضوع هذا البحث ، خصوصاً من الجهات البحثية مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وقد عقد عدد من ورشات العمل بخصوص ذلك والتي تم تغطيتها في وسائل الأعلام المختلفة.

رحال، أكرم، والجعبري، سندس. مجلة القدس للبحوث الأكاديمية
نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية1 (3): 90 - 78، 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:78-90

أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 5 لسنة 2015 على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين

أكرم رحال | سندس الجعبري

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية، وامتدت فترة هذه الدراسة من عام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٩، بواقع ٩ سنوات، وتشمل الفترة الأولى أربع سنوات قبل إصدار التعديل (٢٠١١-٢٠١٤) والفترة الثانية أربع سنوات بعد إصدار التعديل بالإضافة للسنة التي صدر فيها التعديل (٢٠١٥-٢٠١٩). وتم الرجوع إلى الدراسات الثانوية من تقارير سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تحديد قيمة المتغيرات التابعة ومعالجتها على برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، حيث تم استخدام أساليب تحليل البيانات المقطعية (Cross-sectional data)، ذلك لأن طبيعة الفرضيات تختص بدراسات الفروق في قيمة المؤشرات الاقتصادية بين مجموعتين من الزمن، الأولى وتمثل فترة ما قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل عام ٢٠١٥ وهي الفترة (٢٠١١-٢٠١٤)، والفترة الزمنية الثانية وتمثل فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل وهي الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩). من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: إن تعديلات قانون ضريبة الدخل في عام ٢٠١٥ كان لها تأثير ذو دلالة إحصائية بنسب متفاوتة ومختلفة على كل من المؤشرات الاقتصادية التي تم دراستها، وأظهرت النتائج أن أبرز المؤشرات الاقتصادية تأثرا بتعديلات قانون ضريبة الدخل سلبا أو إيجابا من الناحيه الاقتصادية، هو مؤشر الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية وكان تأثره إيجابيا متمثلا بزيادة حجم الادّخار، من ثم مؤشر الاستهلاك المقاس بإنفاق الأسر متأثرا إيجابيا بتوسع مقدار الإنفاق، كما تأثر الدخل المقاس بالناتج المحلي الإجمالي إيجابيا، في حين كان مؤشر الاستثمار الأجنبي الأقل تأثرا بالتعديلات للقانون بالرغم من أنه تأثر إيجابيا أيضا. لذا فإن هذه الدراسة توصي صانعي القرار بضرورة الاستمرار بتقييم القانون بين فترة وأخرى لتعديله بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية في فلسطين. كما وتوصي بأهمية زيادة الشرائح الضريبية لتدعيم أسس العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٥) لسنة ٢٠١٥، الاستثمار الأجنبي، الادّخار، الاستهلاك، الناتج المحلي الإجمالي.

The Impact of Income Tax Law Amendments 5/2015 on Economic Indicators in Palestine

Abstract

This study aimed to assess the impact of the 2015 income tax law amendments on economic indicators in Palestine, specifically foreign investment, savings, consumption, and GDP. A quantitative approach was used, analyzing time series data from 2011 to 2019. The nine-year period includes four years before the amendments (2011-2014), the year of the amendments (2015), and four years after (2015-2019). Using annual reports from the Palestinian Monetary Authority and Palestinian Central Bureau of Statistics, dependent variables were identified and analyzed with SPSS. Cross-sectional data analysis was employed to study the differences in economic indicators between two periods: 2014-2011 (before the amendments) and 2015-2019 (after the amendments). The main findings of the study are as follows: The 2015 income tax law amendments had a statistically significant impact on each indicator to varying degrees. The most positively affected indicator was savings, measured by bank deposits, followed by the consumption index, measured by household spending, and the income index, measured by GDP. The least affected was the foreign investment index. The study recommends that decision-makers periodically evaluate the income tax law to make necessary adjustments based on Palestine›s economic situation. Additionally, it suggests increasing the number of tax brackets to enhance the equity of the Palestinian Income Tax Law.

Keywords: Amendments of Palestinian Income Tax Law No. (5) of 2015, foreign investment index, consumption index, index numbers, savings index, income index.

د. أكرم رحال، أستاذ مشارك في دائرة المحاسبة في جامعة القدس، للمراسلة: rahhal@staff.alquds.edu.
سندس الجعبري، طالبة ماجستير في برنامج المحاسبة والضرائب، جامعة القدس.
حقوق النشر 2024، جميع البيانات الواردة في هذا المقال محمية ويجب أخذ إذن استخدام عن طريق جامعة القدس (www.alquds.edu).

مقدمة

تعتبر الضريبة منبعا هاما لإيرادات الدول جمعاء، فالضريبة مزوّد هام للحكومات تساعدها على إدارة أمور البلاد وتطويرها كونها مبالغ تُقتطع من الشعب وتعود إليه على شكل خدمات متنوعة الأشكال، وللضريبة دور هام من النواحي الاجتماعية كما الاقتصادية فهي تشكل منظومة هامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في الدول خاصة النامية منها، وإن من أهداف الضريبة تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي لهم، وتهدف جباية الضريبة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق فرص للعمل والعديد من المنافع الأخرى والأهم هو تحقيق السيطرة على الوضع الاقتصادي في الدولة.

تعتبر ضريبة الدخل من أهم أنواع الضرائب المباشرة التي ترتبط بتمويل خزينة الدولة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية وتحديدا مجال منح الإعفاءات للمستثمرين لتحفيز الاستثمار والعمل كوسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في المجتمع وذلك بتوزيع الدخل ليحافظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (العجل، ٢٠١٧).

في فلسطين تم تشريع أول قانون لضريبة الدخل عام ٢٠٠٤ وخضع للعديد من التعديلات خلال عدة سنوات لأسباب إدارية أو إجرائية للقانون، وأسباب اقتصادية واجتماعية كانت لتحفيز الادّخار والاستثمار وزيادة الإيرادات الضريبية أيضا، ومن أهم التعديلات إصدار قانون جديد لضريبة الدخل في العام ٢٠١١ ثم تلاها تعديلات على هذا القانون في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ ولكن تعديلات ٢٠١٥ كانت جوهرية على القانون و خصوصا بما يتعلق بالإعفاءات الضريبية وعلى الشرائح الضريبية ونسبها وغيرها من التعديلات الأخرى (ماس، ٢٠١٥).

هدفت هذه التعديلات إلى معالجة بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت من قانون ٢٠١١، لكن السؤال الموجه فيما يتعلق بهذه التعديلات: هل حققت أهدافها الاجتماعية والاقتصادية؟ لذا فإن أهمية هذه الدراسة تنبع بأنها تعتبر من الدراسات القلائل التي تناقش أثر تعديلات الأنظمة الضريبية على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين بالتالي هي تعزز المكتبة العلمية بدراسة جديدة قد تلقي بظلالها على أي تعديل مستقبلي قد يطرأ على قانون ضريبة الدخل.

مشكلة الدراسة

إن الوضع الاقتصادي المتذبذب الذي تعيشه فلسطين يدفع الضريبة لخلق سياسيات تساعد قدر المستطاع في الحد من المشاكل الاقتصادية المختلفة، وفق النشرات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن نسبة البطالة ارتفعت من ٢٠٪ في العام ٢٠١١ إلى ٢٧٪ بالعام ٢٠١٤، والأرقام القياسية للأسعار ارتفعت من ٩٣ نقطة إلى ٩٩ نقطة، أما الاستثمار الدولي المباشر في فلسطين انخفض من ٤٩٥٢ مليون دولار إلى ٤٧٥٤ مليون دولار في نفس الفترة. ولأن الضريبة تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية الفلسطينية، خضع قانون ضريبة الدخل لتعديلات عديدة خلال السنوات الماضية ومنذ إصدار أول قانون ضريبة دخل فلسطيني في العام ٢٠٠٤ ليتناسب مع الأوضاع الراهنة والوضع الاقتصادي الفلسطيني في ظل التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية. وتتمحور مشكلة البحث بمعرفة مدى تحقق الأهداف الاقتصادية لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعدل رقم (٨) للعام ٢٠١٥ وذلك بقياس أثره على المؤشرات الاقتصادية العامة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩).

أسئلة الدراسة

استنادا للمشكلة آنفة الذكر فإنه ومن خلال هذه الدراسة سيتم الإجابة على التساؤلين الرئيسيين التاليين:

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على المؤشرات الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي، الاستهلاك، الادّخار، الناتج المحلي)؟ والسؤال الرئيسي الثاني: ما هو المؤشر الاقتصادي الأكثر تأثرا بتعديلات قانون ضريبة الدخل عام ٢٠١٥؟

الأهداف

تهدف الدراسة إلى التعرف على قانون ضريبة الدخل وتطوره وبيان التغيرات التي حصلت في عام ٢٠١٥ وأثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ في تحقيق النمو للمؤشرات الاقتصادية في فلسطين والمتمثلة كما يلي:

١)دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على الاستثمار الأجنبي.

٢) دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على الاستهلاك.

٣) دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على الادّخار.

٤) دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ على الناتج المحلي الإجمالي.

٥)التعرف على أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثرا بتعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١٥.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لمعرفة أثر تطور قانون ضريبة الدخل وإيجاد علاقة بين التعديلات على قانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٥ والمؤشرات الاقتصادية من خلال إثبات الفرضيات التالية:

1) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥) في قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

2) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥) في قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

3) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥) في قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

4) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥) في قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

الإطار النظري

تهدف الدول من خلال فرض الضريبة لتحقيق عدة أهداف، منها الهدف المالي لتمويل خزينة الدولة لتغطية نفقاتها وتقديم الخدمات للمواطنين، وكلما زادت الخدمات المقدمة من قبل الدولة زاد معها تنوعٌ لأشكال الضرائب لتغطية هذه الخدمات مما يؤدي إلى تحسين المستوى العام للمجتمع. الهدف الثاني هو الاجتماعي فمن خلال الضرائب وقوانينها تتمكن الدولة من إعادة توزيع الثروة بين المواطنين حيث تكون النسبة الأكبر من الضرائب على أصحاب الدخول العالية مع أنهم الفئة الأقل استفادة من الخدمات المقدمة نظرا لتفضيلهم الخدمات الخاصة كالتعليم في المدارس الخاصة والعلاج في المستشفيات الخاصة، وبالمقابل تقل الضريبة تدريجيا على أصحاب الدخل المنخفض وهم الفئة الأكثر استفادة من خدمات الحكومة العامة، مما يعني أن أصحاب الدخول العالية يساهمون بشكل كبير في خدمة المواطنين الأقل دخلا منهم مما يقلل الفجوة بين أصحاب الدخل العالي والمتدني. وأخيرا الهدف الاقتصادي فالضريبة تعتبر أداة في أيدي الحكومات لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول (دردوري وآخرون، ٢٠١٨).

التطور التاريخي لقانون ضريبة الدخل في فلسطين

تطور قانون ضريبة الدخل منذ عهد الانتداب البريطاني الذي فُرضت فيه ضريبة الدخل لأول مرة في فلسطين بقانون رقم (٢٣) سنه ١٩٤١، ثم ألغي هذا القانون بقانون آخر رقم (١٣) لسنة ١٩٤٧ والذي يقضي بتعديل التشريع المتعلق بضريبة الدخل وتوحيده. وعند توحيد الضفتين تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية، صدر القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥١ والذي وحّد التشريعات الضريبية في الضفتين. وبعد ذلك استبدل بقانون استثنى دخل المكلّف من الخارج وخفّض معدل الضريبة التصاعدية وشرائحها وهو قانون رقم (١٢) لسنه ١٩٥٤ (أبو هلال وآخرون، ٢٠١٥) (Rahhal, 2014).

في عام ١٩٦٤ صدر قانونٌ توسّع في شمول التكليف الضريبي وزاد نسبة التصاعد في المعدلات الضريبة، وهو قانون رقم (٢٥) لعام ١٩٦٤، ونص على تشكيل محكمة خاصة تتولى مهمة الفصل في المنازعات الضريبية وتتبنى معيار الإقليمية في اخضاع الضريبة، وعرفت باسم محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل. في حين أن قطاع غزة، والذي لم يكن تحت حكم المملكة الأردنية، فإن القانون المطبق فيه كان القانون الإنجليزي رقم (١٧) لسنه ١٩٤٧، الذي يفرق بين دخل الزوج والزوجة عكس القانون الأردني الذي كان يضم دخل الزوج والزوجة معا (عبد الكريم وآخرون، ٢٠١٥).

في عام ١٩٦٧ عندما وقعت الأراضي الفلسطينية بكاملها تحت الاحتلال الإسرائيلي، أصدر الحاكم العسكري أوامر عسكرية نصت على إبقاء ضرائب الدخل للعقارات والجمارك كما هي في الضفة وغزة حتى صدور أوامر تغير ذلك، ثم أدخلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغيرات كثيرة وجوهرية على قانون ضريبة الدخل المعمول به لخدمة مصلحة سلطات الاحتلال، وكانت التعديلات تصدر على شكل أوامر عسكرية اشتملت على تعديل سنوي في الشرائح الضريبة، وإلغاء الإعفاءات السياسية والاقتصادية، وتعديل الإعفاءات العائلية والتنزيلات والسلف. واستُبدلت المحاكم المحلية بلجنة اعتراضات عسكرية، ودام الحال في الأراضي الفلسطينية خاضعا لسلطات الاحتلال الإسرائيلي حتى دخول السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٣ والتي استلمت صلاحيات إدارة المناطق الفلسطينية ومنها صلاحيات الضرائب التي نص عليها اتفاق باريس الاقتصادي عام ١٩٩٤ (أبو هلال وآخرون، ٢٠١٥).

قامت السلطة الفلسطينية بإدخال مجموعة من التسهيلات والتعديلات سنه ١٩٩٥، منها تعديل الشرائح والنسب الضريبة وتخفيض هذه النسب، وزيادة الإعفاءات الشخصية والعائلية. وبقي معمولا بهذه القوانين إلى أن أقرت السلطة الفلسطينية قانون ضريبة الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤، والذي وضع مجموعة من التشريعات المالية والاقتصادية التي تساعد في نمو الاقتصاد الفلسطيني حيث زادت فيه قيمة الإعفاءات، واعترفت أيضا بالعديد من الإعفاءات التي لم يكن معترفا بها في القوانين القديمة مثل مصاريف شراء منزل، ومصاريف العلاجات الطبية للمكلفين. ثم صدر قانون ضريبة الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ المعدل، الذي اشتمل على تعديلات مهمة منها تعديل نفقات التدريب والضيافة، وتعديل إعفاء أرباح وعوائد التوزيع من الشركات المقيمة في فلسطين، وتعديل الإعفاءات للشخص الطبيعي المقيم، وتعديل الشرائح الضريبية وغيرها (Rahhal, 2014).

ونظرا إلى أن مواد القوانين السابقة أصبحت بعد زمن غير صالحة للتطبيق خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على القطاع الخاص والاستثمار الخارجي، وتسجيل العديد من الاعتراضات من قبل المكلفين، أصدرت السلطة الفلسطينية بموجب قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ تعديلات جوهرية وجدت قبولا لدى قطاعات واسعة من الشركات والمؤسسات، وطالت هذه التعديلات الشرائح الضريبة حيث قامت بتخفيضها، وطالت أيضا نسب الإعفاءات وطبيعتها، حيث تم تعديلها لتصبح مبلغا مقطوعا قيمته ٧٥٠٠ دولار و١٠٪ بدل مصاريف ومواصلات (عبد الكريم وآخرون، ٢٠١٥).

استمر التردد في السياسة التشريعية في المجال الضريبي إلى أن صدر قانون رقم (٨) بشأن ضريبة الدخل الفلسطيني لسنة ٢٠١١ وتعديلاته في سنوات ٢٠١٢، ٢٠١٤، الذي أدخل أيضا الكثير من التعديلات المهمة، منها تغيير عملة القانون من الدولار للشيكل ورفع الإعفاءات الضريبة للمكلف وزيادة مبالغ ونسب بعض المصاريف المقبولة لأغراض الضريبة مثل زيادة نفقات البحث والتطوير والاعتراف بالخسائر الرأسمالية وزيادة عدد الشرائح وغيرها من التعديلات. وفي نهاية شهر آذار عام ٢٠١٥، صدر التعديل الأخير على قانون ضريبة الدخل، وحمل التعديل رقم (٥) لسنة ٢٠١٥، وتم بموجبه إقرار عدة تعديلات منها رفع قيمة الإعفاء السنوي وتعديل الشرائح الضريبية بشكل كبير لتصبح أكثر سخاء مع المكلفين (عبد الكريم وآخرون، ٢٠١٥).

أسباب التغير والتطور في قانون ضريبة الدخل

تطور قانون ضريبة الدخل في فلسطين وتم تعديله خلال عدة سنوات سعيا لتحقيق العديد من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية كزيادة الإيرادات الضريبة وتشجيع الاستثمار وإعادة توزيع الدخول بين الفئات المجتمعية المختلفة من خلال زيادة عدد الشرائح الضريبة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن الواضح أن القوانين السابقة كانت متحيزة للفئة الأكثر ثراء، وتجلى ذلك من خلال الإعفاءات التي تم تغييرها في القوانين السابقة حيث أنها لم تكن تراعي الظروف الاقتصادية للشرائح الأقل دخلا. وإن من أسباب التطوير في القانون أنه وعلى الرغم من محاولة المشرع تحقيق الأهداف الثلاثة إلا أن تلك التعديلات والتغيرات لم تتم بشكل مهني، ويدل على ذلك التخبط وكثرة التعديلات التي حصلت على القانون، ولعل من أهم أسباب هذا التخبط هو غياب السلطة التشريعية خاصة بعد عام ٢٠٠٧ وأن التشريعات تتم من خلال الحكومة وليس من خلال مشرعين مختصين. ومن الأسباب التي أدت إلى تعديل قانون ضريبة الدخل الفلسطيني عدة مرات محاولة لجعلها تتلاءم مع المجتمع الفلسطيني هي أن القوانين القديمة اشتملت على مواد تم نقلها من قوانين أخرى سابقة ولم تعد صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر أو لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز الأسباب للتعديل والتطوير أيضا هي أن فلسطين لها ظرف خاص بما يتعلق كونها دولة تحت الاحتلال وتعاقب على إدارتها عدة دول على فترات مختلفة، وإن كل إدارة كانت تشرع القوانين التي تأتي في مصلحتها مما أدى إلى تدني الوعي بضرورة الالتزام بدفع الضرائب خصوصا فترة إدارة الاحتلال الإسرائيلي التي كانت تهدف إلى الجباية التامة من المجتمع الفلسطيني، فكان من الضروري تعديل القانون ليكون أقرب إلى حال ووضع المواطن الفلسطيني وتوعيته بمدى أهمية هذه الضرائب في تحسين الاقتصاد وتحسين المجتمع ككل (عبد الكريم، ٢٠١٧).

أهم التعديلات التي تلت قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١

أولاً: القانون لعام ٢٠١١

لعل من أهم التغيرات في القانون رقم ٨ لسنه ٢٠١١ هو تحويل العملة المستخدمة لحساب الضريبة حيث بدأ القانون باعتماد الشيكل الإسرائيلي بدلا من الدولار الأمريكي، وبما يتعلق بالتغير في الشرائح والنسب الضريبة فإن التعديل الأول كان باحتساب الشرائح والنسب الضريبة بعملة الشيكل بدل الدولار والتعديل الثاني جاء خاصا بشركات التأمين، حيث خفضت نسبه الضريبة على أقساط التأمين على الحياة من ١٠٪ إلى ٥٪. أما الإعفاءات فأصبحت ٣٠,٠٠٠ شيكل للفرد المقيم، وأضاف القانون مصاريف التعليم الجامعي بواقع ٦,٠٠٠ شيكل سنويا للشخص المكلف أو تعليم زوجته أو أحد أولاده، وإعفاء شراء أو بناء بيت سكني بقيمة (٣٠٠٠٠ شيكل) لمرة واحدة فقط أو إعفاء من مبلغ الفوائد الفعلية المدفوعة على قرض بنكي أو مؤسسة إقراض أو إسكان أنفق على شراء أو بناء مسكن وبحد أقصى (٤٠٠٠ شيكل) سنوياً، على ألا تزيد عن (١٠ سنوات) كحد أعلى، شريطة تقديم المستندات المعززة لذلك.

وألغى القانون ٨ لعام ٢٠١١ الإعفاءات التي نص عليها قانون ضريبة الدخل سابقا، وهي دخول المزارعين والقيمة الإيجارية للأبنية التي يشغلها مالكها للسكن أو العمل، كما خفض الإعفاء على الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بيع أصل أو أوراق مالية لتصبح بنسبة ٢٥٪ من تلك الأرباح بعد أن كانت معفاة بالكامل، وخضعت للضريبة بموجب التعديل مكافأة نهاية الخدمة التي تزيد على شهر عن كل سنة بينما كانت معفاة بالكامل في القانون السابق. ويتوجب التنبيه بأن هذا التعديل يفيد العاملين والموظفين بموجب عقود رسمية ويستثنى منه العاملون غير الرسميين، في المقابل أعفى القانون دخل الشركات غير الربحية بعد أن كان الإعفاء مقتصرا على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية (قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنه ٢٠١١).

ثانياً: تعديل القانون لعام ٢٠١٢

بناء على الصلاحيات الموكلة إلى مجلس الوزراء قام المجلس بتقديم مقترح في بداية العام ٢٠١٢ تضمن زيادة الشرائح الضريبة لتصبح خمسا بإضافة شريحتين جديدتين هما ٢٢,٥٪ و٣٠٪ على الدخول المرتفعة بدل ثلاث شرائح مما أثار غضب واحتجاج المكلفين في

القطاع الخاص والأفراد العاديين ضد مشروع القرار قبل نشره، وتمثلت وجهة نظر المحتجين في أن القانون يفرض أعباء مالية إضافية عليهم تزامنا مع تراجع النشاط التجاري بشكل كبير. وشكل التعديل المقترح أحد محاور النقاش المفتوح بين الحكومة والقطاعات الأخرى (الخاص والمجتمع المدني) وأفضى النقاش إلى التوصل لتسوية بشأن التعديل المقترح تتمثل بإلغاء الشريحتين المقترحتين والنسب المفروضة عليهما (٢٢,٥٪ و ٣٠٪) واستبدالهما بفرض نسبة ٢٠٪ على الشريحة الرابعة المستحدثة وفقا للتعديل. وبذلك أصبح لدينا أربع شرائح تفرض عليها نسبة ضريبة بواقع (٥٪ - ١٠٪ - ١٥٪ - ٢٠٪) (قرار مجلس الوزراء رقم (١٣/١٦) لسنه ٢٠١٢).

ثالثاً: تعديل القانون لعام ٢٠١٤

في شهر آذار من العام ٢٠١٤ صدر قرار رقم (٤) يتمثل بشكل أساسي في إعادة الإعفاء الكامل (١٠٠٪) للأرباح الرأسمالية للأصول والأوراق المالية (بعد أن تم تخفيض الإعفاء في التعديل السابق إلى ٢٥٪) وتم فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ على فوائد التمويل الصغير و١٠٪ على حصص الأرباح والتوزيعات النقدية. وظلت الشرائح والنسب الضريبة المفروضة عليها دون تعديل (قانون ضريبة الدخل قرار بقانون رقم (٤) لسنه ٢٠١٤).

رابعاً: تعديل القانون لعام ٢٠١٥

صدر التعديل الأخير على قانون الضريبة في نهاية شهر آذار من العام ٢٠١٥، وحمل التعديل رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ والذي اشتمل على عدة أمور منها رفع قيمة الإعفاء السنوي من ٣٠,٠٠٠ الى ٣٦,٠٠٠ شيكل، كما تم تعديل الشرائح الضريبية بشكل كبير لتصبح أكثر سخاء مع المكلفين، وتم حذف النسبة الضريبة ٢٠٪ عن الأفراد والشركات بحيث أصبحت أعلى شريحة على الأفراد والشركات العادية هي ١٥٪، وتم فرض ضريبة بنسبة ٢٠٪ على الشركات الاحتكارية فقط (قانون ضريبة الدخل قرار بقانون رقم (٥) لسنه ٢٠١٥).

علاقة قانون ضريبة الدخل بالمؤشرات الاقتصادية

للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة للدولة وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، من فرض للضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة، وتعتمد الضرائب في تحصيلها على درجة الوعي الضريبي وعلى مستوى كفاءة الجهاز الإداري الذي يعمل على التحصيل وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

١- علاقة ضريبة الدخل مع الاستثمارات الأجنبية

إن لسياسة الضريبة مساهمة هامة في تشجيع الاستثمارات من خلال عدة أساليب كتقديم الحوافز الضريبة والإعفاءات والتي تؤدي إلى ضمان الاستقرار الضريبي، ولأن الحوافز الضريبية لها أهمية في تشجيع الاستثمار فقد تم تعديل النظام الضريبي سعيا لخلق الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الادّخار والنمو الاقتصادي، ومن هذه التعديلات المؤثرة هي التعديلات المتعلقة بقانون ضريبة الدخل. وللحوافز الضريبة دور في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي من خلال تأثيرها على الإيراد الحدي والتكلفة الحدية للاستثمار. وللحوافز الضريبة أشكال منها الحوافز الضريبية المباشرة والتي هدفها التأثير مباشرة على قيمة الضرائب المستحقة على أرباح المستثمر (الوادية، ٢٠١٨).

يمكن للدولة التدخل من خلال السياسات المالية في حالات التضخم والكساد أو الركود الاقتصادي من خلال سياسة الضرائب للتأثير على مؤشر الاستثمار، ففي حالة الركود ونزول مستوى الاستثمار في الدولة يمكن تخفيض الضرائب على الاستثمارات الأجنبية وزيادة الإعفاءات والمحفزات من أجل جذب الاستثمارات والعمل على إنعاش الوضع الاقتصادي، وفي حال كانت الدولة تسعى لتخفيض الاستثمارات الأجنبية تستطيع الدولة فرض الضرائب وتخفيف الإعفاءات المقدمة للحد من هذه الاستثمارات في الدولة (نبيل، ٢٠١٦).

٢- علاقة ضريبة الدخل مع مؤشر الادّخار

إن العلاقة بين ضريبة الدخل والادّخار تكمن في أثر هذه الضريبة على الوضع الاقتصادي للمجتمع فنلاحظ أنه كلما زاد الانتعاش الاقتصادي قلت البطالة وزادت نسبة السيولة لدى الأفراد مما يشجعهم على الادّخار بالفائض والعكس صحيح (Rahhal, 2022) ، وإن قانون ضريبة الدخل لا شك أن له تأثيرا على مستوى السيولة من خلال النسب الضريبة التصاعدية على دخل الأفراد والشركات التي تتناسب مع الشريحة الضريبية لكل من مستوى الدخول المختلفة، ويعمل أيضا على تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادّخار مما يشجع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على الادّخار وبالتالي زيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني (الفتلاوي، ٢٠٢٠). تستطيع الدولة عن طريق السياسات المالية التحكم والتأثير على الادّخار في حالة التضخم والكساد، ففي حالة التضخم تفعل الدولة السياسة الانكماشية عن طريق فرض الضرائب بشكل أكبر للحد من مستوى السيولة المتوفرة للأفراد مما يعمل على توجيه الأفراد للتقليل من الادّخار والتوجه للاستهلاك بسبب قلة الزائد من الدخل لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية. أما في حالة الركود الاقتصادي فتسعى الدولة لسياسة التوسيع من خلال تقليل الضرائب على الأفراد مما يوفر جزء من الدخل المتاح للفرد الذي بدوره

الاقتصادي فتسعى الدولة لسياسة التوسيع من خلال تقليل الضرائب على الأفراد مما يوفر جزء من الدخل المتاح للفرد الذي بدوره يتوجه إلى الطلب الاستثماري والادّخار على شكل ودائع بنكية في المصارف وتشغيل الأموال للحصول على الفوائد والعوائد المادية (علي، ٢٠٢١).

٣- علاقة ضريبة الدخل ومؤشر الاستهلاك

تكمن العلاقة بين ضريبة الدخل والاستهلاك كون الضريبة تؤثر بشكل مباشر على دخول الأفراد وأن الاستهلاك في الأصل يكون من خلال هذه الدخول، فإذا كان تأثير الضريبة على الدخول بشكل كبير مال الأفراد إلى الترشيد من الاستهلاك والحد منه على عكس الحال فيما إذا كان هذا التأثير قليلا فيميل الأفراد إلى زيادة الاستهلاك على السلع والخدمات الأساسية والكمالية (United Nations, 2019).

تلعب السياسات المالية للدولة دورا هاما في التأثير على الاستهلاك في المجتمع ففي حالة الكساد الاقتصادي التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى العجز في تصريف المنتجات فتحد الشركات من إنتاجها مما يؤدي بشكل غير مباشر لتقليل فرص العمل وبالتالي زيادة معدل البطالة. تتدخل الدولة بتفعيل السياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب ومنح إعفاءات ضريبية للأفراد مما يزيد من فائض الدخل. أما في حالة التضخم يمكن للدولة الزيادة في معدل الضرائب لتقليل الطلب الكلي على الاستهلاك وتقليل السيولة المتوفرة بيد الأفراد مما يؤدي إلى تقليل فائض الدخل (مصطفى، ٢٠١٥).

٤- علاقة ضريبة الدخل بالناتج المحلي

إن للضرائب المباشرة أهمية كبيرة في إيرادات الدولة حيث أن الضرائب المباشرة على الدخل تؤدي دورا كبيرا في تقدم الدولة وإيراداتها وتغطية جزء من نفقات الدولة التي تسعى بها إلى تقديم الخدمات للمواطنين فإذا استغلت الدولة هذه الضرائب في القنوات المناسبة سيؤدي إلى تطوير وفعالية النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج على المدى الطويل وبالتالي ارتفاع رفاهية المجتمع وزيادة معدل دخل الفرد (حسان، ٢٠٢٠).

وللسياسات المالية علاقة هامة بالناتج المحلي الإجمالي ولها تأثير كبير عليه، ففرض الضرائب أو تخفيضها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والحالة الاقتصادية للدولة يؤدي إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية للدولة والتي بدورها تغطي النفقات وتزيد من معدل الدخل للفرد وزيادة رفاهية المجتمع دون التأثير على المؤشرات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى التحكم في مستوى خط الفقر عن طريق السياسات المساعدة لتقييد الأسعار ونسب السيولة وقيمة السلع والخدمات (الحسيني، ٢٠١٦).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة (الوادية، ٢٠١٨) و(الفتلاوي، ٢٠٢٠) و(مصطفى، ٢٠١٥) و(حسان، ٢٠٢٠) اتضح أن جميع هذه الدراسات ناقشت موضوع ضريبة الدخل من حيث المفهوم والأهمية والأنواع وعلاقته بكل من الاستثمار الأجنبي والادّخار والاستهلاك والقياسية، والناتج المحلي الإجمالي وتبين أنها تتفق مع نتائج الدراسة الحالية من حيث وجود أثر لضريبة الدخل على المؤشرات الاقتصادية المتعقلة. أما هذه الدراسة وبما يتعلق بدراسة أثر تغيرات قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على المؤشرات الاقتصادية فقد شملت على أكثر من مؤشر اقتصادي خلال فترة تغير قانون ضريبة الدخل من عام ٢٠١١-٢٠١٩، حيث أنها شملت خمس مؤشرات اقتصادية، وتم اتباع منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية (Time series data)، وثم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها. وتم استخدام منهجيات الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لصياغة الإطار النظري، والمنهج التحليلي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات للوصول إلى النتائج على عكس الدراسات التي درست أثر تغير قانون ضريبة الدخل باستخدام أسلوب الاستبانة. هذه الدراسة هي من الأوائل التي درست أثر تغير القوانين الضريبية على المؤشرات الاقتصادية من خلال شمل فترة ما بين التعديل ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥ وما بعده لعام ٢٠١٩ وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة وجمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية (Time series data)، وثم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، وذلك عبر استخدام منهجيات الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لصياغة الإطار النظري للدراسة، والمنهج الكمي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات للوصول إلى النتائج وقد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لفحص الفرضيات والوصول للنتائج المطلوبة في البحث. وتم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال المصادر الثانوية، وهي تلك المصادر التي من شأنها إثراء الدراسة والتزود بكل ما هو جديد، فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، من خلال استعراض الأدبيات المنشورة حول تلك المواضيع، مثل: الكتب والدوريات العلمية المحكمة والأبحاث والدراسات والمقالات العربية والأجنبية منها، التي تُعنى بالشأن الاقتصادي محلياً وعالمياً، من خلال مصدرين أساسيين وهما: أولا البيانات المنشورة في تقارير جهاز مركز الإحصاء الفلسطيني، وثانيا تقارير سلطة النقد السنوية للمؤشرات الاقتصادية.

متغيرات الدراسة وسلوكها

تتلخص متغيرات البحث بدراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام 2015 على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين عن طريق إجراء تحليل مالي إحصائي لتوضيح ذلك الأثر، ولابد في البداية من دراسة سلوك متغيرات الدراسة التابعة خلال فترة الدراسة، وذلك بدراستها دراسة تحليلية ووصفية على التوالي.

- **المتغير المستقل**: الفترة الزمنية ما قبل وما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل لعام 2015، ويمثل هذا المتغير الوصفي وصف للفترة الزمنية بحيث تم التعبير عن الفترة الزمنية (2011-2014) بالقيمة (0) وهي تمثل الفترة قبل إجراء تعديلات قانون ضريبة الدخل، بينما تم تمثيل الفترة الزمنية (2016-2019) بالقيمة (1) وهي تمثل فترة ما بعد التعديلات.
- **المتغير التابع**: المؤشرات الاقتصادية للفترة الزمنية من 2011 الى 2019 و التي تتمثل بما يلي:

1- **الاستثمار الأجنبي** :

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الأجنبي	1504.7	1463	1558	1568	1537	1701	1669	1758	1732

جدول رقم (1): قيم الاستثمار الاجنبي في فلسطين خلال سنوات 2011-2019 (مليون دولار).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المنشورة في تقارير جهاز مركز الإحصاء الفلسطيني للمؤشرات الرئيسية لمسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين (أرصدة) في نهاية عام 2019، www.pcbs.gov.ps.

يتضح من خلال الجدول (1) أن قيم الاستثمار الأجنبي في فلسطين تتراوح بين (1463) مليون دولار و(1758) مليون دولار، ويتضح من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين خلال الفترة الزمنية (2012-2014)، بحيث تراوحت قيم الاستثمار في تلك الفترة بين (1463-1568) مليون دولار، تلا ذلك الارتفاع انخفاض بمقدار (31) مليون دولار عام 2015، وثم تلا ذلك عدم استقرار في سلوك المؤشر بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2016-2019) بحيث تراوحت قيمة الاستثمار في تلك الفترة (1669-1758) مليون دولار.

2- **الادّخار (حجم الودائع البنكية)** :

يعرف الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية على أنه مجموع جميع الودائع للأشخاص المقيمين داخل دولة فلسطين. يبين الجدول (2) قيمة الادّخار المقاس بحجم الودائع البنكية في فلسطين خلال سنوات الدراسة (2011-2019)، ويلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الادّخار	6777.01	7241.55	8022.34	8625.83	9309.58	10268.21	11588.83	11792.43	12864.01

جدول رقم (2): حجم الودائع خلال سنوات (2011-2019) (مليون دولار).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى اصدارات سلطة النقد (تقرير المطلوبات وموجودات سلطة النقد ودائع العملاء المقيمين) www.pma.ps.

يتضح من خلال الجدول (2) ارتفاع في قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع خلال فترة الدراسة (2011-2019) وبوتيرة متزايدة لتصل لذروتها في العام 2019، بحيث تتراوح قيمة الادّخار في فلسطين بين (6777.01) مليون دولار في عام 2011 و(12864.01) مليون دولار في عام 2019.

3- **الاستهلاك (إنفاق الأسر)** :

الاستهلاك النهائي للأسر أو الاستهلاك الخاص الذي يشمل جميع النفقات التي سمحت بشراء السلع والخدمات لتلبية احتياجاتهم الفردية. يبين الجدول (3) قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر في فلسطين خلال سنوات الدراسة (2011-2019)، ويلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستهلاك	10,202.4	10,838.5	11,879.8	12,476	12,348.3	13,534	14,301.8	14,468.1	15,427.9

جدول رقم (3): الاستهلاك (إنفاق الأسر) خلال سنوات 2011-2019 (مليون دولار).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استنادا إلى تقارير سلطة النقد (البيانات السنوية للمؤشرات الاقتصادية 1995-2020 الاستهلاك الخاص للأراضي الفلسطينية)، https://www.pma.ps.

يتضح من خلال الجدول (٣) ارتفاع في قيمة الاستهلاك خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩) وبوتيرة متزايدة بشكل عام لتصل لذروتها في العام ٢٠١٩ حيث بلغت قيمة الاستهلاك في ذلك العام (١٥٤٢٧,٩) مليون دولار، ويظهر من خلال البيانات أن قيمة الاستهلاك في السنة الأولى من الفترة الزمنية (١٠٢٠٢,٤) مليون دولار، تلا ذلك ارتفاع بوتيرة متزايدة حتى عام ٢٠١٤ لتنخفض في العام التالي (٢٠١٥) بمقدار (١٢٧,٧) مليون دولار عما كانت عليه في عام ٢٠١٤، في حين ارتفعت قيمة الادّخار وبشكل تدريجي من العام ٢٠١٥ وحتى نهاية الفترة.

٤- الدخل (الناتج الإجمالي)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلا) خلال مدة زمنية محددة (سنة مثلا) ويتم احتسابه بثلاث طرق (طريقة الإنفاق وطريقه القيمة المضافة وطريقة الدخل)، يبين الجدول (٤) قيم الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال سنوات الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦)، ويلي الجدول قراءة لأهم النتائج التي يمكن ملاحظتها.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدخل	11186.1	12208.4	13515.5	13989.7	13972.4	15405.4	16128.0	16276.6	17133.5

جدول رقم (٤): الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠١١-٢٠١٩.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات منشورة في تقارير سلطة النقد والمتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية في فلسطين عام ٢٠٠٥-٢٠٢٠ بيانات سنوية، https://www.pma.ps.

يتضح من خلال الجدول (٤) ارتفاعا في قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩) وبوتيرة متزايدة بشكل عام لتصل ذروتها في العام ٢٠١٩ حيث بلغت قيمة الدخل في ذلك العام إلى (١٧١٣٣,٥) مليون دولار، فنلاحظ أن قيمة الدخل متزايدة وبشكل مستمر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤)، تلا ذلك انخفاضا في عام ٢٠١٥ بمقدار (١٧,٣) مليون دولار، ويلي ذلك الانخفاض ارتفاعا آخر وبوتيرة متزايدة حتى نهاية فترة الدراسة.

النتائج :

الفرضية الأولى: «لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥) في قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥».

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة (Independent sample t-test)، كما هو موضح في جدول رقم (٥)، حيث أكدت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥) في متوسط قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ ومتوسط قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠١٣) وهي أقل من مستوى دلالة (α= ٠,٠٥)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، ويشير ذلك إلى وجود أثر إيجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين بعد التعديل في الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩)، ونلاحظ أن قيمة الاستثمار بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل أعلى منها قبل التعديلات بمقدار (١٥٥,٩٧) مليون دولار، والذي يعكس نسبة تغير عالية في قيمة الاستثمار الأجنبي بعد التعديلات والتي بلغت (١٠,٢٤٪).

فئات المتغير المستقل	حجم العينة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار "ت"	
				قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية
قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)	4	1523.43	48.94	-3.413	0.013
بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)	5	1679.40	86.31		

جدول رقم (٥): نتائج اختبار الفرق في قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٥) ومن خلال تتبع قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة بشكل عام في قيمة الاستثمار الأجنبي خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (٢٠١١-٢٠١٤) لتصل ذروة الارتفاع في عام ٢٠١٤، بحيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين (١٥٦٨) مليون دولار في ذلك العام، أما

فيما يتعلق بفترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (٢٠١٥-٢٠١٩)، يتضح من خلال النتائج ارتفاع في قيمة الاستثمار خلال عامي (٢٠١٥-٢٠١٦)، تلا ذلك انخفاض في العام ٢٠١٧ بمقدار (٣٢) مليون دولار، وارتفاع في عام ٢٠١٨ بمقدار (٨٩) مليون دولار، في حين انخفضت قيمة الاستثمار في فسطين في عام ٢٠١٩ بمقدار (٢٦) مليون دولار عما كانت عليه في العام ٢٠١٨. وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة الوادية في سنة ٢٠١٨ حول وجود أثر لقانون ضريبة الدخل على الاستثمار الأجنبي.

الفرضية الثانية: «لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠,٠٥) في قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥».

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة (Independent sample t-test)، كما هو موضح في جدول رقم (٦)، حيث أكدت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = ٠,٠٥) في متوسط قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ ومتوسط قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية بعد التعديلات قانون ضريبة الدخل، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٣) وهي أقل من مستوى دلالة (α = ٠,٠٥)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود أثر إيجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين بعد التعديلات في الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩). ويتضح من خلال النتائج أن متوسط الادّخار في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) أعلى من متوسط الادّخار قبل التعديلات خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) بمقدار (٣٤٩٧,٩٣) مليون دولار، والذي يعكس نسبة تغير عالية في متوسط قيمة الادّخار بعد التعديلات، حيث بلغت (٤٥,٦٣٪).

فئات المتغير المستقل	حجم العينة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار "ت"	
				قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية
قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011–2014)	4	7666.68	820.31	-4.701	0.003
بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015–2019)	5	11164.61	1388.05		

جدول رقم (٦): نتائج اختبار الفرق في قيمة الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٦) وتتبع الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية في فلسطين خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة في قيمة الاستثمار خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (٢٠١١-٢٠١٤) لتصل ذروة الارتفاع في عام ٢٠١٤، بحيث بلغت قيمة الادّخار في فلسطين (٨٦٢٥,٨٣) مليون دولار، أما فيما يتعلق بالفترة الواقعة بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (٢٠١٥-٢٠١٩)، يظهر ارتفاع تدريجي وبوتيرة مستمرة في قيمة الادّخار لتصل قيمته في نهاية الفترة (١٢٨٦٤,٠١) مليون دولار، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن نسبة التغير الأعلى في قيمة الادّخار بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل كان في عام ٢٠١٧ حيث بلغت نسبة التغير في قيمة الدخل عن السنة السابقة (١٢,٩٪)، والأقل في سنة ٢٠١٨ بحيث بلغت نسبة التغير (١,٧٦٪) عن السنة السابقة (٢٠١٧). واتفقت هذه النتيجة مع دراسة Gale في سنة 2016 حول أثر قانون ضريبة الدخل على مستوى الادّخار.

الفرضية الثالثة: «لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠,٠٥) في قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥».

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة (Independent sample t-test)، فتوضح النتائج الواردة في جدول رقم (٧) على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = ٠,٠٥) في متوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ ومتوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر بعد التعديلات قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٨) وهي أقل من مستوى دلالة (α= ٠,٠٥)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، وذلك يشير إلى وجود أثر ايجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر في فلسطين بعد تعديلات القانون خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩). إضافة إلى ذلك يتضح من خلال النتائج أن متوسط الاستهلاك في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) أعلى من متوسط الاستهلاك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) بمقدار (٢٦٦٦,٨٥) مليون دولار، وهذا يشير إلى نسبة تغير جيدة في متوسط الاستهلاك في فلسطين بعد التعديلات، إذ بلغت نسبة الارتفاع في متوسط قيمة الاستهلاك (٢٣,٥٠٪).

فئات المتغير المستقل	حجم العينة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار "ت"	
				قيمة الاختبار	الدلالة الإحصائية
قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)	4	11349.17	1020.98	-3.680	0.008
بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)	5	14016.02	1150.33		

جدول رقم (٧): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥.

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٧) ومن خلال تتبع الاستهلاك المقاس من خلال إنفاق الأسر في فلسطين خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (٢٠١١-٢٠١٤) لتصل ذروة الارتفاع في عام ٢٠١٤ بحيث بلغت قيمة الادّخار في فلسطين (١٢٤٧٦) مليون دولار، أما فيما يتعلق بسلوك الاستهلاك خلال فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (٢٠١٥-٢٠١٩)، يظهر انخفاض بمقدار (١٢٧,٧) مليون دولار في عام ٢٠١٥ عن عام ٢٠١٤، تلا ذلك ارتفاع تدريجي وبوتيرة مستمرة في قيمة الاستهلاك بشكل عام لتصل قيمته في نهاية الفترة (١٥٤٢٧,٩.) مليون دولار، في حين يظهر هناك انخفاض في قيمة الاستهلاك في عام ٢٠١٨ بمقدار (١٦٦,٣.) عن قيمة الاستهلاك في عام ٢٠١٧، وإضافة إلى ذلك حققت قيمة الاستهلاك في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل أعلى نسبة ارتفاع في عام ٢٠١٦، حيث بلغت نسبة الارتفاع (٩,٦٪.).

الفرضية الرابعة: « لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠,٠٥.) في قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الاجمالي قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥».

للإجابة عن فرضية الدراسة تم استخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة (Independent sample t-test)، كما هو موضح في جدول رقم (٨)، حيث أكدت النتائج على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠,٠٥.) في متوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ ومتوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٩.) وهي أقل من مستوى دلالة (α=٠,٠٥.)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، ويشير ذلك إلى وجود أثر ايجابي لتعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بعد التعديلات خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩). ويتضح من خلال النتائج أن متوسط الدخل في فلسطين بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) أعلى من متوسط الدخل خلال الفترة ما قبل التعديلات (٢٠١١-٢٠١٤) بمقدار (٣٠٥٨,٢٦) مليون دولار، وهذا يشير إلى نسبة تغير جيدة بلغت (٢٤,٣٪).

فئات المتغير المستقل	حجم العينة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار "ت"	
				قيمة الاختبار	الدلالة الاحصائية
قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2011-2014)	4	12724.92	1272.72	-3.694	0.009
بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2015-2019)	5	15783.18	1183.99		

جدول رقم (٨): نتائج اختبار الفرق في متوسط قيمة الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي في فلسطين قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٨) ومن خلال تتبع الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٩)، نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة خلال فترة ما قبل تعديلات قانون الضريبة (٢٠١١-٢٠١٤) لتصل ذروة الارتفاع في عام ٢٠١٤ بحيث بلغت قيمة الدخل في فلسطين (١٣٩٨٩,٧) مليون دولار، أما فيما يتعلق بالدخل في فترة ما بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل، فيتضح انخفاض في قيمة الدخل بمقدار (١٧,٣) مليون دولار في التعديلات وتلا ذلك ارتفاع تدريجي

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة: «ما هو المؤشر الاقتصادي الأكثر تأثرا بتعديلات قانون ضريبة الدخل عام ٢٠١٥؟»

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية ونسب التغير للمؤشرات الاقتصادية المدروسة قبل وبعد تعديلات قانون ضريبة الدخل عام ٢٠١٥، إضافة إلى حساب حجم أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩) والتي تم تصنيفها إلى فترتين، الأولى فترة قبل التعديلات (٢٠١١-٢٠١٤) والثانية فترة بعد التعديلات (٢٠١٥-٢٠١٩) على المؤشرات الاقتصادية من خلال حساب مربع إيتا (Eta Square)، وتشير النتائج الواردة في الجدول (٩) أن مؤشر الادّخار المقاس من خلال حجم الودائع البنكية كان الأكثر تأثرا بالتعديلات على قانون ضريبة الدخل، حيث بلغ حجم الأثر للتعديلات قانون ضريبة الدخل خلال فترة الدراسة على الادّخار (٠,٤٥٨) ونسبة التغير في متوسط قيمة الادّخار بعد تعديلات القانون (٤٥,٦٣٪)، تلاهما مؤشر الاستهلاك، حيث بلغ حجم الأثر للتعديلات قانون ضريبة الدخل على كل منهما (٠,٤٤)، وبلغت نسبة التغير لكل منهما (٢٣,٥٠٪). بينما بلغ حجم الأثر لتعديلات قانون ضريبة الدخل على الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي (٠,٤١٧) ونسبة التغير في متوسط الدخل المقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي بعد التعديلات (٢٤,٠٣٪). في حين كان أقل المؤشرات الاقتصادية تأثرا هو الاستثمار الأجنبي، إذ بلغ حجم الأثر (٠,٢٢٦) ونسبة التغير في متوسط الاستثمار بعد التعديلات (١٠,٢٤٪).

المؤشرات الاقتصادية	الوسط الحسابي		نسبة التغير	حجم الأثر
	قبل تعديلات قانون ضريبة الدخل (2014-2011)	بعد تعديلات قانون ضريبة الدخل (2019-2015)	(%)	مربع إيتا
الإستثمار الأجنبي	1523.43	1679.40	10.24	0.226
الادّخار (حجم الودائع البنكية)	7666.68	11164.61	45.63	0.458
الاستهلاك (إنفاق الأسر)	11349.17	14016.02	23.5	0.44
الدخل (الناتج المحلي الإجمالي)	12724.92	15783.18	24.03	0.417

جدول رقم (٩): الأوساط الحسابية، نسب التغير وحجم الأثر لقانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥ على قيمة المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩).

مناقشة النتائج

إن الأنظمة الضريبية تلعب دورا هاما ومؤثرا في الحياة الاقتصادية للمجتمعات وتعتبر الضريبة أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتطوير أداء اقتصاداتها وهذه الدراسة جاءت من هذا المنطلق لتكون دراسة تقييمية لهذا التعديل بدراسة أثره على الواقع الاقتصادي في فلسطين ومتطلعين لتكون هذه الدراسة مرجعا للمشرع الفلسطيني عند اتخاذه أي قرار بتعديل أنظمة الضريبة بفحص أثر التعديل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط الاهتمام بالأثر على الجانب المالي للحكومة.

بناء على نتائج التحليل الإحصائي للفرضيات فقد توصلت الدراسة إلى نتيجة تفيد بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على كافة المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة بالإستثمار الأجنبي والادّخار والاستهلاك والدخل بحيث عملت هذه التعديلات على زيادة مستوى المؤشرات المذكورة بشكل إيجابي وجيد على اقتصاد الدولة بشكل عام. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن مؤشر الادّخار والاستهلاك كانا الأكثر تأثرا بالتعديل تلاه وبفارق بسيط مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان مؤشر الاستثمار الأجنبي الأقل تأثرا. ويعزى ذلك بسبب أن تعديلات قانون ضريبة الدخل في العام ٢٠١٥، خصوصا بما يتعلق بزيادة الإعفاءات وتخفيض النسب الضريبية وتوسيع الشريحة الضريبية لكل نسبة أدت إلى توفر دخل فائض لدى الأفراد مما انعكس إيجابا على كافة المؤشرات الاقتصادية المشار إليها أعلاه سواء بالادّخار والاستهلاك بالإضافة إلى أنه شكل بيئة محفزة للاستثمارات وهذا يتقاطع مع الأهداف الاقتصادية لفرض الضرائب، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، بالرغم من تحسن أداءه إلا أنه كان تغيرا بسيطا وهذا أيضا يعزى إلى عدم الاستقرار السياسي في فلسطين.

كما أن هذه الدراسة توصي بضرورة الاستمرار بتقييم القانون بين فترة وأخرى لتعديله بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية والسياسية في فلسطين ودراسة مستويات المعيشة وخط الفقر لتعديل الشرائح الضريبية بشكل يفيد أصحاب الدخول المتدنية، كما وتوصي بأهمية زيادة الشرائح الضريبية لتدعيم أسس العدالة الضريبية في القانون.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو هلال، مروان وآخرون (٢٠١٥). المحاسبة الضريبة. منشورات جامعه القدس المفتوحة، عمان، الأردن.
- حسان، جعفر (٢٠٢٠). الاقتصاد السياسي الأردني. آلان للنشر، عمان – الاردن.
- حسين، تراري (٢٠١٧). تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية دراسة قياسية للفترة (١٩٣٣-٢٠١٥) في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، عدد ٣، جامعة مستغانم، جامعه وهران - الجزائر.
- الحسيني، محمد (٢٠١٦). التوسع المالي واتجاهاته السياسة المالية دراسة تحليلية. دار اليازوري لنشر والتوزيع.
- دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، التقرير السنوي - الناتج المحلي، منشورات سلطه النقد تقارير سنوية، رام الله - فلسطين. wwwpma.ps
- دردوري، حسين وآخرون (٢٠١٨). أساسيات العالمية العامة. دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر -القاهرة.
- رحال، أكرم (٢٠١٨). الضرائب في فلسطين بين التشريع والتطبيق. دار الشروق لنشر وتوزيع، رام الله - فلسطين.
- سمارة، أشرف (٢٠١١). إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية. مركز الاحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps .
- عبد الكريم، نصر (٢٠١٧). التعديلات المقترحة على قانون ضريبة الدخل للعام ٢٠١١ وتعديلاته مشروع «التمويل من أجل التنمية». طاقم مفتاح للنشر والتوزيع، رام الله - فلسطين.
- عبد الكريم، نصر وآخرون (٢٠١٥). دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١١ وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية. مجلة مفتاح – فلسطين.
- العجل، بشار (٢٠١٧). الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي «دراسة مقارنه ». دار الكتب العلمية، جامعه الجنان، بيروت - لبنان.
- الفتلاوي، حيدر (٢٠٢٠). دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر. دار البازوري العلمية لنشر والتوزيع.
- القانون رقم (١-١٦) (١-١٣) لسنة ٢٠١٢. قرار مجلس الوزراء بخصوص قانون ضريبة الدخل، صدر بتاريخ ٢٠١٢/١/١.
- القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٤. تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم ٤، صدر بتاريخ ٢٠١٤/٣١./١١.
- القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥. تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم ٥، صدر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١.
- القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١. قانون ضريبة الدخل رقم ٨، صدر بتاريخ ٢٠١١/١./٢٤.
- قرار بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠، بشأن المصارف السنة ٢٠١٠، فلسطين.
- ماس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (٢٠١٥)، تعديلات قانون ضريبة الدخل- الاهداف والنتائج المتوقعة. دولة فلسطين.
- مركز الاحصاء الفلسطيني (٢٠١٦). تقرير مسح الاستهلاك الأسري. www.pcbs.gov.ps.
- مركز الاحصاء الفلسطيني (٢٠١٨). تقرير الاسعار القياسية للإنتاج التغير في ارقام القياسية للإنتاج. www.pcbs.gov.ps.
- مصطفى، عبد اللطيف وآخرون (٢٠١٥). أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية. مكتبة حسن العصرية، بيروت - لبنان.
- نبيل، براهمية (٢٠١٦). دور السياسيات المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر. رسالة منشوره، جامعة باجي مختار – عنابة. علي، علي (٢٠٢١). طريقك للعمل في القطاع المصرفي. ببلومانيا للنشر والتوزيع، مصر - القاهرة.
- هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني (٢٠٢١). لماذا فلسطين للاستثمار. http://www.ipa.ps.
- الوادية، فادي (٢٠١٨). دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار. رسالة ماجستير منشورة، جامعه الازهر، غزه - فلسطين.

المراجع الإنكليزية

- Derso, T. (2019). The Effect of New Income Tax Reform 979/2016 on Employes Disposable Income, Income Tax Libility and Income Inequality Reduction Employees in Addis Ababa. School of Graduate Studies, St. Mary›s University, http://repository.smuc.edu.et/handle/ 123456789 /5257 ,2022.

- Gashi, B., Asllani, G. and Boqolli, L. (2018). The effect of tax structure in economic growth. International Journal of Economics and Business Administration, Vol. 6, No. 2, pp. 67-56.

- Kalaš, B., Milenkovic, I., Pjanic, M., Andrasic, J. and Milenkovic, N. (2017). The Impact of Tax Forms on Economic Growth - Evidence from Serbia in Serbia. Industrija, Vol. 45, No, 2, pp. 125-113.

- Rahhal, A. (2014). The Reason of Tax Evasion in Palestine: View of Tax Managers in Income tax Department. International Journal of Economy Management and Social Sciences, Vol. 3, No. 1., pp.561-556.

- Rahhal, A., Zajdeh, O. and Mahmoud, O. (2022). The Extent to Which the Financial Performance of Banks is affected by Economic indicators, Applied Study on Palestinian Banks. Journal of Internet Banking and Commerce, Vol. 27, No.1.

- Todorovic, Milenkovic, Jadranka (2019). The Relationship Between Direct Taxes and Economic Growth in OECD Countries». Economic Themes, Vol.oV, No.3, pp. 286-273.

عياش، راشد حسن. مجلة القدس للبحوث الأكاديمية
نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية 1 (3): 102 - 92، 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:92-102

جريمة الاختراق وتأثيرها على الشبكة الإلكترونية في ظل القانون الفلسطيني

راشد حسن عياش

الملخص

تعدّ جريمة الاختراق من الجرائم الإلكترونية المستحدثة التي ظهرت مع التقدم والتطور التقني والتكنولوجي الهائل، والتي تتمّ بواسطة الحاسب الآلي وشبكة المعلومات، ويتمّ الوصول من خلالها للبيانات والمعلومات السرية الخاصة بكل من يتعامل معها. كما أن جريمة الاختراق يقوم بها المجرم المعلوماتي، وليس باستطاعة أي شخص أن يطلق على نفسه مخترقاً، فهو يتميّز بصفات تميّزه عن غيره من الخبراء كالكفاءة والمهارة التي تؤهله للتعامل مع الحاسوب ومكوناته. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجريمة تكون نافذة بمجرد دخول الجاني إلى النظام أو الشبكة حتى ولو لم يقم بأي عمل إجرامي. وقد توصلنا إلى أن الجرائم المعلوماتية لها خاصية معيّنة أهمها صعوبة اكتشافها، فمثل هذه الجرائم لا عنف فيها ولا تترك أي أثر مادي وهو ما يستدعينا إلى أن نطلق عليها مصطلح «الجرائم النظيفة»، بمعنى أنها جريمة غير وطنية حيث لا تحتاج إلى بذل أي عناء بالانتقال من دولة لأخرى أو من مكان لآخر.

ومن النتائج التي توصّل إليها الباحث أن هذه الجريمة لا تقوم إلا بتوفّر العلم لدى المستخدم بأن دخوله غير مشروع، فإذا علم بعد دخوله واستمر بالدخول، فتكون الجريمة من لحظة علمه بالدخول غير المشروع، شريطة استمراره بالبقاء في الشبكة أو النظام، أما إذا قام بالدخول وبعد ذلك علم بأن دخوله غير مشروع، وخرج من النظام فلا تقوم الجريمة عليه، وكذلك توصل الباحث فيما يخص المستخدم الذي يكون له تصريح وصلاحية الدخول والاطلاع على المعلومات، حيث إنه إذا تجاوز التصريح الخاص بالدخول والاطلاع على المعلومات أو استمر بالتواجد أكثر من المدة المحددة في التصريح الخاص له مع علمه بذلك، فالجريمة تكون قائمة، والهدف من ذلك أن المشرع أراد إيجاد حماية للشبكات والأنظمة المعلوماتية المخزنة عليها.

الكلمات المفتاحية :الاختراق، الجرائم الإلكترونية، الشبكة الإلكترونية.

The Crime of Hacking and its Impact on the Electronic Network under Palestinian Law

Abstract

Hacking is a modern cybercrime that has emerged with the rapid technological advancements. It involves unauthorized access to data and confidential information through computers and networks. It is carried out by skilled individuals known as cybercriminals. It›s important to note that hacking itself is considered a crime, regardless of whether any criminal activity is committed. Cybercrimes have the characteristic of being difficult to detect. Such crimes are non-violent and do not leave any physical evidence, which is why they are referred to as «clean crimes.» They are considered non-national crimes as they do not require any effort to move from one country or place to another. The researcher's findings indicate that the crime of unauthorized access requires the user›s knowledge of their unauthorized entry. If the user becomes aware of the unauthorized entry and continues to stay in the network or system, the crime occurs from the moment they become aware of the unauthorized entry, as long as they continue to stay. However, if the user enters and later becomes aware of the unauthorized entry and exits the system, the crime does not apply to them. The researcher also concluded that if a user has permission and authorization to access and view information, but exceeds the granted access or stays longer than the specified duration with knowledge of that, the crime is established. The purpose of this is to provide protection for networks and stored information systems.

Keywords: Penetration, Cybercrimes, Electronic Network.

راشد حسن عياش، موظف سابق في هيئة تسوية الاراضي والمياه، حاصل على الماجستير في القانون الجنائي من جامعة القدس، للمراسلة: rashedayyash21@gmail.com
هذا البحث مستل من رسالة الماجستير التي عنوانها «جريمة اختراق النظم والشبكات المعلوماتية» وقد نوقشت وأجيزت بتاريخ 2019/4/13 من جامعة القدس، فلسطين.
حقوق النشر 2024، جميع البيانات الواردة في هذا المقال محمية ويجب أخذ إذن استخدام عن طريق جامعة القدس (www.alquds.edu).

مقدمة

شَهِدَ عالمنا الحالي تطوراً كبيراً في مجالات الحياة كافّة، ومنها التطور السريع في المجال التكنولوجي على مختلف الأصعدة في مجالات الحياة كافّة، وهذا ما جعل العالم قرية صغيرة، وأصبحت كل القطاعات المختلفة تعتمد على الأنظمة الإلكترونية، لما يميزها من سرعة ودقة في تجميع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونقلها بين الأفراد والشركات والمؤسسات المختلفة داخل الدولة الواحدة أو مع عدّة دول.

وقد تميز التطور التكنولوجي في أنه أتاح المجال لجميع الفئات العمرية في استخدام الشبكة الإلكترونية، وهذا بدوره كان سبباً في فتح النوافذ المغلقة، وقرع أجراس الخطر لا سيما وأن هذه الشبكة في بداية نشأتها كانت بلا قيود وحماية، وهذا ما جعلها سبباً في ظهور جرائم جديدة ليست تقليدية وإنما جرائم مستحدثة على الإنسان وهي ما يطلق عليها البعض اسم الجرائم المعلوماتية أو الإلكترونية، وبالرغم من المزايا الهائلة التي وجدت بفعل هذا التطور، إلا أنه نتج عنها انعكاسات خطرة وسلبية جراء استخدام الشبكة الإلكترونية، وفي غمرة هذا التطور التكنولوجي السريع برزت جريمة الاختراق، إذ تعد جريمة إلكترونية تتمّ في الخفاء، ولها دوافع عدّة من بينها دوافع شخصية، أو انتقامية، أو سياسية أو بهدف كسب المال بطريقة غير مشروعة. إن شبكة الإنترنت بقيت دون حراسةٍ أو قيود أو حدود لردع الجرائم الإلكترونية، وعليه فإن التطور التكنولوجي كان سبباً لظهورها، والتي دقّت ناقوس الخطر، ولتنبّه مجتمعات العصر الحالي من حجم المخاطر وهول الخسائر الناجمة عنها.

فكما هو معروف أن الجهات المكلَّفة بالبحث والتحرّي عن الجريمة والمجرمين اعتادت التعامل مع الجريمة بصورتها التقليدية، حيث وإنه في مسرح الجريمة التقليدية يترك -غالباً- آثار مادية من بصمات، أو آثار أقدام، أو بقع دم، أو أداة الجريمة، فالمشكلات الإجرائية التي ستواجه هذه الجهات عند تعاملها مع الجريمة الإلكترونية، تبدأ من طبيعة البيئة الافتراضية التقنية التي ترتكب فيها، فجريمة الاختراق من الجرائم التي لا تخلف أي آثار مادية محسوسة، وهي جريمة تتمّ في الخفاء، وهي من العناصر الأساسية التي يلجأ إليها المجرم المعلوماتي لإخفاء نشاطه الإجرامي -الإلكتروني- من خلال تلاعبه بالبيانات، وغالبا ما يتحقق دون علم المَجني عليه، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هناك جرائم إلكترونية لا تتمّ في الخفاء، وتترك آثاراً مادية كجرائم النشر الإلكتروني، والشتم والتحقير فهي تترك أثراً مادياً وهو ما يميزها عن جريمة الاختراق.

وعلى ضوء ذلك فإن الجريمة الإلكترونية أثارت العديد من المشكلات مع جهات الاختصاص في كيفية التعامل مع تلك الجرائم، وهو الأمر الذي كان سبباً لتدخّل المشرع الفلسطيني لهذا النوع من الجرائم، وذلك بموجب قرار بقانون خاص بالجرائم الإلكترونية الفلسطيني رقم (١٠) لعام (٢٠١٨)، حيث أوجد طرقاً إجرائية تتفق مع طبيعة الجريمة المعلوماتية، وجرّم وعاقب على الجرائم التي ترتكب من خلال الحاسوب، وكذلك الأمر في القرار الصادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (١٦) لعام (٢٠١٥)، المتعلق بالنظام الداخلي لعمل الفريق الفلسطيني للاستجابة لطوارئ الحاسوب، حيث جاء في المادة الرابعة منه ما ينصّ على ضرورة خلق بيئة معلوماتية حاسوبية فلسطينية آمنة وموثوقة ضمن أحدث وسائل التكنولوجيا المستخدمة.

مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في أن جريمة الإختراق تعدّ من الجرائم الإلكترونية التي ظهرت مع التطور التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم، حيث إن التغيير الحاصل على مستوى النشاط الإجرامي بفعل اتصاله بتقنية المعلومات، وهذا ما صاحبه تحوّل كبير على المستوى القانوني بشكل عام، وعلى المستوى الإجرائي بشكل خاص، فظهرت آليات وإجراءات قانونية مستحدثة في مجال البحث والتحقيق، أساسها النصّ القانوني، و ميدانها الجرائم الإلكترونية، لكنّ هذا التطور لا يسري بنفس الوتيرة في المجالين، فالجرائم المعلوماتية تتطور بشكل سريع، بينما النصوص والإجراءات القانونية تسير ببطئ بالنسبة لواقع الجريمة المعلوماتية، وهذا ما يشكلُ فجوةً بين الجريمة والإجراءات الموضوعة لمتابعتها. وعليه يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى فاعلية النصوص القانونية الناظمة لجريمة الاختراق الإلكتروني في التشريع الفلسطيني في الحد من ارتكاب الجريمة؟

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ عمل الباحث على تحليل بعض النصوص القانونية الواردة في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية رقم (١٠) لسنة (٢٠١٨)، ولبعض النصوص الواردة في القانون رقم (٣) لعام (١٩٩٦) والمتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية التي لها صلة في موضوع الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدارسة إلى تحقيق الأهداف التالية بعد دراسة النصوص القانونية وتحليلها التي تعالج جريمة الاختراق، وتتلخّص في التعرف على جريمة الاختراق، وأثرها على الشبكة الإلكترونية ونظم المعلومات، ومعرفة أنه هل باستطاعة أي شخص أن يقوم بعملية الاختراق، وهل يمكن اعتبار جريمة الاختراق جريمة قائمة دوماً أم لا؟

أهمية الدراسة:

تعدّ الجريمة مظهراً سلبيّاً من مظاهر المجتمع، فهي تعكس السلوك السلبي الإنساني، وتأتي أهمية الدراسة فيما يأتي:

١. إنّ موضوع جريمة الاختراق يعدّ من الجرائم المستحدثة التي ظهرت مع التطور التكنولوجي في المجالات كافّة.

٢. توضّح كيفية تعامل المشرّع الفلسطيني مع هذا النوع من الجرائم الإلكترونية.

ستتناول الدراسة موضوع جريمة الاختراق من خلال مناقشة مفهوم جريمة الاختراق وأركانها وأشكال جريمة الاختراق، ثم ستتحدث عن جريمة الاختراق وطبيعتها القانونية من خلال دوافع جريمة الاختراق والطبيعة القانونية لجريمة الاختراق.

جريمة الاختراق- أركانها وأشكالها

إنّ سهولة التعامل مع شبكة الإنترنت مهّدت طريقاً ليس صعباً للمجرمين من أجل تحقيق مصالحهم والقيام بأعمالهم الإجرامية، وتعدّ جريمة الاختراق من الجرائم الإلكترونية التي ظهرت مع تطور شبكة الإنترنت، حيث أسهم تطورها إلى بروز جرائم إلكترونية لم تكن تعرفها البشرية من قبل، ومع بروز تلك الجرائم ونموها بشكل مستمر أصبح من الضروري إيجاد الحلول، وتوفير الحماية ضد تلك الهجمات الإلكترونية التي تكلّف الدول خسائر مالية فادحة، من خلال مواكبة التطور التكنولوجي، وتصميم البرامج التي تختصّ بحماية الحاسوب والشبكة الإلكترونية، وتقديم دورات توعية لمستخدمي الحاسوب والشبكة؛ من أجل حمايتها من المخاطر الناجمة عنها.

مفهوم جريمة الاختراق وأركانها:

يعدّ جهاز الحاسوب الأداة التي تستخدم في ارتكاب جريمة الاختراق ومن خلال شبكة الإنترنت. فيمكن اعتبار جريمة الاختراق على أنها ضمن عائلة الجرائم المعلوماتية التي يتم ارتكابها بوساطة النظام المعلوماتي، وهناك من يرى إلى أنها تنتمي للسلوك الإجرامي بجرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية، أو بجرائم السلوك التي تتصل بنظام المعالجة الآلية للمعلومات (حجازي، ٢٠٠٢، ص. ٢٣٥) وسنتناول في ما يلي مفهوم جريمة الاختراق وأركانها.

أولاً: مفهوم جريمة الاختراق:

تُعرّف الجريمة على أنها انحراف الإنسان عن طبيعته الإيجابية، وانتقالها إلى طبيعة سلبية، ويكون ذلك ناجم عن عدة عوامل مختلفة منها: طبيعة البيئة التي يعيش فيها الإنسان، فيتأثر منها وبالتالي تكسبه السلوك السلبي، فالجريمة تعبّر عن السلوكيات السلبية للشخص، والإنسان بطبيعته يولدُ خالياً من أي شوائب، والجريمة التقليدية تختلف عن المستحدثة في أن الجريمة المستحدثة تكون الشبكة الإلكترونية مسرحها، والأدوات تكون برامج معينة، والنتيجة الجرمية تتحق بالدخول غير المشروع للبيانات والمعلومات، وتعطيل البرمجيات، وإتلاف البيانات الخاصة بالمجني عليه.

والاختراق لغةً: الخَرْق: الخُرقة، وجمعه خُروق؛ خَرَقه يَخْرِقُه خَرْقاً وخرَّقه واخْتَرَقه فتخَرَّق وانخرَق واخْرَوْرَق، يكون ذلك في الثوب وغيره التهذيب الخرق الشَّقُّ في الحائط والثوب ونحوه، يقال: في ثوبه خَرق وهو في الأَصل مصدر والخِرْقة: القِطعة من خِرَقِ الثوب، والخِرْقة المِزْقةُ منه وخَرَقْت الثوب إذا شَقَقْتَه ويقال للرجل المُتمزِّق الثياب: مُنْخَرِق السِّرْبال (ابن منظور، ١٩٩٠، ص. ٧٣).

والاختراق كما ورد في معجم مالية هو دخول غير مصرّح به إلى نظام إلكتروني لمعالجة البيانات (ب) الحصول على حصّة في السوق ويكون ذلك عادة من خلال تخفيض الأسعار، وتعني بالانجليزي (penetration) (موقع معجم المعاني: www.almaany.com) وقد ورد في قوله تعالى: {إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ} (سورة الإسراء، الآية ٣٧)، ويقصد بخرق الأرض يخرقها: قطعها حتى بلغ أقصاها، وخرقت الأرض أي جبته (ابن منظور، ١٩٩٠، ص. ٧٥). وقوله تعالى: {وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ} (سورة الأنعام، الآية ١٠٠)، ويُقصد بالآية أنهم افتعلوا ذلك كذبا وكفراً (ابن منظور، ١٩٩٠، ص. ٧٥). من هما نرى أن الاختراق في اللغة قد ورد بمعانٍ عديدة تتحدث معظمها عن التجاوز بالحق وبغير الحق.

أمّا اصطلاحاً: أدركت دولة فلسطين الخطر الحقيقي للجرائم الإلكترونية، وتأثيره الكبير على مرافق الدولة العامة، وتوجهت إلى أنه ومن الضروري أن يكون هناك قانون يتعلق بالجرائم الإلكترونية ويعاقب عليها، فقد أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قراراً بقانون رقم (١٠) لسنة (٢٠١٨) والمتعلق بالجرائم الإلكترونية، حيث ورد تعريف الاختراق في المادة الأولى منه، فالاختراق: هو الدخول غير المصرح به أو غير المشروع لنظم تكنولوجيا المعلومات، أو الشبكة الإلكترونية. (انظر إلى م(١) قرار بقانون بالجرائم الإلكترونية الفلسطيني رقم(١٠) لسنة (٢٠١٨)). وإذا أمعنا النظر في الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المنعقدة في القاهرة بمقر جامعة الدول العربية عام (٢٠١٠م)، نجد بأن المادة السادسة منها تحدثت عن جريمة الدخول غير المشروع، وهو ما يتفق مع مفهوم جريمة الاختراق، ولكن دون أن يشار إليها بمعنى مباشر، وقد نصت المادة السادسة على ما يأتي:

١- الدخول أو البقاء وكل اتصال غير مشروع مع كل أو جزء من تقنية المعلومات أو الاستمرار به.

٢- تشدّد العقوبة إذا ترتّب على هذا الدخول أو البقاء أو الاتصال أو الاستمرار بهذا الاتصال:

أ- محو أو تعديل أو تشويه أو نسخ أو نقل أو تدمير للبيانات المحفوظة وللأجهزة والأنظمة الالكترونية وشبكات الاتصال، وإلحاق الضرر بالمستخدمين والمستفيدين.

ب- الحصول على معلومات حكومية سرية (انظر إلى م(٦) من الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادرة عن جامعة الدول العربية لعام (٢٠١٠م).

والاختراق يطلق عليه باللغة الإنجليزية مصطلح (hacking) وهو محاولة الدخول لجهاز المشترك في شبكة الإنترنت من قبل شخص آخر لا يحق له الدخول إلى ذلك الجهاز أو تلك الشبكة، وذلك بهدف الاطلاع على البيانات والمعلومات وتدميرها أو زرع فيروسات (عمار، ٢٠١١، ص. ١٨). ويمكن أن نطلق على الاختراق بأنه الدخول أو الولوج إلى النظام إما بقيام الجاني بالدخول إلى الحاسوب كله أو إلى جزء منه، وتكون عملية الاختراق غالباً في حال كان للجاني القدرة على الدخول للحاسب، ويشبه جانب من الفقه الجنائي الفرنسي عملية الدخول غير المشروع أو الاختراق إلى نظام الحاسوب أو الموقع الإلكتروني، كالدخول أو اختراق ذاكرة الإنسان (خلف، ٢٠١٠، ص. ١٨). **وبناءً** على ما سبق، يعرّف الباحث الاختراق على أنه قدرة، يستطيع من خلالها المخترق (المجرم) من الدخول إلى جهاز شخص ما (الضحية)، بحيث يقوم من خلال هذا الهجوم بتحقيق النتيجة (الغاية) وهو حدوث ضرر، وبصرف النظر عن قيمة الأضرار التي تحدث للضحية.

ثانياً: أركان جريمة الاختراق:

تقوم جريمة الاختراق كما الجرائم الأخرى على ركنين أساسيين: ركن مادي، وآخر معنوي، ويمكن أن نضيف أيضاً لها ركناً آخر وهو الركن القانوني. فالركن المادي يتمثل بالفعل أو النشاط الذي يقوم به الجاني، ويتمثل بالاعتداء على حقٍّ حماهُ القانون، والركن المعنوي يتمثل بعنصري العلم والإرادة وهو أن يكون الجاني عالماً بما يفعل ولديه علم بالنتيجة وغير مجبر أو مكره على ذلك، ويقصد بالإرادة وهي أن تتجه إرادة الجاني إلى حدوث النتيجة وإرادتها بغض النظر عن خطورة النتيجة التي حدثت أو ستحدث، والركن القانوني أي أن يكون هذا الفعل معاقباً عليه بالقانون وأن يكون المشرع قد ذكر تلك الجريمة في قانون العقوبات أو في قانون خاص «بالجرائم الالكترونية»، وسنتناول هنا بشرح تفصيلي للركن المادي والمعنوي والقانوني.

١- الركن القانوني: يسميه بعض الحقوقيين بالركن الشرعي، فكما هو معروف أنه «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنصّ» ومعنى ذلك أن القواعد الجنائية هي التي تحدّد الأفعال التي تعتبر جريمة أم لا وهي التي تقرر العقوبة المناسبة لها، والجهة المختصة بإصدار تلك العقوبات، وتحديد تلك الجرائم هي السلطة التشريعية، لأنها هي من تقوم بإصدار القوانين، والسلطة القضائية تقوم بتطبيق تلك القوانين على المجرمين والجرائم التي ترتكب (نجم، ٢٠١٢، ص. ١٣٧). وهناك العديد من الدول التي وضعت قوانين خاصة للجرائم الإلكترونية، وتعدّ دولة السويد أول دولة تسنّ قوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية، حيث أصدرت في عام (١٩٧٣) قانون البيانات، وسارت على هذا النهج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شرّعت قانوناً خاصاً بحماية أنظمة الحاسوب وذلك بين عامي (١٩٧٦-١٩٨٥)، وتبعتها بذلك فرنسا ففي عام (١٩٨٨) عملت على تطوير قوانينها الجنائية لتتوافق مع ما استحدث من جرائم (مقال بعنوان الجريمة الإلكترونية في فلسطين مباحة: www.cutt.us/Y٢noU)، وفي فلسطين صدر قرار بقانون رقم (١٠) لسنة (٢٠١٨) بشأن الجرائم الإلكترونية محاولةً بذلك وضع العقوبات وتبيان خطورة الفعل المرتكب من الجرائم الإلكترونية، وقد خص القرار بقانون المواد (٦/٥/٤) والمتعلق بالجرائم الإلكترونية جريمة الدخول غير المشروع، وإتلاف البيانات، وتعطيلها، والعقوبة المترتبة عليها.

٢- الركن المادي: هو الوجه الخارجي للنشاط الإجرامي، ويقصد به الفعل أو النشاط الذي يقوم به الجاني من خلال الاعتداء على حقٍّ كفله القانون، والركن المادي في جريمة الاختراق يتمثّل في الدخول إلى نظام جهاز الحاسوب، وإتلاف برامج، وبيانات، أو الوصول إلى معلومات سرية هامة، وهو ما نصّت عليه المادة الرابعة الفقرة الأولى من القرار بالقانون الصادر عن رئيس دولة فلسطين محمود عباس والخاص بالجرائم الإلكترونية رقم (١٠) لعام (٢٠١٨) (انظر إلى م(١) قرار بقانون بالجرائم الإلكترونية الفلسطيني رقم(١٠) لسنة (٢٠١٨). ويقوم الركن المادي من سلوك إجرامي (فعل أو امتناع عن الفعل) والنتيجة علاقة سببية، وهو ما سنفصله هنا:

إن السلوك الإجرامي في جريمة الإختراق يتمثل في استخدام تقنية الحاسوب، ويتم ذلك من خلال استخدام شبكة الإنترنت أداةً لارتكاب جريمة الاختراق بطريقة غير مشروعة، وهذا من شأنه أن يلحق الضرر بالمجني عليه من خلال إتلاف البيانات والوصول لمعلومات هامة.

أ- الفعل: وهو النشاط أو السلوك الإجرامي للجاني، والسلوك قد يكون إيجابياً وقد يكون سلبياً؛ فالسلوك الإيجابي: عبارة عن حركة عضوية إرادية، نهى القانون عن القيام بها؛ لأنها ستسبّب وقوع النتيجة، ويشترط أن تكون الحركة إرادية أي صادرة عن إرادة الإنسان وأنه غير مكره على فعلها. بينما السلوك السلبي: هو عبارة عن الامتناع عن القيام بفعل أوجب القانون على القيام به رعاية لمصالح الأفراد وحقوقهم (نجم، ٢٠١٢، ص ص. ٢٠٩-٢١٠). والسلوك الإجرامي في الجرائم التقليدية هو ما يقوم به الشخص من فعل يؤدي إلى تحقق النتيجة التي يسعى إليها، فمثلاً في جريمة القتل نجد أن سلوك الجاني يهدف إلى إزهاق روح المجني عليه، وهذا بحد ذاته سلوك إجرامي، وهذا ما أكدته المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لعام (١٩٦٠) والمطبق في فلسطين والتي تتحدث عن القتل العَمد، وكذلك الأمر قد يكون السلوك الإجرامي في جريمة القتل بالامتناع عن القيام بالعمل المطلوب منه بهدف إزهاق روح المجني عليه، كامتناع الأم عن إرضاع طفلها بهدف التخلص منه. فالسؤال هنا ما هو طبيعة السلوك الإجرامي في جريمة الاختراق؟

فكما أشير سابقاً أن الجاني في الجريمة الإلكترونية يتمتع بمهارة وكفاءة تميّزه عن الجاني في الجريمة التقليدية، ففي جريمة الإختراق -محلّ البحث- يكون السلوك الإجرامي في إتلاف البيانات والمعلومات الخاصة بالمجني عليه، أو بإغلاق مواقع وتدميرها.

ب- النتيجة: وهي ما يترتب من أضرار على النشاط الإجرامي الذي قام به الجاني، فالنتيجة في الجريمة التقليدية هي ما يترتب على الفعل الذي قام به الجاني، فليس المهم أن يقوم الجاني بنشاطه الإجرامي، بل يجب أن ينتج عن هذا الفعل تحقق النتيجة الجرمية، ففي جريمة السرقة يجب أن ينتج عن النشاط الذي قام به الجاني انتقال المال من المجني عليه إلى الجاني، وإذا لم تتحقق النتيجة فنكون هنا أم جريمة شروع بالسرقة، ويكون عدم تحققها لعدة أسباب، فقد يكون لعدم رغبة المجني عليه في تحقق النتيجة، أو لسبب خارج عن إرادته، كأن يتمّ اعتقاله قبل الشروع في الجريمة. والنتيجة الجرمية في جريمة الاختراق تتحقق بمجرد الدخول غير المشروع، وإذا ترتّب على الدخول إلغاء بيانات أو معلومات إلكترونية مخزّنة أو إتلاف، أو أعاق الوصول إليها فهنا النتيجة الجرمية تكون قد تحققت، وهو ما أشارت إليه المادّتان الرابعة والخامسة من القرار بقانون رقم (١٠) لعام (٢٠١٨) بشأن الجريمة الإلكترونية.

ت- العلاقة السببية: وهي أن يكون هناك علاقة أو رابطة سببية بين الفعل والنتيجة، حيث يكون السلوك هو السبب الطبيعي لحدوث النتيجة، والنتيجة تكون هي الأثر المترتب عن السلوك الإجرامي الذي قام به الجاني. ففي جريمة الاختراق تتمثل العلاقة بين الفعل والنتيجة بالدخول غير المشروع إلى الجهاز أو بإلغاء البيانات أو المعلومات الإلكترونية المخزنة أو بإتلافها، والجدير بالذكر أنه في الجرائم الإلكترونية بشكل عام لا يستوجب على الجاني القيام بأي عنف أو بذل أيّ جهد (قشقوش، ١٩٩٢، ص ص.٦١-٦٢). وللتوسع أكثر في العلاقة السببية فقد ظهرت نظريات متعددة لتحديد معيار العلاقة السببية، منها نظرية السبب المباشر، ونظرية السبب الملائم، ونظرية تعادل الأسباب. ونظرية السبب المباشر تقوم على أساس وجود اتصال مباشر وقوي بين النتيجة والسلوك الإجرامي، فلا يُسأل الجاني عن جريمة الاختراق دون أن يكون هناك اتصال مباشر بين السلوك الإجرامي والنتيجة الجرمية، وبهذا المعيار أخذ القضاء الفرنسي (مصطفى, ١٩٦٩, ص٢٧١). ونظرية السبب الملائم هي التي تنصّ على أنّ العلاقة السببية ما بين السلوك الإجرامي والنتيجة الجرمية، تكون متوافرة متى ثبت أن مساهمة السلوك الإجرامي في إحداث النتيجة الجرمية يمثل قدراً معيناً من الأهمية، والعلاقة السببية في هذه النظرية تنقطع بين السلوك الإجرامي والنتيجة الجرمية بمجرد دخول عوامل أخرى غير متوقعة، فتقف هنا مسؤولية الجاني في جريمة الاختراق بقدر الفعل الذي قام فيه فقط، ولا يسأل عن النتيجة التي تلت دخول شخص آخر واستمراره في الاختراق وإتلاف البيانات (سرور, ٢٠٢٢, ص٤٨٤). أما نظرية تعادل الأسباب ففيها يتم اعتبار جميع العوامل والظروف التي ساهمت في حدوث النتيجة الجرمية متساوية ومتعادلة، بمعنى آخر أن العلاقة السببية تكون متوافرة بين الفعل والنتيجة الجرمية، متى ثبت أن السلوك الإجرامي كان أحد العوامل التي ساهمت في حدوثها.

٣- الركن المعنوي: ويعدّ الركن المعنوي في هذه الجريمة من الأركان المهمة لقيام المسؤولية الجزائية، فهذه الجريمة لا تقوم إلا عمدية، وتتطلب القصد الجنائي العام، والذي يمكن أن نقسمه إلى قسمين هما: العلم والإرادة، والمقصود بالعلم: هو العلم بالقانون وهو أمر افتراضي، والعلم بالوقائع. أما الإرادة فهي أن تتّجه إرادة الجاني إلى إحداث الفعل الإجرامي والإصرار على تحقق النتيجة الجرمية، وبالتالي فإن جريمة الاختراق بصورتها البسيطة لا تتطلب قصداً جنائياً خاصاً، بل يكفي توفر القصد الجنائي العام المتمثل في اتجاه إرادة الفاعل إلى الدخول عمداً دون وجه حقّ بأيّة وسيلة موقعاً إلكترونياً، أو نظاماً، أو شبكة إلكترونية، أو تجاوز الدخول المصرح به، أو الاستمرار في التواجد بها بعد علمه بذلك. ويرى جانب من الفقه إلى أن الدخول إلى النظام يكون مشروعاً إذا كان دخوله نتيجة الصدفة أو الخطأ، فإذا دخل الشخص لمكان فجأةً فعليه الخروج وهو ما يطلق عليه اسم مصطلح «حسن النية»، وإذا بقي في داخل النظام فيكون توافر بحقه القصد الجنائي العام الذي تقوم عليه الجريمة وهو ما نطلق عليه اسم مصطلح «سيء النية» (رمضان، ٢٠٠١،، ص. ٥٢).

أشكال جريمة الاختراق:

تحدّث الباحث سابقاً عن جريمة الاختراق وبيّن أنها عملية دخول غير مشروعة لأجهزة الحاسوب ولشبكات الإنترنت المختلفة، بهدف إحداث ضرر في جهاز الضحية، أو في الموقع الخاص بالمجني عليه، ووضّح دوافعها، واستنتج في نهاية المطاف بأن هذه الجريمة لها دوافع كما الجريمة التقليدية، وتختلف الدوافع من مجرم لآخر، وذكر الباحث أيضاً أنّه ليس باستطاعة أيّ شخص أن يكون مخترقاً، فالمخترق هو إنسان طبيعي ولكن عقلية الإنسان وذكاءه يختلف من إنسان لآخر، فالمخترق يتمتّع بذكاء عالٍ، ولديه الدراية الكاملة في برامج الحاسوب. ولجريمة الاختراق أشكال عديدة سوف نتحدث عنها على النحو الآتي:

١- اختراق البريد الإلكتروني: يعدّ البريد الإلكتروني وسيلة من وسائل الاتصال والتواصل بين الشركات والأفراد، وتعود بدايات ظهور البريد الإلكتروني إلى فترة تطوّر شبكة (ARPANET) وظهورها، وكان لسهولة استخدامه السبب في الإقبال الكبير من قبل المجتمع والشركات التجارية والمؤسسات الحكومية، وقد أصبح وسيلة لحفظ المعلومات والبيانات وتبادلها فيما بينهم، وهذا ما جعله عرضةً لأن يتم اختراقه، وهدفهم بذلك هو الحصول على تلك البيانات والمعلومات السرية الخاصة بمستخدم البريد الإلكتروني، وعند حصولهم على تلك المعلومات والبيانات يقومون إما بتهديد صاحبها، أو (ابتزازه) بنشر تلك المعلومات إن لم يقم بدفع مبلغ معين من المال،

أو أن يقوموا بنشرها على الإنترنت؛ من أجل فضح صاحب تلك المعلومات. أذكر مثالاً على ذلك ما حدث مع الرئيس السوري بشار الأسد عندما قام مجموعة مخترقين باختراق بريده الشخصي وتسريب رسائل خاصة به (الغفيلي، ٢٠١٣، ص. ٤). وكان أول حكم قضائي لجرائم الإنترنت في الوطن العربي بتاريخ (٨١٢٢٣/٢٠٠٨) حيث أصدرت محكمة الإحساء شمال شرق السعودية حكماً يقضي بسجن شاب سعودي وجلده وتغريمه بعد أن تبين أنه قام باختراق بريد إلكتروني يعود لفتاة سعودية، حيث قام بسحب صورها وابتزازها بتلك الصور (فتحية، ٢٠١٢، ص. ١٨٣).

٢- اختراق الهاتف: كان للتطور العلمي الكبير، ونتيجة لانتشار الهواتف الذكية بشكل كبير جداً في مختلف أنحاء العالم، ونتيجة لاتصال تلك الهواتف بشبكة الإنترنت، فقد أصبحت الهواتف عُرضة للاختراق من قبل المجرمين، بدءاً من التجسّس على مكالماته ومحادثاته، مروراً بسرقة الصور، أو الفيديوهات، أو المراسلات، أو حتى تعطيله عن العمل وضربه بالفايروسات، وقد يتم اختراق الهاتف من خلال إرسال رسائل تكون ملغمة بفايروسات ويكون لها القدرة على تدمير الهاتف بالكامل.

٣- اختراق الحواسيب الشخصية: تعدّ هذه الجريمة الأكثر انتشاراً على مستوى العالم، وذلك لأسباب عديدة منها: سهولة اختراق الحاسوب بسبب ضعف استخدام المستخدم للحاسوب، أو بسبب تصفحه لمواقع غير آمنة، أو لسهولة اختراق الحاسوب، إذ إنّ مستخدم الحاسوب قد يستخدم كلمة مرور ضعيفة، كذلك عدم وجود أنظمة حماية ضد برامج الاختراق وضد الفيروسات، هذا كله يجعل الحاسوب عرضة للاختراق بشكل قوي.

٤- اختراق الشبكات: تعدّ الشبكات وسيلة من وسائل نقل البيانات والمعلومات؛ لذلك فمن الواجب أن يتمّ ضمان أمنها من الاختراق لكي تصل المعلومات والبيانات بسلامة ودون أي اعتراض، والشبكات لها أنواع عديدة: فقد تكون شبكة محلية «منزلية»، وهي شبكة تربط عدة حاسبات داخل منطقة معينة، ويتم اختراقها من أجل تحقيق أهداف خاصة، وقد تكون شبكة تخص عمل مؤسسة حكومية أو شركة، بحيث يكون الهدف من ذلك الاختراق هو تعطيل عمل المؤسسة، أو من أجل الوصول إلى البيانات الخاصة بها من أجل ابتزاز تلك الشركة، إما بنشر بياناتها، أو بدفع مبلغ مالي معين مقابل عدم نشر تلك البيانات والمعلومات. أذكر مثالاً على ذلك لقائد قيادة الإنترنت في البنتاغون الأمريكي الجنرال كيث ألكسندر، حيث أنه حذر من هجوم إلكتروني يشلّ واشنطن، وقال إنه تقدّم بطلب إلى الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما؛ لمنحه سلطات إدارة شبكات الإنترنت في واشنطن، وذلك تخوفاً من وقوع هجوم إلكتروني، ومن أجل ضمان حماية أنظمة الحاسوب في كلّ الولايات الأمريكية (جريدة الشرق الأوسط «قائد قيادة الإنترنت في البنتاغون...»).

٥- اختراق مواقع الإنترنت: لقد ساهم تطور الإنترنت وانتشاره بشكل كبير إلى انتشار مواقع الإنترنت، وقد أدى ذلك التطور إلى ظهور ثغرات أمنية، وهذه الثغرات تشكل تهديداً على إدارة الموقع ليس وحدهم فقط، وإنما تهدد أيضاً مستخدمي تلك المواقع كافّة، ويعدّ اختراق مواقع الإنترنت من الاختراقات التي تحدث بشكل كبير جداً في الوقت الحالي، لسهولة اختراق تلك المواقع والسبب في ذلك هو أن مواقع الإنترنت قد تكون الحماية فيها ليست قوية وهو ما يسهّل عملية الاختراق، وقد أسهم اختراق مواقع الإنترنت إلى تدمير المواقع وإتلاف بياناتها، وإلى حدوث خسائر مالية لأصحاب المواقع (العنزي، «اختراق المواقع الإلكترونية والتأمين...»).

دوافع جريمة الاختراق وطبيعتها القانونية:

إن فئات مرتكبي الجرائم التقليدية تختلف عن فئات مرتكبي الجرائم الإلكترونية، فكما هو معروف فإن لكل جريمة شكلها الخاص وخصائصها الخاصة بها، ومن الطبيعي أن نرى بأن دوافع الجرائم الإلكترونية تختلف عن دوافع الجرائم التقليدية. وفي هذا المطلب سوف يتحدث الباحث عن دوافع جريمة الاختراق وطبيعتها القانونية.

دوافع جريمة الاختراق:

مما لا شك فيه أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية، ولا يوجد مجتمع على وجه الأرض يخلو من الجريمة مهما بلغ من التطور والتقدم والرقي، ولإختلاف المصالح أثر كبير في ظهور الجريمة وارتكابها، وبالتالي مخالفة القانون والإضرار بالمصالح التي حماها القانون وتحقيق الأهداف بطريقة غير مشروعة. وإذا قارنا ما بين الجريمة التقليدية والجريمة الإلكترونية، سنجد بأنّ المجرم في كلتا الجريمتين يكون له دوافع وغايات يسعى لتحقيقها من خلال ارتكابه للجريمة سواء أكانت تقليدية أم إلكترونية، وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المطلب.

الباعث(الدافع): بالرجوع إلى المادة (٦٧) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة (١٩٦٠) والمطبّق في فلسطين حتى يومنا هذا، فقد عرفت الفقرة الأولى منها الدافع على أنه: العلّة التي تحمّل الفاعل على الفعل، أو الغاية القصوى التي يتوخّاها. ويعدّ الدافع أو «الباعث» كمحرك المركبة الذي يجعلها تعمل بناءً على حركة إرادية صادرة عن سائق المركبة، فالدافع في الجريمة هو محرك لإرادة المجرم، فهو الذي يوجّه السلوك الإجرامي إلى القيام بارتكاب الجريمة بناءً على حركة عضوية إرادية.

إن لمعرفة الدافع أو الباعث على ارتكاب الجريمة أثراً كبيراً في دراسة شخصية المجرم وتحليلها، وبالتالي معرفة الأسباب الكامنة وراء قيامه بارتكاب الجريمة، ومن خلالها الوصول إلى إيقاع العقوبة المناسبة للمجرم بما يتوافق مع الجريمة المرتكبة، وهذا يسهم بشكل

رئيس في تحقيق العدالة والحفاظ على مصالح الأفراد والمجتمع؛ فالدافع في الجرائم المعلوماتية لا يختلف عن الدافع في الجريمة التقليدية، وقد يكون دافع ارتكاب الجريمة شخصياً، وقد يكون دافعاً خارجياً كل مصدر هذه الدوافع هو الرغبة الإجرامية، ما هو معروف أن الحاجات تسبق عادةً الدوافع، فحاجة الإنسان المجرم تنشأ نتيجة شعوره بنقص ما، أو شعوره بأنه محروم من شيء كفله القانون للفرد، وهذا بحد ذاته يؤدي إلى التأثير بشكل كبير على نفسيته الداخلية، وبالتالي يتشكل لديه دافع قوي لأن يقوم بممارسة عمل إجرامي نهى عنه القانون، وذلك من أجل إشباع حاجته ولكي يسد الفراغ أو النقص الذي يشعر به من خلال حالة الرضاء النفسي لديه، إن دوافع القيام بارتكاب الجريمة الإلكترونية هو مختلف باختلاف منفذيها، وتبعاً لخبرته في مجال المعلومات والإنترنت، حيث يمكن تصنيف هذه الدوافع إلى صنفين: دوافع شخصية، ودوافع خارجية، وهو ما سنتحدث عنه بشكل تفصيلي.

أولاً- الدوافع الشخصية: يمكن إجمال الدوافع الشخصية لدى مرتكب الجريمة المعلوماتية إلى دوافع مالية، وأخرى دوافع ذهنية.

١- الدوافع المالية (تحقيق الربح والكسب المالي): تعدّ الدوافع المالية من أكثر الدوافع تحفيزاً للمجرم لكي يقوم بارتكاب جريمته، حيث يشعر أنه ومن خلال ارتكابه للجريمة سوف يحصل على مال كثير، وربح كبير وهذا يشجع المجرم المعلوماتي على مواكبة التطور والتقدم التكنولوجي في مجال الحاسوب والإنترنت؛ لكي يكون باستطاعته إيجاد الثغرات كافة من أجل الاستفادة منها لكي يحصل على المال. ويكون تحقيق الدافع المالي عن طريق اختلاس المعلومات ثم المساومة عليها، أو استعمال بطاقة سحب آلي مزورة أو منتهية الصلاحية (سندالي، ٢٠٠٧). وقد أشارت مجلة الأمن المعلوماتي (Securite informatique)أن (٤٣٪) من حالات الغشّ المعلن عنها قد تمت من أجل اختلاس أموال، و(٢٣٪) من أجل سرقة معلومات، و(١٩٪) أفعال إتلاف و(١٥٪) الاستعمال غير المشروع للحاسوب؛ لأجل تحقيق منافع شخصية (المومني، ٢٠١٠، ص. ٩)، إذن نفهم بأن الإنسان لديه حب كبير للمال، وهذا ما أكده الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: {وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} (سورة الفجر، الآية ٢٠). فحبّ المجرم للمال هو ما يشجعه على ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها.

نخلص للقول: أنه في حال نجاح المجرم المعلوماتي في ارتكاب جريمته المعلوماتية فإن ذلك سيدرّ عليه أرباحاً كبيرة وفي زمن قياسي (سعيداني، ٢٠١٣، ص. ٦١). وفي الجرائم الإلكترونية كل شخص يستخدم الحاسوب والإنترنت هو معرض للاختراق في أي لحظة (ياسمينة، ٢٠١٥، ص. ١١).

٢- الدوافع الذهنية: في الواقع إن المجرم المعلوماتي يقوم عادة بارتكاب الجريمة الإلكترونية، وذلك من باب إحساسه وشعوره بأنه له القدرة على القيام بذلك الفعل، ومن باب أيضا إثباتهم للذات، ووضع بصماتهم ومن أجل مواجهة التطور والتقدم التقني في الحاسوب والإنترنت، ولكي يظهروا قدراتهم بالتفوق على ذاك التقدم، ولا يكون لديهم أي ميول سلبية تجاه تلك الأفعال، وإنما من أجل إثبات قدرتهم على الاختراق والدخول للنظام في أي لحظة يشاؤون، فهم يسعون إلى إظهار تفوقهم ومستوى ارتقاء براعتهم، لدرجة أنه في حال ظهور أية تقنية مستحدثة فإن مرتكبي هذه الجرائم لديهم شغف في قهر النظام أكثر من شهوة تحقق النتيجة، فيحاولون جاهدين لإيجاد الوسيلة التي يستطيعون من خلالها تحطيمها والتفوق عليها (غايب، ٢٠١١، ص. ١٠٥). نخلص للقول: إن مجرمي الجرائم الإلكترونية لديهم شعور بالبحث عن القوة ويؤدي ارتكابهم للجرائم بواسطة الوسائل التقنية الحديثة إلى تعويضهم عن الإحساس بالدونية، ففي بعض الأحيان نجد أن مجرد إظهار شعور جنون العظمة هو الدافع لارتكاب فعل الغش المعلوماتي (فتحية، ٢٠١٢، ص. ٦٦). وقد بلغت نسبة ارتكاب الجريمة الإلكترونية بسبب الحب بالرغبة في إثبات الذات إلى (٣٠٪) موزعة كالآتي: (٣١,٠٪) للذكور في مقابل (٢٩,٠٪) للإناث (نصار، ٢٠١٧، ص. ١٦٢).

ثانياً- الدوافع الخارجية: قد يتأثر المجرم المعلوماتي ببعض المواقف التي تكون سبباً في القيام بالفعل الإجرامي، فهو بتلك الأسباب لا يكون جاهداً لحصوله على المال ولا يقوم بهذا الفعل الإجرامي من باب التسلية، ولا من باب إثبات قدرته على خرق كل تطور يظهر على التقنيات، وإنما يقوم بذلك الفعل من باب دوافع خارجية؛ كالانتقام من شخص ما، أو من مؤسسة ما، وقد يكون دافعاً سياسياً. وكما هو معروف فإن المجرم يتأثر بالعوامل الاجتماعية المحيطة به والتي تكون سبباً في حدوث الجريمة وارتكابها (عبدالله، ٢٠١١، ص. ١٣٢).

١- الانتقام: يعدّ دافع الانتقام من أخطر الدوافع التي تجبر المجرم على القيام بعمله الإجرامي، فقد يكون دافع الانتقام من باب الثأر -لا سيّما- عندما يتعرّض موظف ما في شركة أو مؤسسة إلى الفصل التعسفي من وظيفته، مع العلم أن لديه الخبرة والكفاءة العالية بالعمل؛ فيقوم ذاك الموظف بالرد على الفصل التعسفي بقيامه بالانتقام من تلك الشركة أو المؤسسة من خلال اختراق موقعها وتدمير ملفاتها وتعطيلها، بحيث تتكبّد الشركة أو المؤسسة خسائر مالية فادحة، حيث يشعر حينها ذاك الموظف الذي فصل من علمه بالرضاء على العمل الذي قام به، وأضع مثالاً في هذا الصدد، حيث قام موظف يعمل لدى إحدى شركات التأمين بعد أن فصل منها بحجز وحدة التخزين المركزية الخاصة بالشركة كرهينة ووسيلة لكي يقوم رئيسه بإرجاعه للعمل، حيث قام بتدمير البيانات الخاصة بحسابات شركة التأمين وهو ما حصل بالفعل بعد رحيله من العمل بعدة أشهر (مزغيش، ٢٠١٤، ص. ١١).

٢- دافع سياسي: يعدّ الدافع السياسي من أهم الدوافع الخارجية التي تحفّز المجرم على ارتكاب الجرائم الإلكترونية، فالخلافات السياسية بين الدول أو بين المعارضة والدولة نفسها أو بين الأحزاب نفسها يؤدي إلى انتهاك القانون وارتكاب الجرائم في ظل غياب الوعي وعدم تقبل وإدراك معنى الديمقراطية كوسيلة من وسائل التطور والتقدم. الباحث مثالاً على قيام بعض القراصنة الموجودين

على الأراضي الروسية باختراق نظام الحاسبات الإلكترونية الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنة كاملة، فقاموا بسرقة معلومات غير سرية من أجهزة الحواسيب الخاصة بالعسكرية (فتحية، ٢٠١٢، ص ص. ٦٧-٦٨). كذلك الأمر ما قام به مجموعة مخترقين من اختراقهم لوكالة الأنباء القطرية بتاريخ ٢٤\٥\٢٠١٧م، حيث اتهمت قطر الإمارات بأن المخترقين ينتمون لها، وأشارت الحكومة القطرية بأن المخترقين قاموا بنشر أخبار مفبركة عن أمير قطر الشيخ تميم ابن حمد آل ثاني في الموقع الرئيسي لوكالة «قنا» وحسابات مواقع التواصل الخاصة بها، كما نشر فيديو ملفق على اليوتيوب، وقاموا أيضاً باختراق الحسابات الخاصة بوكالة قنا وسرقة كل حساباتها، وأشار المسؤول القطري إلى أنّ جريمة اختراق وكالة الأنباء القطرية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: أولاً- جريمة اختراق الوكالة والسيطرة على الشبكة، وزرع الفايروسات الخبيثة، وثانياً- قيام المخترقين بنشر الأخبار المفبركة لأمير قطر، وثالثاً- الجهة المستفيدة من الاختراق والأخبار المفبركة هو من كان ينتظر نشر تلك الأخبار المفبركة (اختراق وكالة الأنباء القطرية).

٣- دوافع دينية (طائفية): يعدّ الدافع الديني (الطائفي) أحد الدوافع التي ظهرت مؤخراً وبشكل كبير في العالم العربي، والسبب في ذلك هو غياب الديمقراطية، وانتشار الظلم، وعدم وجود القوانين التي تكفل احترام المواطن وتحقيق مصالحه، فقد ظهرت الحركات التكفيرية التي تدعم العنصرية الطائفية. وهذا ما دفع كثير من الشباب والمراهقين للجوء إلى العنف للتعبير عن آرائهم وأفكارهم (اسماعيل، دوافع الجريمة في المجتمع الفلسطيني).

٤- دافع لفت الانتباه: وهذا الدافع قد يستخدمه بعض المخترقين من أجل توجيه الأنظار عليهم ولفت الانتباه، فمرتكبو الجرائم الإلكترونية لديهم شعور بالبحث عن القوة، ولديهم الحب في إظهار التفوق على التطورات التي تحدث على تقنيات التكنولوجيا والحاسوب. يذكر الباحث مثالاً للفت الانتباه وهو ما قام به شاب إيراني يُدْعى (فرهد)، حيث قام باختراق صفحة المغنية اللبنانية نانسي عجرم وقد كتب اسمه على صفحتها بأنه هو من قام باختراقها، وأضاف إلى أنه معجب كثيراً بها هو وعدد كبير من الجمهور الإيراني مطالباً منها بأن تقوم بإنتاج أغنية لإيران كما فعلت للكويت ولمصر (الغفيلي، ٢٠١٣، ص. ٥).

الطبيعة القانونية لجريمة الاختراق:

وهنا سنتطرّق إلى الحديث عن الجرائم الإلكترونية بشكل خاص والتي تدخل ضمن نطاق دراسة التشريعات الجزائية الخاصة بتلك الجرائم، فهذه التشريعات تكون مختصة بدراسة وتفصيل كل جريمة، ومتناولاً عناصرها الأساسية والعقوبة المقررة لها. إن دراسة الطبيعة القانونية للجرائم الإلكترونية، ومدى إمكانية اعتبارها من ضمن أنماط الجرائم التقليدية بحيث يتم بسط نصوص جريمة الدخول غير المشروع، والتي ذكرت في قانون العقوبات الأردني (١٦) لعام (١٩٦٠) والمطبّق في فلسطين والتي يمكن اعتبارها على أنها جريمة اختراق، وذلك من خلال الأخذ بالنموذج القانوني لمحل الجريمة، مع الإدراك أن جريمة اختراق المعلومات والبيانات المخزّنة في جهاز الحاسوب والإضرار بها وإتلافها هي من أكثر الجرائم المنتشرة في العصر الحديث.

بالرجوع إلى دراسة نصوص قانون العقوبات الأردني، والمطبّق في فلسطين، نجد أنه لم ينص في أي من مواده على تعريف للجرائم الإلكترونية، وهذا ما يظهر لنا أن المشرّع لما يواكب التطور التكنولوجي وما نتج عنه من جرائم حديثة، وهذا ما يشكل مشكلة في النظر بالجرائم الإلكترونية، وإيقاع العقوبات وفقاً للقانون المذكور أعلاه. وسنتطرق إلى قرار بقانون رقم (١٠) لعام (٢٠١٨) والمتعلق بالجرائم الإلكترونية، وإلى قانون رقم (٣) لعام (١٩٩٦) والمتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية لذكر نصوص المواد التي تحدثت عن جريمة الاختراق أو الدخول غير المشروع والتي غالباً ما تؤدي إلى إتلاف البيانات والإضرار بها وبيان العقوبة المقررة لها.

ووفقاً للمادة (١٢٤) من قانون العقوبات الأدرني رقم (١٦) لعام (١٩٦٠) والمطبّق بفلسطين والتي تتحدث عن عقوبة الدخول إلى مكان محظور بقصد الحصول على وثائق مكتومة حيث نصّت على أنه: «من دخل أو حاول الدخول إلى مكان محظور قصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات، يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة، وإذا حصلت هذه لمنفعة دولة أجنبية، عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة. والمادة (١٢٦) من نفس القانون والتي تتحدث عن عقوبة إفشاء الوثائق والمعلومات المكتوبة دون سبب مشروع : «فأبلغها أو أفشاها دون سبب مشروع عوقب بالأشغال المؤقتة مدة لا تقل عن عشر سنوات، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا أبلغ ذلك لمنفعة دولة أجنبية. وإذا أردنا تطبيق تلك المادتين على جريمة الاختراق، فإنّ تلك المادتين تنظران فقط في الأماكن المحظورة من قبل الدولة، والأماكن من الوهلة الأولى تشمل العالم الحقيقي، ولا تشمل العالم الافتراضي، وجريمة الاختراق تتمثل في الدخول غير المشروع إلى المواقع الإلكترونية دون إذن صاحبها وما يترتب عليها من إضرار وإتلاف بالمعلومات والبيانات أو الإفشاء بها دون سبب مشروع، وقد يتمثل في الدخول غير المشروع مع عدم الإخلال بشيء ولكن مجرد الدخول والبقاء فيه يعتبر غير مشروع وبحد ذاته يعتبر جريمة اختراق، وإذا أردنا إيقاع العقوبة على مرتكب جريمة الاختراق وتطبيق تلك المادتين عليه فالعقوبة المقررة لها لا تتوافق على جسامة الخطورة الإجرامية لجريمة الاختراق.

وبالرجوع للقوانين الخاصة الفلسطينية، نجد أن القانون رقم (٣) لعام (١٩٩٦) والمتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، قد تحدّث ببعض نصوصه عن جريمة الاعتداء على مراسلات الآخرين عبر الوسائل الإلكترونية، ونصّت المادة (٩٢): «كل من اعترض أو أعاق أو حور أو شطب محتويات رسالة بواسطة شبكات الاتصالات، أو شجع غيره على القيام بهذا العمل، يعاقب بالحبس مدة لا تقل على شهر، ولا تزيد على ستة أشهر، أو بغرامة لا تقل عن ٥٠ ديناراً، ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين».

وجريمة العبث بالبيانات المتعلقة بالمشتركين، حيث نصّت المادة (٩٣) من نفس القانون على أنه: «كلّ من أقدم على كتم رسالة عليه نقلها بواسطة شبكات الاتصال إلى شخص آخر، أو رفض نقل رسائل طلب منه نقلها سواء من قبل المرخص له أو الوزارة أو نسخ أو أفشى رسالة أو عبث بالبيانات المتعلقة بأحد المشتركين بما في ذلك أرقام الهواتف غير المعلنة والرسائل المرسلة أو المستقبلة، يعاقب بالحبس بمدة لا تزيد على ستة أشهر، أو بغرامة لا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين».

وخلاصة القول: إنّ هذا القانون يعالج الجرائم الواقعة على الاتصالات، ولا يعالج أي نوع من الجرائم الإلكترونية، كما أنّ القانون بحاجة الى إجراء تعديلات، لمواكبة التطور التقني والتقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات والتواصل، وبالتالي لا يمكن إسقاط مواد هذا القانون على الجرائم الإلكترونية بمختلف أنواعها لأنها تتعلّق بالاتصالات فقط.

وبالإطلاع على قرار بقانون رقم (١٠) لعام(٢٠١٨) والمتعلق بالجرائم الإلكترونية، فكما تم الإشارة إليه سابقاً أنّ المشرع عرّف الاختراق بأنه الدخول غير المشروع وما يترتب عليه من أضرار وإتلاف للبيانات والمعلومات، وسنستعرض في هذا القرار ببعض نصوص موادّه التي تحدث عن الاختراق. حيث نصت المادة (٤) على أنّه:

١- كلّ من دخل عمْداً دون وجه حقّ بأيّ وسيلة موقعاً إلكترونياً، أو نظاماً، أو شبكة إلكترونية، أو وسيلة تكنولوجيا معلومات، أو جزءاً منها، أو تجاوز الدخول المصرح به، أو استمرّ في التواجد بها بعد علمه بذلك، يعاقب بالحبس، أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار أردني، ولا تزيد على ألف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين.

٢- إذا ارتكب الفعل المذكور في الفقرة (١) من هذه المادة، على البيانات الحكومية، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر، أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار أردني، ولا تزيد على ألفي دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين.

٣- إذا ترتب على الدخول إلغاء بيانات أو معلومات إلكترونية مخزنة في النظام المعلوماتي، أو حذفها، أو إضافتها، أو إفشاؤها، أو إتلافها، أو تغييرها، أو نقلها، أو التقاطها، أو نسخها، أو نشرها، أو إعادة نشرها، أو ألحق ضرراً بالمستخدمين، أو المستفيدين، أو تغيير الموقع الإلكتروني، أو إلغاؤه، أو تعديل محتوياته، أو شغل عنوانه، أو تصميماته، أو طريقة استخدامه، أو انتحال شخصية مالكه، أو القائم على إدارته، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، أو بغرامة لا تقلّ عن ألف دينار أردني، ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين.

٤- إذا ارتكب الفعل المذكور في الفقرة (٣) من هذه المادة على البيانات الحكومية، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار أردني، ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.

من الملاحظ في الفقرة الأولى من هذه المادة أن المشرع الفلسطيني جرّم الفعل بمجرد الدخول أو الاطلاع على البيانات، وقد توسّع المشرع في مفهوم الفعل والوسيلة والنشاط، حيث قال بأن يتم الدخول بأيّ وسيلة كانت، وهذا يعني أن المشرع لم يحدد وسيلة معينة للدخول، وكذلك الأمر في الفقرة الأولى منه أيضاً أشار المشرع إلى «إذا استمر في الدخول بعد علمه...» أنه اشترط لكي يكون الفعل مجرّماً بأن يكون على علم بأنّ بقاءه في النظام أو الشبكة الإلكترونية هو غير مشروع.

ونصّت **المادة (٥)** منه على أنه: «كلّ من أعاق، أو عطل الوصول إلى الخدمة، أو الدخول إلى الأجهزة، أو البرامج، أو مصادر البيانات، أو المعلومات بأيّ وسيلة كانت عن طريق الشبكة الإلكترونية، أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات، يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار أردني، ولا تزيد على ألف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين.

و**المادة (٦)** منه وضّحت على أنّ: «كلّ من أنتج، أو أدخل عن طريق الشبكة الإلكترونية، أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات، ما من شأنه إيقافها عن العمل، أو تعطيلها، أو إتلاف البرامج، أو حذفها أو تعديلها، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار أردني، ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.

فيما نصّت **المادة (٤٧)** على أنّ: «كلّ من أقدم على العبث بأدلة قضائية معلوماتية، أو أقدم على إتلافها، أو إخفائها، أو التعديل فيها، أو محوها، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني، ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.

وبالتدقيق في الجرائم التي ذكرها القرار بقانون والمتعلق بالجرائم الإلكترونية، نرى أن المشرع الفلسطيني لم يتطرق لذكر الجرائم الإلكترونية جميعها، وهذا ما يطرح تساؤلاً فيما إذا كان المشرع قد تطرق إلى الجرائم الأكثر شيوعاً؟ أم لكون المشرع ليس على دراية بمواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة؟ وما ينجم عنها من جرائم إلكترونية جديدة.

في الحقيقة نجد أنّ المشرع الفلسطيني لم يتطرق إلى ذكر نوع معين من الجرائم الإلكترونية، وقد ذكر بعضها من باب التعريف فقط دون التوسع فيها مع بيان خطورة كل جريمة إلكترونية، ودون مواكبة للتطور التكنولوجي وما يترتب عليه ظهور نوع جديد من الجرائم الإلكترونية، وهذا ما يؤدي إلى إفلات بعض مرتكبي الجرائم الإلكترونية من العقاب، لكن المشرع الفلسطيني ذكر جريمة الاختراق بوجه صريح، وحدّد محلها على أنها تشمل المواقع والبيانات الشخصية أو الحكومية، كما تناول المشرع جريمة الاختراق بتعريف واضح وصريح.

الخاتمة

لقد تطرّق الباحث في هذا البحث إلى إحدى الجرائم الإلكترونية الخطرة، وهي جريمة الاختراق، حيث إنّ هذه الجريمة تنشأ في بيئة إلكترونية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور والتقدم التكنولوجي، وتجدر الإشارة إلى أنّ المشرع الفلسطيني جرّم جريمة الدخول غير المشروع أو غير المصرح به، وهو ما يتّفق مع تعريف جريمة الاختراق وبالتالي يمكن القول: إنّه تفرّد بجريمة الاختراق وبين العقوبة المقررة لها في مع بيان الحالة التي تتم فيها عملية الاختراق ومن يقوم بها.

وتوصل الباحث من خلال بحثه إلى جملة من النتائج والتوصيات ومن أهمها:

١. إنّ الجرائم الإلكترونية ظهرت وانتشرت بشكل سريع مع التقدم والتطور التكنولوجي المتسارع.

٢. إنّ جريمة الاختراق، جريمة صامتة تتم بالخفاء، ولا تترك أي أثر مادي، فهي تمتاز بذوبانها السريع، واختفائها العجيب، مما شكل صعوبة بالغة في محاولة كشفها.

٣. يعدّ جهاز الحاسوب -في الجريمة الإلكترونية- هو الأداة، وشبكة الإنترنت مسرح الجريمة، بينما في الجريمة التقليدية قد تكون سلاحاً أبيضَ كالسكين، وقد تكون سلاحاً نارياً، ومسرح الجريمة في الجريمة التقليدية قد يكون مكاناً عامّاً، وقد يكون داخل شقة في عمارة، وقد يكون داخل إحدى غرف المنزل.

٤. تعدّ جريمة الاختراق جريمة قائمة بحد ذاتها، فبمجرد الدخول والبقاء غير المشروع، حتى ولو لم يقم بأيّ عمل تخريبي، كتعطيل نظام الحاسب الآلي، أو تدمير البيانات، أو إتلافها.

٥. إنّ المستخدم الذي يكون له تصريح وصلاحية الدخول والإطلاع على المعلومات، حيث إنّه إذا تجاوز التصريح الخاص بالدخول والإطلاع على المعلومات، أو استمرّ بالتواجد أكثر من المدة المحددة في التصريح الخاص له مع علمه بذلك، فالجريمة تكون قائمة، والهدف من ذلك أن المشرع أراد إيجاد حماية للشبكات والأنظمة المعلوماتية المخزنة عليها.

ويوصي الباحث بما يأتي:

١. إن القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية رقم (١٠) لسنة (٢٠١٨). بيّن الجرائم الإلكترونية، وأوقع العقوبة لكل جريمة.

٢. إيجاد أجهزة مختصّة لملاحقة مرتكبي الجرائم الإلكترونية.

٣. إقامة الدورات التدريبية لرجال الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاء، وللأجهزة المختصة، وعقد الندوات العلمية المختصة بالجرائم الإلكترونية، وإعداد ورش عمل مستمرة، لمحاربة هذه الجريمة، من أجل الحد من مخاطرها المترتبة عليها.

٤. تعزيز التعاون على المستويين الوطني والدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.

قائمة المراجع

- ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٩٠): (ت٧١١هـ\١٣١١م)، معجم لسان العرب، مج١٢، ط ٣، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادرة عن جامعة الدول العربية لعام (٢٠١٠).
- إسماعيل، أيمن،خبر بعنوان دوافع الجريمة في المجتمع الفلسطيني، موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر(٢٧\٣\٢٠١٢م).
- جامعة الدول العربية، المركز العربي للبحوث القانونية (٢٠١٢)،الاجتماع الثاني لرؤساء الإدارات المختصة بتقنية المعلومات المنعقد في(٥-٧/٣/٢٠١٢) بيروت، الجمهورية اللبنانية، ص٦-٧، متاح على الرابط التالي https://carjj.org/node/1242.
- الجريمة الالكترونية في فلسطين مباحة، مقال منشور على https://cutt.us/Y2noU، تاريخ الدخول (٣/٥/٢٠١٩).
- حجازي، عبد الفتاح، (٢٠٠٢). الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر، ط1، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، مصر.
- خبر منشور على جريدة الشرق الأوسط تحت عنوان «قائد قيادة الإنترنت في البنتاغون يحذر من هجوم إلكتروني يشل واشنطن، تاريخ النشر (٢٥/٩/٢٠١٠).
- خبر نشر على موقع الجزيرة، اختراق وكالة الأنباء القطرية تم من الإمارات، http://www.aljazeera.net/portal.
- خلف، سامية، (٢٠١٠). بحث بعنوان «جريمة اختراق أنظمة المعلومات دراسة مقارنة»، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد.
- الدنف، أيمن، (٢٠١٣). واقع إدارة أمن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة وسبل تطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ، غزة، فلسطين.

رسائل الماجستير

- رمضان، مدحت، (٢٠٠٠). الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- سرور، أحمد، (٢٠٢٢). الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، ج١، دار الاهرام للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة.
- سعيداني، نعيم، (٢٠١٣). آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- سندالي، عبد الرازق، مداخلة بعنوان «التشريع المغربي في مجال الجرائم المعلوماتية»، قدمت لندوة تحت عنوان الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، المملكة المغربية، تاريخ الإنعقاد (١٩\٧\٢٠٠٧).
- عبدالله، نوري، (٢٠١١). بحث منشور بعنوان «العوامل الإجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة»، مجلة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع١.
- عمار، زكريا، (٢٠١١). حماية الشبكات الرئيسية من الاختراق والبرامج الضارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.
- العنزي، فهد، مقال بعنوان» اختراق المواقع الإلكترونية والتأمين»، الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية، https://www.aleqt.com/2011/08/08/article_567334.html, تاريخ النشر(٨/٨/٢٠١١).
- غايب، محروس، (٢٠١١). الجريمة المعلوماتية، بحث منشور في مجلة التقني، هيئة التعليم التقني، مج٢٤، ع٩، الأنبار، العراق.
- الغفيلي، فهد، دورة تدريبة حول توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني، مداخلة بعنوان «استخدام الحاسب الآلي في الوقاية من الجريمة (جرائم الاختراق نموذجاً)»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، تاريخ الانعقاد(٦-١٣\٣\٢٠١٢).
- فتحية، رصاع، (٢٠١٢). الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الإنترنت، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- قرار بقانون بشأن الجرائم الالكترونية، رقم (١٠) لسنة (٢٠١٨).
- القرآن الكريم.
- مزغيش، سمية، (٢٠١٤). جرائم المساس بالأنظمة المعلوماتية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- مصطفى، محمود، (١٩٦٩). قانون العقوبات، القسم العام، ط٨، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- موقع معجم المعاني، https://www.almaany.com.
- المومني، نهلا، (٢٠١٠). الجرائم المعلوماتية، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
- نجم، محمد، (٢٠١٢). قانون العقوبات القسم العام النظرية العامة للجريمة، ط٤، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نصار، غادة، (٢٠١٧). الإرهاب والجريمة الالكترونية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- ياسمينة، بونغارة، (٢٠١٥). الجريمة الالكترونية، مذكرة ماستر منشورة، جامعة الأمير عبد القادرة للعلوم الإسلامية، الجزائر.

جيتاوي، عطاء. مجلة القدس للبحوث الأكاديمية
نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية 1 (3): 116 - 104، 2024.
DOI: https://doi.org/10.47874/2024pp:104-116

مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية الدنيا (1-4) للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في تدريس الطلبة

عطاء جيتاوي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية الدنيا (١-٤) للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في تدريس الطلبة، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، إذ تم تطبيق أداة الاستبانة المكونة من (٣٦) فقرةً مقسمة إلى مجالين، وقد طبقت على عينة مكونة من (١٦٣) معلماً ومعلمة والتي تم اختيارها بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة، المكون من (٥٢٩) معلماً ومعلمة في مدينة طولكرم. وتلخصت مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: «ما مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في تدريس الطلبة؟» وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن امتلاك المعلمين للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في تدريس الطلبة جاء بدرجة عالية، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية التي تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور، وكذلك تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح ذوي الدراسات العليا. وأيضاً لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، وتُعزى للتفاعل بين متغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة. وأوصت الباحثة بعقد دورات تدريبية للمعلمين بشكل مستمر؛ لمواكبة كل ما هو جديد في مجال تكنولوجيا التعليم، وعقد محاضرات وندوات في أهمية استخدام التكنولوجيا في التعليم وأثرها في العملية التعليمية، وتجهيز القاعات الصفية بالأجهزة اللازمة؛ لاستخدام التكنولوجيا في التعليم.

الكلمات المفتاحية :تكنولوجيا، مهارات، معلمين، طلبة، تدريس.

The Extent of Primary Stage Teachers' Possession of Technological Skills and their Utilization in Teaching Students from the Teachers' Perspective

Abstract

The study aimed to find out the extent to which teachers of the lower basic stage (1-4) possess technological skills and employ them in teaching students, and to achieve the goal of the study, the researcher used the descriptive approach and the questionnaire tool consisting of (36) items divided into two areas was applied, and it was applied to a sample of (163) teachers, which were randomly selected from the study population consisting of (529) teachers in the city of Tulkarem, and the problem of the study was summarized by the question «To what extent do teachers of the basic stage (1-4) possess technological skills? And employ it in teaching students?» , and reached the following conclusions: Teachers› possession of technological skills and their employment in teaching students came to a high degree. There are statistically significant differences between the averages of the responses of the sample members on the extent to which the teachers of the basic stage possess technological skills due to the gender variable and in favor of males, as well as due to the variable of scientific qualification and in favor of those with postgraduate studies. There are no statistically significant differences between the averages of the responses of the sample members on the extent to which teachers of the basic stage employ technological skills due to the variable of years of experience, and due to the interaction between the variable of academic qualification and years of experience. The researcher recommended holding training courses for teachers on an ongoing basis to keep pace with everything new in the field of educational technology, holding lectures and seminars on the importance of using technology in education and its impact on the educational process, and equipping classrooms with the necessary equipment to use technology in education.

Keywords: Technology, skills, teachers, students, teaching.

أ. عطاء جيتاوي ، مديرية التربية والتعليم طولكرم – فلسطين, للمراسلة – البريد الإلكتروني: ataa.t.jee@gmail.com.
حقوق النشر 2024، جميع البيانات الواردة في هذا المقال محمية ويجب أخذ إذن استخدام عن طريق جامعة القدس (www.alquds.edu).

مقدمة

إنّ التغير السريع الذي يشهده العصر الحالي قد غزا جميع مجالات الحياة، وأهم ما نشهده من هذه التغيرات هي الثورة التكنولوجية التي أصبحت مرافقة للحياة الإنسانية في جميع جوانبها، وعلى الإنسان أن يتفاعل مع هذه التطورات، ويوطن نفسه على استخدامها حتى يكون قادراً على مواكبة كل جديد؛ ليتعامل معه بيسر وسهولة. ولا شك أن آثار هذا التطور قد ظهرت في العملية التعليمية، فلم تعد الطرق التقليدية التي تعتمد على التلقين المباشر التي تجعل المتعلم هو المتلقي فقط، بل أصبحت الأساليب الحديثة تعتمد على التفاعل بين المعلم والطالب والمادة التعليمية التي هي محور العملية التعليمية (فريدة، ٢٠١٦).

ولما كان المعلم من الركائز الأساسية في العملية التعليمية وعليه يقع الدور الأكبر في نجاح التعليم، ونظراً لأهمية هذا الدور فقد حرصت المؤسسات التربوية بدءاً من الجامعة على تدريبه وتأهيله حتى يمتلك المهارات والخبرات اللازمة التي تمكنه من القيام بمهامه على أكمل وجه، ولم يقتصر هذا الدور على الجامعات فقط؛ بل تعداه إلى إلحاق المعلمين بدورات تدريبية أثناء الخدمة، مثل إدارة الصف، وتصميم التدريس، وإعداد الخطط بالإضافة إلى المهارات التكنولوجية التي أصبحت من أهم مهارات المعلم وبخاصة معلم المرحلة الأساسية الدنيا؛ نظراً لأن هذه المرحلة تعتمد بشكل كبير على المعلم، ويحتاج فيها الطلبة إلى أساليب وإستراتيجيات متعددة، ولأن العصر الحالي يتميز بالتطور التكنولوجي السريع، ومعظم الطلبة يستخدمون الأجهزة الرقمية؛ لذا على المعلم أن يواكب هذا التطور بأن يمتلك المهارات التكنولوجيّة التي تمكنه من دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية (العليمات، ٢٠٢٠).

الإطار النظري والدراسات السابقة

المهارات التكنولوجية لمعلمي المرحلة الأساسية وأهميتها

في ظل التطور التكنولوجي السريع لابد أن يمتلك المعلم مهارات تتماشى مع هذا التطور حتى يتمكن من فهم التقنيات، والتعامل معها، وتوظيفها في العملية التعليمية، ومن أهم المهارات التكنولوجية التي يجب على المعلم امتلاكها ما يأتي:

- مهارات التعامل مع الأجهزة والتقنيات الحديثة المختلفة كاستخدام اللوح التفاعلي وأجهزة العرض.

- مهارة عرض المادة التعليمية على الحاسوب كعرضها على شكل فيديو أو كتاب تفاعلي.

- إعداد مواقع إلكترونية وقناة يوتيوب وتصميمها؛ بحيث يتم عرض المادة التعليمية عليها، ويعود إليها الطلبة في أي وقت (النحال، ٢٠١٨).

- استخدام برامج الأوفيس، والقدرة على استخدام أدوات التخزين (flash, cd)، واستخدام الطابعة أيضاً، وإنشاء حساب على درايف (drive) وتوظيفه، وتوظيف استخدام الحاسوب والإنترنت بشكل عام في العملية التعليمية.

إنّ امتلاك معلم المرحلة الأساسية الدنيا المهارات التكنولوجية و القدرة على توظيفها في العملية التعليمية يعود عليه بفوائد عديدة منها:

- تشويق الطلبة أثناء عرض المادة التعليمية.

- منح الطلبة فرصة المشاهدة الجماعية مما يوفر الوقت والجهد.

- توفير بيئة صفية متفاعلة ومتعاونة مما يزيد في فهم الطلبة، ويحسّن جودة التعليم.

- سهولة تخزين واسترجاع المادة التعليمية (أبو ربيع، ٢٠١٥).

- تنويع الخبرات المقدمة للطالب، وذلك من خلال الاستماع والممارسة والمشاهدة، ومن ثم المساعدة على تذكر المادة التعليمية لأطول فترة ممكنة (العليان، ٢٠١٩).

- يساعد المعلم في تيسير عملية التقويم بأشكاله كافةً، إذ يمكنه من إعطاء تغذية راجعة فورية، وتصحيح الإجابات فوراً (قريقع، ٢٠١٤).

- تزيد من الإدراك الحسي للطالب، وتساعده على الفهم، وتمييز الأشياء وتدريبه على التفكير المنظم، وحل المشكلات (علي ونصر، ٢٠١٦).

- تساعد على التنوع في استخدام الوسائل في الموقف التعليمي، وتوظيفها بشكل متكامل مما يؤدي إلى وجود تعلم أكبر وأعمق وأبقى أثراً لزمن أطول (العليان، ٢٠١٩).

ويرى زيدان (٢٠١٥) أن امتلاك معلم المرحلة الأساسية الدنيا للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في العملية التعليمية يسهم في تبسيط

المعلومة على الطلبة؛ مما يساعدهم على التعلم، واكتساب المفاهيم والمهارات بأقل وقت وجهد، وتحقيق أداء وظيفي عالٍ، ورفع مستوى الإنتاجية للمعلمين، والتعلم النشط الذي يتمحور حول الطالب، وتقدم له الصوت والصورة والحركة والتسلسل في عرض المادة التعليمية مما يجعل المتعلم يعيش في الأجواء القريبة من موضوع الدرس، مما يساعد في فهم الدروس وترسخيها في أذهان الطلبة.

لما كان التطور سمة العصر الحالي فإن على المعلم تطوير مهاراته باستمرار وبخاصة التكنولوجيّة، ويمكن لمعلم المرحلة الأساسية الدنيا تطوير مهاراته التكنولوجية بطرق متعددة، منها:

- التعلم من خبير: كأن يقوم المعلم بحضور حصص لمعلمين آخرين يقومون بتوظيف التكنولوجيا أو استشارة الموجهين والمتخصصين في هذا المجال.
- الممارسة والتدريب: حيث تعد من أفضل الطرق للتعلم وتطوير المهارات.
- الالتحاق بالدورات التدريبية سواء كانت وجاهيةً أو على الإنترنت (البكري، ٢٠٢١).
- أن يكون على اطلاع مستمر بمتطلبات التكنولوجيا في التعليم: حيث ذكر زيدان (٢٠١٥) أن التكنولوجيا تتطلب توفير الإمكانات المادية مثل: (أجهزة الحاسوب وملحقاتها، وأجهزة العرض، وشبكة الإنترنت، والغرف الصفية المناسبة)، والبرمجيات التعليمية مثل: (التطبيقات، وأنظمة التحكم للأجهزة)، وهذا يتطلب تدريباً للمعلم على مهارات استخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى تخطيط لتطبيق التكنولوجيا في التعليم.

الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة

قامت العظامات (٢٠٢٢) بدراسة هدفت إلى معرفة مدى امتلاك المعلمين في قصبة المفرق للمهارات والمعارف اللازمة لتوظيف تطبيقات التكنولوجيا الحديثة، وما اتجاهاتهم نحوها؟ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقامت الباحثة باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وتم توزيعها على (٣٧٥) معلماً بطريقة عشوائية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى امتلاك المعلمين للمهارات اللازمة لتوظيف تطبيقات التكنولوجيا تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والخبرة، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمستوى التعليمي، ولصالح الدراسات العليا. وقام المرادات (٢٠٢١) بدراسة هدفت إلى الكشف عن أثر الدورات الحاسوبية في تنمية مهارات المعلمين التكنولوجية، ومن أجل تحقيق الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قام الباحث بتطوير استبانة وتوزيعها على أفراد العينة التي اشتملت (٣٣٣) معلماً ومعلمة، وأظهرت النتائج أن درجة امتلاك المعلمين للمهارات التكنولوجية جاءت بدرجة متوسطة. كما قام الحمران وآخرون (٢٠١٦) بدراسة هدفت إلى إلى الكشف عن درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية لكفايات التعليم الإلكتروني من وجهة نظرهم، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بتصميم استبانة تكونت من (٤٠) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من (١٠٠) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وأظهرت النتائج أن درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس لكفايات التعليم الإلكتروني (كفايات استخدام الحاسوب، وكفايات استخدام الشبكات والإنترنت، وكفايات ثقافة التعليم الإلكتروني) جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية لكفايات التعليم الإلكتروني تعزى للمتغيرات (الكلية، وسنوات التدريس، والمؤهل العلمي). وفي دراسة قام بها عليمات (٢٠١٤) هدفت إلى التعرف إلى مدى استخدام معلمي العلوم بمحافظة المفرق لمستحدثات تكنولوجيا التعليم في تدريسهم. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث أداة ملاحظة مكونه من (٤٦) عبارة، وقد طبقت على عينة مكونة من (١٠٨) معلماً ومعلمة، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام مستحدثات تكنولوجيا التعليم كان متوسطاً؛ وبمتوسط حسابي بلغ (١١,٣)، وإلى وجود فروق دالة إحصائياً في استخدام مستحدثات تكنولوجيا التعليم تعزى لمتغير الخبرة لمجال برامج الوسائط المتعددة، ولصالح ذوي الخبرة (٥-١٠) سنوات. وقام عيادات وحميدات (٢٠١٣) بدراسة هدفت إلى معرفة درجة توظيف الكفايات الحاسوبية المكتسبة من مساق برامج الأطفال المحوسبة في التدريس من قبل معلمات التدريب الميداني ومعوقات توظيفها، وقد تكونت عينة الدراسة من (٥٦) طالبة متدربة، وقام الباحثان باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن توظيف الكفايات الحاسوبية في التدريس من قبل معلمات التدريب الميداني جاءت بدرجة متوسطة. وفي دراسة قام بها الطاهر ومصطفى (٢٠١٢) بدراسة هدفت إلى معرفة الكفايات التكنولوجية التي يمتلكها أساتذة التعليم المتوسط ومدى ممارستهم لها، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقاما بتصميم استبانة، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٠٦) معلمة ومعلمة في التعليم المتوسط، وأشارت النتائج إلى أن مستوى ممارسة المعلمين والمعلمات للكفايات التكنولوجية كانت منخفضة.

من خلال عرض بعض الدراسات السابقة يمكن رصد أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة. اتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في تناولها موضوعاً عاماً؛ وهو موضوع امتلاك المهارات التكنولوجية وتوظيفها في العملية التعليمية واستخدامها للمنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، واختلفت مع دراسة عليمات (٢٠١٤) التي استخدمت أداة الملاحظة. وما يميز الدارسة الحالية أنها تعد الدراسة الأولى التي تناولت مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية الدنيا (١-٤) للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في تدريس الطلبة من وجهة نظر المعلمين أنفسهم، التي لم تتناولها الدراسات السابقة حسب علم الباحثة واطلاعها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها

نظراً لأهمية التكنولوجيا في العملية التعليمية، ودورها الفعّال في تحسين أداء المعلم وتحصيل الطلبة، فقد سعت المؤسسات القائمة على إعداد المعلمين إلى تدريبهم على المهارات التكنولوجية لمواكبة العصر الحديث، ومن خلال اطلاع الباحثة وعملها بوصفها معلمةً لاحظت أن هناك عدداً لا بأس به من معلمي المرحلة الأساسية الدنيا لا يمتلكون المهارات التكنولوجية الأساسية أو لا يقومون بتوظيفها، ونظراً لقلة الدراسات التي تبين الواقع الفعلي لامتلاك المهارات التكنولوجية وتوظيفها في التدريس وبخاصة المرحلة الأساسية الدنيا؛ جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في تدريس الطلبة من وجهة نظر المعلمين أنفسهم.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: - ما مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في تدريس الطلبة؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية: ١- ما مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) للمهارات التكنولوجية؟ ٢- ما مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) للمهارات التكنولوجية في تدريس الطلبة؟

فرضيات الدراسة:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى للتفاعل بين متغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في **الأهمية النظرية** من حيث إضافة معلومات في المهارات التكنولوجية التي يمتلكها المعلم وتوظيفها في العملية التعليمية. وتتمثل **الأهمية العملية** في كونها قد تفيد المعلمين بما تقدمه من مهارات تكنولوجية يجب امتلاكها وتوظيفها، وتفيد باحثين آخرين بما تقدمه من أداة بحثية يمكن استخدامها في دراسات أخرى. وتُعد هذه الدراسة استكمالاً لسلسلة الدراسات التي تهتم بالمهارات الأساسية للمعلم وتطويره. وتسهم في تطوير برامج إعداد المعلمين بالتركيز على المهارات التكنولوجية للمعلم.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) للمهارات التكنولوجية، ومدى توظيف المعلمين للمهارات التكنولوجية في تدريس الطلبة.

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على معلمي المرحلة الأساسية الدنيا ومعلماتها، في محافظة طولكرم للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢م.

اصطلاحات الدراسة وتعريفاتها

- المرحلة الأساسية الدنيا: هي أول مرحلة تعليمية إلزامية يجتازها الطالب، ومدتها أربع سنوات تبدأ من الصف الأول حتى الصف الرابع، ويكون عمر الطالب فيها من (٦-١٠) سنوات، ويتم التعبير فيها عن مستوى الطالب بالتقدير فقط دون علامات (شولي، ٢٠١٦). وتُعرفها الباحثة: بأنها المرحلة التي تأتي بعد مرحلة الروضة وتمتد من الصف الأول حتى الصف الرابع ويكون التعليم فيها إلزامياً.

- المهارات التكنولوجية: قدرة الفرد في توظيف التكنولوجيا والأفكار المستحدثة، واستخدامها في العملية التعليمية، سواءً في الجانب التقني كالقدرة على التعامل مع الأجهزة والبرمجيات، أو الجانب الشخصي كالقدرة على العرض والتوضيح (الملاح، ٢٠١٧). وتُعرفها الباحثة: بأنها القدرات المعرفية والعملية التي تلزم المعلم وتمكنه من التعامل مع التكنولوجيا وتوظيفها في العملية التعليمية بما يعود بالفائدة على المعلم والطلبة؛ كاستخدام الوسائط والمنصات التعليمية والمواقع الإلكترونية، وتعزيز هذه المهارات لدى الطلبة بحيث تكون لديهم القدرة على التعامل معها؛ مما يزيد من تفاعل الطلبة مع المعلم مع المادة التعليمية، ومما يحسّن من جودة التعليم.

منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) ومعلماتها، في محافظة طولكرم والبالغُ عددهم (٥٢٩) معلماً ومعلمة.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، حيث بلغ عددها (١٦٣) معلماً ومعلمة، في محافظة طولكرم، موزعة حسب متغيرات (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة) كما في الجدول (١).

المتغيرات	الفئة	التكرار	%
النوع الاجتماعي	ذكر	35	21.5
	أنثى	128	78.5
المؤهل العلمي	دبلوم	17	10.4
	بكالوريوس	131	80.4
	دراسات عليا	15	9.2
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	40	24.5
	6 -10سنوات	27	16.6
	أكثر من 10 سنوات	96	58.9
المجموع		163	%100

جدول (١) خصائص عينة الدراسة.

أداة الدراسة وصدقها وثباتها والأساليب التحليلية

أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بتطوير استبانة، وكتابة بنودها في ضوء خبرتها، والاطلاع على الأدب التربوي، وتكونت من قسمين: القسم الأول يقيس مدى امتلاك المعلمين للمهارات التكنولوجية، والقسم الثاني يقيس مدى توظيف المعلمين للمهارات التكنولوجية، وذلك من خلال إجاباتهم على فقرات الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذه الدراسة. وقد تم تطبيق مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة (٥)، موافق (٤)، محايد (٣)، غير موافق (٢)، غير موافق بشدة (١). وتم تحديد مستوى المؤشرات باستخدام المعادلة التالية:

٤=٥-١ **١,٣=٣/٤** (طول الفترة)

وعليه يكون معيار الحكم:

* **١-٢,٣** (درجة ضعيفة) * **٢,٣١-٣,٦** (درجة متوسطة) * **٣,٦١-٥** (درجة عالية)

صدق الأداة:

تم عرض الأداة على مجموعة من المحكّمين وعددهم ثلاثة؛ للتأكد من صدقها وملائمتها لأغراض الدراسة، وبعد الأخذ بملاحظاتهم تم نقل بعض الفقرات من المجال الأول إلى المجال الثاني، وحذف بعض الفقرات، وإضافة فقرات أخرى؛ لتصبح الاستبانة مكونة من ٣٦ فقرة بعد أن كانت تتكون من ٣٠ فقرة موزعة في مجالين.

ثبات الأداة:

تم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)، والجدول (٢) يوضح معامل الثبات لأداة الدراسة.

عدد الفقرات	معامل الثبات
36	0.96

جدول (٢) معامل الثبات لأداة الدراسة.

يبين الجدول (٢) قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة، حيث بلغت (٠,٩٦)، وهي قيمة عالية ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

الأساليب التحليلية: قامت الباحثة بتوظيف المقاييس الإحصائية الآتية، باستخدام برنامج المعالجات الإحصائية (spss):

١. التكرارات والنسب المئوية.
٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
٣. معامل الثبات كرونباخ ألفا.
٤. اختبار (t-test).
٥. اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA).
٦. اختبار التباين الثنائي (Two-Way ANOVA).

إجراءات الدارسة والمنهج المتبع في الدراسة

تم تطبيق الدراسة وفقاً للخطوات الآتية: تحديد الموضوع المراد البحث فيه، والاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذا البحث. ومن ثم إعداد أداة الدراسة وتطبيقها على عينة البحث، وتحليل النتائج وتفسيرها والخروج بالتوصيات.

النتائج ومناقشتها

فيما يأتي عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها، حسب تسلسل أسئلتها وفرضياتها، التي تم التوصل إليها من خلال التحليلات الإحصائية المناسبة، وذلك على النحو الآتي:

- أسئلة الدراسة

ما مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في التدريس الطلبة؟ للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي الذي يتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) للمهارات التكنولوجية؟
- ما مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية (١-٤) للمهارات التكنولوجية في تدريس الطلبة؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ولكل مجال من مجالات الدراسة ثم الأداة ككل، والجداول (٣-٥) توضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة مقسمة حسب مجالاتها والأداة ككل.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	أستطيع تشغيل الحاسوب وإيقافه	4.73	0.60	1	عالية
2	أستطيع إنشاء ملفات ومجلدات وحذفهما	4.31	1.02	5	عالية
3	أستطيع استخدام شاشة العرض	4.44	0.72	3	عالية
4	أستطيع استخدام جهاز عرض Lcd	4.33	0.82	4	عالية
5	أستطيع استخدام اللوح التفاعلي	3.39	1.11	14	متوسطة
6	أستطيع استخدام برنامج Word	4.31	0.97	5	عالية
7	أستطيع استخدام برنامج PowerPoint	4.06	1.06	9	عالية
8	أستطيع استخدام برنامج Excel	3.39	1.22	14	متوسطة
9	أستطيع تصميم ألعاب إلكترونية	2.58	1.15	16	متوسطة
10	أستطيع استخدام شبكة الإنترنت	4.47	0.78	2	عالية
11	أستطيع استرجاع ملفات مخزنة في الحاسوب	3.60	1.23	12	متوسطة
12	أستطيع تخزين الملفات في فلاشة وcd واسترجاعها	4.08	1.05	8	عالية
13	أستطيع استخدام الطابعة	4.10	1.05	7	عالية
14	أطوّر مهاراتي التكنولوجيّة باستمرار	3.42	1.23	13	متوسطة
15	أستطيع إنشاء فيديو تعليمي	4.21	0.87	6	عالية
16	أمتلك مهارة التقاط الصور	3.69	1.22	11	عالية
17	أستطيع تحميل الملفات وتنزليها من درايف	3.00	1.24	15	متوسطة
18	أستطيع إنشاء قناة يوتيوب، وتحميل وتنزيل الفيديوهات عليها	3.92	0.93	10	عالية
مجال امتلاك المعلمين للمهارات التكنولوجية		**4.33**	**0.60**	-	عالية

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال امتلاك المهارات التكنولوجية

يظهر من جدول (٣) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٤,٧٣-٢,٥٨)؛ حيث جاءت الفقرة رقم (١) «أستطيع تشغيل الحاسوب وإيقافه» في المرتبة الأولى بدرجة عالية. وجاءت الفقرة رقم (٩) «أستطيع تصميم ألعاب إلكترونية» في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٤,٣٣) بدرجة عالية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	أوظف الحاسوب في عرض المادة الدراسية	4.23	0.86	1	عالية
2	أوظف الحاسوب في عمل ملفات إلكترونية	3.76	1.04	8	عالية
3	أوظف الحاسوب في تقويم الطلبة	3.72	1.06	9	عالية
4	أوظف الحاسوب في تعزيز الطلبة	3.55	1.00	13	متوسطة
5	أوظف برنامج PowerPoint في عمل دروس محوسبة للطلبة	3.76	1.04	8	عالية
6	أوظف الفيديوهات التعليمية أثناء الشرح	4.36	0.73	3	عالية
7	أوظف الألعاب الإلكترونية لإثراء الدرس	3.65	1.02	11	عالية
8	أوظف شاشة العرض أثناء الشرح	4.18	0.84	4	عالية
9	أوظف اللوح التفاعلي في الحصة	3.16	1.11	15	متوسطة
10	أوظف جهاز العرض lcd في عرض المادة التعليمية	3.96	1.08	6	عالية
11	أوظف التكنولوجيا في تطبيق العديد من إستراتيجيات التدريس	3.99	0.87	5	عالية
12	أتيح الفرصة للطلبة لاستخدام التكنولوجيا في الصف	3.63	0.99	12	عالية
13	أوظف التكنولوجيا في تنمية مهارات التفكير العليا	3.67	0.98	10	عالية
14	أستخدم التكنولوجيا لزيادة تركيز الطلبة	3.90	0.91	7	عالية
15	أستخدم التكنولوجيا في الإدارة الصفية	3.67	0.91	10	عالية
16	أتواصل مع أولياء الأمور من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك، واتساب، مسنجر)	4.46	0.67	2	عالية
17	أقوم بإدراج دروس محوسبة على قناة يوتيوب خاصة	2.85	1.11	16	متوسطة
18	أقوم بتخزين ملفاتي على درايف	3.50	1.14	14	متوسطة
	مجال توظيف المعلمين للمهارات التكنولوجية	**3.87**	**0.87**	-	**عالية**

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال توظيف المهارات التكنولوجية

يظهر من جدول (٤) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٤,٢٣-٢,٨٥)، حيث جاءت الفقرة رقم (١) «أوظف الحاسوب في عرض المادة الدراسية» في المرتبة الأولى بدرجة عالية، وجاءت الفقرة رقم (١٧) «أقوم بإدراج دروس محوسبة على قناة يوتيوب خاصة» في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,٨٧) بدرجة عالية.

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	امتلاك المعلمين للمهارات التكنولوجية	4.33	0.60	1	عالية
2	توظيف المعلمين للمهارات التكنولوجية	3.87	0.87	2	عالية
	الأداة ككل	**4.11**	**0.71**	**-**	**عالية**

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل.

يظهر من جدول (٥) أن المتوسط الحسابي لمجال «امتلاك المعلمين للمهارات التكنولوجية» (٤,٣٣) وقد حصل على المرتبة الأولى بدرجة عالية، يليه مجال «توظيف المعلمين للمهارات التكنولوجية» بمتوسط حسابي (٣,٨٧) بدرجة عالية، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٤,١١) بدرجة عالية. وهذا يختلف مع دراسة المرادات (٢٠٢١) والحمران (٢٠١٦) التي جاءت فيها درجة امتلاك المهارات التكنولوجية والإلكترونية متوسطة، ودراسة عليمات (٢٠١٤) وعيادات وحميدات (٢٠١٣) التي كانت فيها درجة توظيف المهارات التكنولوجية متوسطة، ودراسة الطاهر ومصطفى (٢٠١٢) بدرجة منخفضة.

فرضيات الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى ومناقشتها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي. وللتحقق من صحة الفرضية الأولى تم استخدام اختبار (T-Test)؛ لفحص الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والنتائج موضحة بالجدول (٦).

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة T	الدلالة الإحصائية
ذكر	35	4.56	2.62	0.01
أنثى	128	3.26		

جدول (٦) نتائج اختبار (T-Test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

نلاحظ من جدول (٦) أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (٠,٠١)؛ وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، لذا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور. وتعزو الباحثة النتيجة إلى أن المعلمين الذكور يبحثون غالباً عن الأشياء التي تسهل عملية التدريس بحيث يكون لديهم الدور الأقل، والتكنولوجيا سهلت عليهم ذلك، بالإضافة إلى أن الذكور ربما لديهم الشغف الأكبر، والوقت الكافي أكثر من الإناث في الانخراط بالتكنولوجيا؛ وبالتالي تصميم ما يلزم من دروس وأنشطة تعتمد على التكنولوجيا، ودمجها في العملية التعليمية. وهذه النتيجة تختلف مع دراسة العظامات (٢٠٢٢) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى امتلاك المعلمين للمهارات اللازمة لتوظيف تطبيقات التكنولوجية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية ومناقشتها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي. وللتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخدام اختبار(One-Way ANOVA)؛ لفحص الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، كما هو موضح في الجدول (٧).

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
العدد	17	131	15
المتوسط الحسابي	4.03	4.33	4.63

جدول (٧) المتوسطات الحسابية لمدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتبيّن من جدول (٧) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وللتحقق من مصدر الفروق تم استخدام اختبار(One-Way ANOVA) كما هو موضح في الجدول (٨).

المؤهل العلمي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.91	2	1.46	4.17	0.02
	داخل المجموعات	55.86	160	0.35		
	المجموع	58.77	162			

جدول (٨) نتائج اختبار (One-Way ANOVA) لاستجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتبيّن من جدول (٨) أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (٠,٠٢)؛ وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)؛ لذا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولمعرفة الدلالات الإحصائية تم استخدام اختبار (Scheffe) وكانت النتائج كما الجدول (٩).

ا	ل	متوسط الفروق (ل-ا)	الدلالة الإحصائية
دراسات عليا	دبلوم	*0.60392	0.017

جدول (٩) نتائج اختبار (Scheffe)؛ للكشف عن الفروق بين متوسطات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يُلاحظ من الجدول (٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين متوسطات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دراسات عليا- دبلوم) لصالح ذوي الدراسات العليا، وقد يرجع ذلك إلى أنّ ذوي الدراسات العليا أكثر قدرة على استخدام التكنولوجيا، وأكثر وعياً بأثرها على العملية التعليمية مقارنةً بالآخرين، بالإضافة إلى أنّ ذوي الدراسات العليا لديهم قدرة أكبر على البحث وإيجاد مصادر تعليمية تخدم المهارات الدراسية المراد شرحها للطلبة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة العظامات (٢٠٢٢) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى امتلاك المعلمين للمهارات اللازمة لتوظيف تطبيقات التكنولوجية تعزى للمستوى التعليمي ولصالح الدراسات العليا، وتختلف مع دراسة «الحمران وآخرون» (٢٠١٦) التي كانت من نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس، في جامعة البلقاء التطبيقية لكفايات التعليم الإلكتروني تعزى للمؤهل العلمي.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة ومناقشتها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة. وللتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار(One-Way ANOVA) لفحص الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، كما هو موضح في الجدول (١٠).

سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	6 -10سنوات	أكثر من 10 سنوات
العدد	40	27	96
المتوسط الحسابي	3.99	4.13	3.74

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية لمدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.

يتبيّن من جدول (١٠) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير سنوات الخبرة؛ وللتحقق من مصدر الفروق تم استخدام اختبار(One-Way ANOVA) كما هو موضح في الجدول (١١).

سنوات الخبرة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية	بين المجموعات	4.00	2	2.00	2.69	0.07
	داخل المجموعات	119.03	160	0.74		
	المجموع	123.03	162			

جدول (١١) نتائج اختبار (One-Way ANOVA) لاستجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

نرى من جدول (١١) أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (٠,٠٧)؛ وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)؛ لذا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنّ جميع المعلمين يتلقون تدريبات بشكل مستمر، ويشاركون في دورات تهدف إلى تطوير المهارات التكنولوجية بصرف النظر عن سنوات الخبرة لديهم، وأن التكنولوجيا أصبحت سمة العصر وأن الكثير من المعلمين يمتلكون بعض المهارات التي تمكنهم من توظيف التكنولوجيا في التدريس حتى من المعلمين الجدد. وهذا يتفق مع دراسة العظامات (٢٠٢٢) التي كانت من نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى امتلاك المعلمين للمهارات اللازمة؛ لتوظيف تطبيقات التكنولوجية تُعزى لمتغير الخبرة، ودراسة «الحمران وآخرون» (٢٠١٦) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية لكفايات التعليم الإلكتروني تعزى لسنوات التدريس، ويختلف مع دراسة عليمات (٢٠١٤) التي كانت من نتائجها وجود فروق في استخدام التكنولوجيا تعزى لمتغير الخبرة.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة ومناقشتها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى للتفاعل بين متغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة. وللتحقق من صحة الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار(Two-Way ANOVA)؛ لفحص الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى للتفاعل بين متغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، كما هو موضح في الجدول (١٢).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المؤهل العلمي	2.95	2	1.48	2.00	0.14
سنوات الخبرة	0.36	2	0.18	0.24	0.79
المؤهل العلمي * سنوات الخبرة	0.45	2	0.22	0.30	0.74
الخطأ	115.52	156	0.74		
المجموع	2558.00	163			

جدول (١٢) نتائج اختبار (Two-Way ANOVA) لاستجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى للتفاعل بين متغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة

نلاحظ من جدول (١٢) أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (٠,٧٤) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α≤ ٠,٠٥)؛ لذا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تُعزى للتفاعل بين متغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنّ معظم التخصصات التي يدرسها الطلبة في الجامعة والتي تؤهلهم لأن يصبحوا معلمين يتلقون خلالها مواد خاصة بالتكنولوجيا، بالإضافة إلى أنّ المعلم قادر على تطوير مهاراته التكنولوجية عبر سنوات التدريس، ومن خلال تعاملاته مع التكنولوجيا في الحياة العامة، وتوظيف ذلك أثناء تدريس الطلبة بغض النظر عن مؤهله العلمي، والعكس صحيح أيضاً فقد يكون المعلم مبتدئا بالتدريس لكنه ملماً بمهارات تكنولوجية عالية اكتسبها أثناء دراسته لمؤهل علمي معين.

ملخص النتائج والتوصيات

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- امتلاك المعلمين للمهارات التكنولوجية وتوظيفها في تدريس الطلبة جاء بدرجة عالية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور، وكذلك تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح ذوي الدراسات العليا.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى للتفاعل بين متغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يأتي:

- عقد دورات تدريبية للمعلمين بشكل مستمر؛ لمواكبة كل ما هو جديد في مجال تكنولوجيا التعليم.
- إعطاء محاضرات وندوات في أهمية استخدام التكنولوجيا في التعليم، وأثرها في العملية التعليمية.
- تجهيز القاعات الصفية بالأجهزة اللازمة؛ لاستخدام التكنولوجيا في التعليم.
- إجراء دراسات أخرى مماثلة تشمل مراحل دراسية أخرى.

قائمة المراجع

- أبو ربيع، ابتسام أحمد (٢٠١٥). مستوى إدراك مديري المدارس الأساسية الخاصة لأهمية تكنولوجيا التعليم وعلاقته بمستوى توظيف المعلمين لهذه التكنولوجيا من وجهة نظر المعلمين في محافظة العاصمة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان.
- البكري، هديل (٢٠٢١). صائح لاكتساب المهارات التكنولوجيّة الأساسية مجاناً. استرجع بتاريخ ٢٢ حزيران ٢٠٢٢، من: https://2u.pw/LxNLC.
- الحمران، محمد، حميدات، محمود، وبدارنة، مهدي (٢٠١٦). درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية لكفايات التعليم الإلكتروني من وجهة نظرهم. مجلة المنارة، ٢٢(٤)، ٢٥٣-٢٧٩.
- زيدان، نصرت (٢٠١٥). مشكلات استخدام التكنولوجيا في التعليم التي تواجه مدرسي اللغة العربية في المرحلة الإعدادية بمدينة الرمادي العراقية من وجهة نظرهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، العراق.
- شولي، فيحاء (٢٠١٦). توجهات معلمي المرحلة الأساسية الدنيا في مدارس محافظة نابلس نحو مبادئ النظرية البنائية ومدى تطبيقهم لها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.
- العظامات، خديجة خير الله (٢٠٢٢). مدى امتلاك المعلمين في قصبة المفرق للمهارات والمعارف اللازمة لتوظيف تطبيقات التكنولوجيا الحديثة. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ٧٩(٧٩)، ١٦١-١٨٩.
- علي، خضر، نصر، لبنا عصام (٢٠١٦). فاعلية برنامج دمج التكنولوجيا بالتعليم في تنمية المهارات الأدائية للحاسوب لدى المعلمين المتدربين في محافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، ٣٨(٢)، ٢٦٣-٢٨٤.
- العليان، نرجس قاسم (٢٠١٩). استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية. مجلة جامعة بابل، ٤٢، ٢٧١-٢٨٨.
- العليمات، عبير راشد (٢٠٢٠). درجة ممارسة معلمي العلوم للمرحلة الأساسية العليا في محافظة البلقاء لكفايات تكنولوجيا التعليم. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٨(٦)، ٢٢٤-٢٣٨.
- عليمات، علي (٢٠١٤). واقع استخدام معلمي العلوم للمستحدثات التكنولوجية في تدريسهم بمحافظة المفرق. مجلة المنارة، ٢٠(١)، ٤٦٥-٤٩٨.
- عيادات، يوسف، حميدات، محمود (٢٠١٣). درجة توظيف الكفايات الحاسوبية المكتسبة من مساق برامج الأطفال المحوسبة في التدريس من قبل معلمات التدريب الميداني ومعوقات توظيفها. مجلة المنارة، ١٩(٣)، ٤١٣-٤٣٩.
- فريدة، كرداغ (٢٠١٦). التكنولوجيا ودورها في العملية التعليمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
- قريقع، محمد زهيد (٢٠١٤). فاعلية برنامج تدريبي لتوظيف تطبيقات الحوسبة السحابية في تنمية المهارات الإلكترونية التعليمية لدى معلمي التكنولوجيا. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الطاهر, مجاهدي، مصطفى, بعلي (٢٠١٢). مدى امتلاك أساتذة التعليم المتوسط للكفايات التكنولوجية التعليمية ومستوى ممارستهم له. مجلة دفاتر المخبر، ٧(١)، ٣٤٣-٣٥٤.
- المرادات، أسامة أحمد (٢٠٢١). أثر الدورات الحاسوبية في تنمية مهارات المعلمين التكنولوجية من وجهة نظر معلمي مدارس الأغوار الجنوبية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث-مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٥(٤٦)، ١٠٧-١٢٣.
- الملاح، تامر (٢٠١٧). مفهوم مهارات تكنولوجيا التعليم. استرجع بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠٢٢، من: https://2u.pw/eSe٣٣.
- النحال، أميرة فؤاد (٢٠١٨). الأدوار الجديدة للمعلم في عصر المعرفة. استرجع بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠٢٢، من: https://2u.pw/sEce٤.

الملاحق

ملحق (١): الجداول

الرقم	عنوان الجدول
1	خصائص عينة الدراسة
2	معامل الثبات لأداة الدراسة
3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال امتلاك المهارات التكنولوجية
4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال توظيف المهارات التكنولوجية
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل
6	نتائج اختبار (T-Test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي
7	المتوسطات الحسابية لمدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير المؤهل العلمي
8	نتائج اختبار (One-Way ANOVA) لاستجابات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير المؤهل العلمي
9	نتائج اختبار (Scheffe) للكشف عن الفروق بين متوسطات أفراد العينة في مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير المؤهل
10	المتوسطات الحسابية لمدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة
11	نتائج اختبار (One-Way ANOVA) لاستجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى لمتغير سنوات الخبرة
12	نتائج اختبار (Two-Way ANOVA) لاستجابات أفراد العينة في مدى توظيف معلمي المرحلة الأساسية للمهارات التكنولوجية تعزى للتفاعل بين متغير المؤهل العلمي

ملحق (٢): أداة الدراسة (الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم

زملائي المعلمين والمعلمات الأفاضل .....

تحية طيبة وبعد ,,,

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان «مدى امتلاك معلمي المرحلة الأساسية الدنيا (١-٤) للمهارات التكنولوجيّة وتوظيفها في تدريس الطلبة من وجهة نظر المعلمين أنفسهم»، أرجو منكم التفضل في الإجابة عن فقرات الاستبانة وذلك بوضع (x) في المكان الذي ترونه مناسباً، علماً بأن إجاباتكم ستبقى سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثة: عطاء جيتاوي

البيانات الشخصية

* الجنس: ذكر أنثى

* المؤهل العلمي: دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

* سنوات الخبرة: ٥ سنوات فأقل ٦ - ١٠ سنوات أكثر من ١٠ سنوات

المهارات التكنولوجية التي يمتلكها معلمي الصفوف (1-4)						
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
.1	أستطيع تشغيل الحاسوب وإيقافه					
.2	أستطيع إنشاء ملفات ومجلدات وحذفهما					
.3	أستطيع استخدام شاشة العرض					
.4	أستطيع استخدام جهاز عرض Lcd					
.5	أستطيع استخدام اللوح التفاعلي					
.6	أستطيع استخدام برنامج Word					
.7	أستطيع استخدام برنامج PowerPoint					
.8	أستطيع استخدام برنامج Excel					
.9	أستطيع تصميم ألعاب إلكترونية					
.10	أستطيع استخدام شبكة الإنترنت					
.11	أستطيع استرجاع ملفات مخزنة في الحاسوب					
.12	أستطيع تخزين الملفات في فلاشة وcd واسترجاعها					
.13	أستطيع استخدام الطابعة					
.14	أطوّر مهاراتي التكنولوجيّة باستمرار					
.15	أستطيع إنشاء فيديو تعليمي					
.16	أمتلك مهاره التقاط الصور					
.17	أستطيع تحميل الملفات وتنزليها من درايف					
.18	أستطيع إنشاء قناه يوتيوب وتحميل وتنزيل الفيديوهات عليها					
توظيف التكنولوجيا في تدريس الطلبة						
الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
.19	أوظف الحاسوب في عرض الماده الدراسية					
.20	أوظف الحاسوب في عمل ملفات إلكترونية					
.21	أوظف الحاسوب في تقويم الطلبة					
.22	أوظف الحاسوب في تعزيز الطلبة					
.23	أوظف برنامج PowerPoint في عمل دروس محوسبة للطلبة					
.24	أوظف الفيديوهات التعليمية أثناء الشرح					
.25	أوظف الألعاب الإلكترونية لإثراء الدرس					
.26	أوظف شاشة العرض أثناء الشرح					
.27	أوظف اللوح التفاعلى فى الحصة					
.28	أوظف جهاز العرض lcd في عرض الماده التعليمية					
.29	أوظف التكنولوجيا في تطبيق العديد من إستراتيجيات التدريس					
.30	أتيح الفرصة للطلبة لاستخدام التكنولوجيا في الصف					
.31	أوظف التكنولوجيا في تنمية مهارات التفكير العليا					
.32	أستخدم التكنولوجيا لزياده تركيز الطلبة					
.33	أستخدم التكنولوجيا في الإداره الصفية					
.34	أتواصل مع أولياء الأمور من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك، واتساب، مسنجر)					
.35	أقوم بإدراج دروس محوسبة على قناه يوتيوب خاصة					
.36	أقوم بتخزين ملفاتي على درايف					

ISSN: 2788-6654

جامعة القدس
AL-QUDS UNIVERSITY

Al-Quds Journal for Academic Research
Humanities and Social Sciences

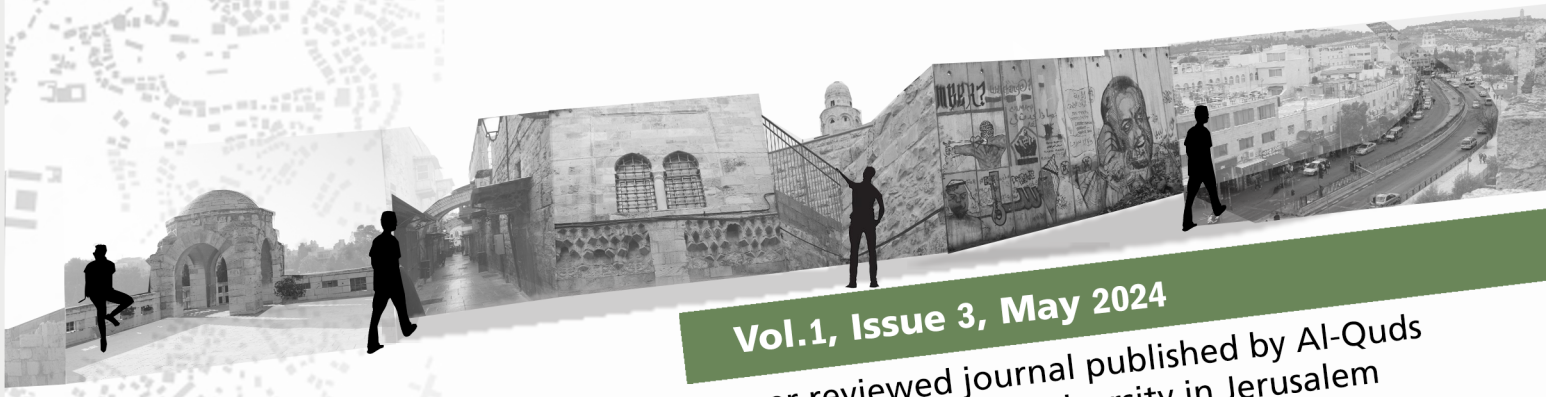

Vol.1, Issue 3, May 2024

A peer reviewed journal published by Al-Quds University, the Arab University in Jerusalem

Address
Inquiries and questions could be addressed to the Deanship of Scientific Research, Al-Quds University, P.O.Box 20002, Main Campus, Abu Dis, Jerusalem, Palestine
Tel: +2791293-2-972
Fax: +2791293-2-972
Email: research@admin.alquds.edu

Imprint
Al-Quds Journal for Academic Research is published by Al-Quds University, the Arab university in Jerusalem, Palestine. The Journal is open access and available at the following website:
https: // aquja.alquds.edu/index.php/arts
Journal email: aqujor@alquds.edu

Al-Quds Journal for Academic Research
A peer reviewed journal that seeks to publish original research in various fields of social sciences and humanities, including arts and media, economics and education in order to keep Palestinian community with up-to-date research conducted by Palestinian academics and researchers worldwide.

مجلة القدس للأبحاث الأكاديمية والدراسات الإنسانية
المجلد 1، العدد 3، أيار 2024
جامعة القدس